

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

فهرس العدد ٤٦٧٥ * * * الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
٤٤٢١	* إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
٤٤٢٢	* قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٤ - قانون معدل لقانون الاستهلاك
٤٤٢٦	* إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
٤٤٢٧	* قانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٤ - قانون صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية
٤٤٣٣	* قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٤ - قانون معدل لقانون البنوك
٤٤٣٥	* نظام رقم (١٠٦) لسنة ٢٠٠٤ - نظام موظفي ديوان المحاسبة
٤٤٤٣	* نظام رقم (١٠٧) لسنة ٢٠٠٤ - نظام رسوم الجنسية
٤٤٤٥	* نظام رقم (١٠٨) لسنة ٢٠٠٤ - نظام معدل لنظام رسوم جوازات السفر
٤٤٤٧	* اتفاقية للتعاون الصحي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية العراق
	* اتفاقية النقل البري الدولي للركاب والبضائع بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
٤٤٥١	وحكومة جمهورية روسيا البيضاء
	* اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية
٤٤٦٠	تتعلق بالخدمات الجوية
٤٤٧٨	* الميثاق العربي لحقوق الإنسان

مكتبة الأصل

اعلان

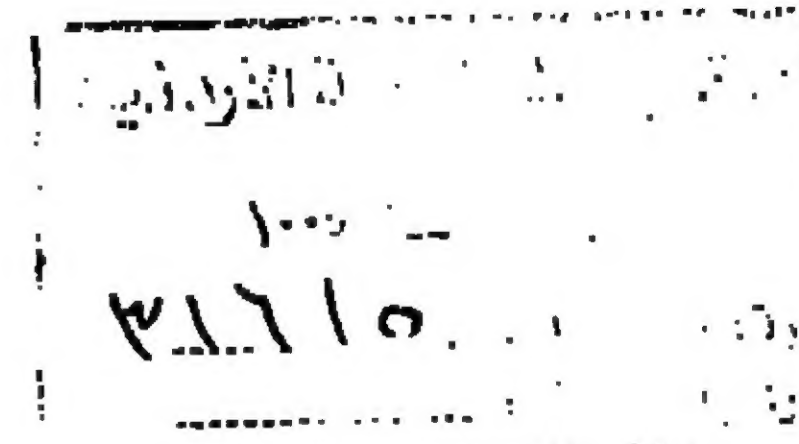
صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ (قانون معدل لقانون الاستملاك) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٦٦٠) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٤ إلى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ المشار اليه .

رئيس الوزراء

فيصل الفايز



رقم الصفحة	المحتويات
٤٤٩٧	* قرار رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ - صادر عن نائب رئيس الوزراء/ وزير الصناعة والتجارة
٤٤٩٨	* تعليمات معدلة لتعليمات ترخيص محلات صياغة الحلي وبيع المجوهرات لسنة ٢٠٠٣
٤٤٩٩	* تعليمات النفاذ لمكبري المخالفات المرورية
٤٥٠٤	* إعلان منح موافقة مبدئية لحماية اصناف نباتية جديدة
٤٥٠٥	* تعليمات الدعاية والإعلان للمهن الطبية والصحية

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٤٥٠٩	* الاوسمة
٤٥٠٩	* وكالات الوزراء
٤٥١١	* التمثيل الدبلوماسي
٤٥١١	* الموظفون
٤٥١٤	* الجنسية الأردنية
٤٥١٦	* الاستملاك
٤٥١٧	* الشؤون البلدية
٤٥٥٢	* المواصفات القياسية
٤٥٥٦	* الاعلانات
٤٥٥٩	* المطالبات
٤٥٧٦	* المحاكم

هكذا من الأصل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

**قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٤
قانون معدل لقانون الاستملاك**

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ٢٠٠٤) ويقرأ
مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي
وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (والقروية) الواردة في
تعريف (المستملك) وعبارة (وتشمل المجالس القروية) الواردة في
تعريف (البلدية) الواردين فيها .

المادة ٣- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٦) من القانون الاصلي بإضافة العبارة التالية الى
آخرها (مراعية في ذلك اسس وطرق التقدير المنصوص عليها في
المادة (١٠) من هذا القانون) .

المادة ٤- تعدل المادة (١٠) من القانون الاصلي بإضافة الفقرات (و) و (ز) و (ح)
التالية اليها :-

و- مع مراعاة اسس التقدير الواردة في هذه المادة ، يتبع عند تقدير
التعويض طريقة او اكثر من الطرق التالية :-

١- التكلفة : وتعني مقارنة كلفة انشاء عقار جديد مماثل للعقار المستملك
في المواصفات والاستخدام على اساس كلفة الانشاء
السائدة حين الاستملاك والتي يتم اعتمادها ونشرها من
دائرة الاراضي والمساحة ويسوى الفرق الناتج عن ذلك
مع الاخذ بعين الاعتبار عمر البناء وحالته وصلاحيته
للاستخدام .

٢- المقارنة : وتعني استنتاج القيمة من تحليل اسعار السوق للعقارات
المماثلة للعقار موضوع التقدير وذلك مع تسوية الفروقات
بين تقدير العقارات موضوع المقارنة والعقار المستملك .

٣- الدخل : ويعني رسملة المردود المتوقع او الدخل الصافي من العقار
بنسبة الفائدة الآمنة وعلى مدى العمر الانتاجي المتبقي
للعقار .

١-٢- يتم اعداد تقرير التعويض وفق الانموذج المعتمد من دائرة الاراضي
والمساحة معزراً بالوثائق والبيانات التي تم اعتمادها لاصدار التقرير
على ان تشمل بصورة خاصة ما يلي :-

- التقرير المفصل الذي يبين اسلوب تحديد مقدار التعويض .
- البيانات الداعمة للتقرير كسند التسجيل ومخطط الاراضي
ومخطط الموقع التنظيمي وصور العقار والمعلومات الاحصائية
المتعلقة بموضوع التقدير وخلاصة الحسابات .

- تقرير اللجنة المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون .

٢- يتوجب عند اعداد تقرير التعويض بيان اسس ومبررات وطريقة
التقدير وكيفية تكوين رأي الخبرة عن الاستخدام الافضل
والاعلى للعقار .

ح- لضمان التقدير العادل ، يكون للمحكمة الرقابة على تقرير الخبرة وعليها
عند تحديد مقدار التعويض التأكد من تقييد التقرير بأحكام هذه
المادة .

مكرر من الأصل

المادة ٥- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (بقدر الامكان) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (وعلى ان يتم الفصل فيها خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ تسجيلها) .

المادة ٦- يعدل القانون الاصلي بإضافة المادة (٢٦) اليه بالنص التالي واعادة ترقيم المواد (٢٦) و (٢٧) و (٢٨) الواردة فيه لتصبح (٢٧) و (٢٨) و (٢٩) منه على التوالي :-

المادة ٢٦

١- لا تطبق احكام هذا القانون على الدعاوى المقامة لدى اية محكمة قبل نفاذه ، ويعتبر قرار المحكمة فيها ساري المفعول على سائر الشركاء في العقار المملوك لهم على وجه الشروع كل بحسب حصته وكأنه صادر بحقهم ، ويبلغ القرار لهم على ان لا يدفع التعويض المحكوم به لاي منهم او يسمح له بالطعن فيه لدى المحاكم المختصة الا اذا دفع رسوم المحاكم المترتبة على التعويض المحكوم له به .

ب- تعتبر القرارات الصادرة عن أي لجنة بدائية واستئنافية تم تشكيلها قبل نفاذ احكام هذا القانون المعدل ولم يتم تنفيذها كأنها صادرة وفقا لاحكام المادة (٦) من هذا القانون .

٢٠٠٤/٧/١٨

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع فيسل عاكف الفايق	نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلاق	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر
وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية محمد داوودية	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير التنمية الإدارية الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور باسم عوض الله
وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة	وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية الدكتور احمد هليل
وزير المياه والري ووزير الزراعة الدكتور حازم الناصر	وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور	وزير البيئة ووزير السياحة والآثار الدكتورة علياء حاتوغ بوران
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير التنمية الاجتماعية رياض أبو كركي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عصام زعبلوي
وزير الشؤون البلدية الدكتورة أمل حمد الفرخان	وزير دولة/ الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمى خضر	وزير الصحة المهندس سعيد دروزه

مكتبة الملك فيصل

اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٨١) لسنة ٢٠٠١ (قانون صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٢٢) تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٣ إلى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٨١) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه .

رئيس الوزراء

فيصل الفايز

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٤
قانون صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية
لسنة ٢٠٠٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه
ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الصندوق : صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية .
المجلس : مجلس أمناء الصندوق .
الرئيس : رئيس المجلس .
المدير : مدير الصندوق

المادة ٣- أ- تؤسس في المملكة مؤسسة اهلية تسمى (صندوق الملك عبد الله الثاني
للتنمية) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ، ولها بهذه
الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها وتأجيرها واستثمارها
والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق اهدافه بما في ذلك
ابرام العقود وقبول التبرعات والهبات والوصايا والوقف والقيام بالاجراءات
القضائية ، ولها ان تنيب عنها أي محام توكله لهذه الغاية .

مكزن الأصل

ب- يكون المركز الرئيسي للصندوق في عمان و له انشاء فروع وفتح مكاتب داخل المملكة وخارجها .

المادة ٤- يهدف الصندوق بصورة خاصة الى مايلي:-

- أ- المساهمة في تأسيس مشاريع انتاج ريادية للمواطنين تساهم في تحقيق التنمية الشاملة في مختلف محافظات المملكة .
- ب- دعم الجهود والبرامج والانشطة التي تهدف الى زيادة الانتاجية الوطنية بقصد الاسهام في تحسين مستوى معيشة المواطنين .
- ج- تشجيع الانشطة العلمية والثقافية والرياضية والتعليمية والاجتماعية لتنمية مواهب المواطنين وتقديم الحوافز للمبدعين في المجالات المتعددة .

المادة ٥- يتولى الصندوق في سبيل تحقيق اهدافه المهام التالية :-

- أ- تأسيس المشاريع الانتاجية التنموية وتطويرها في محافظات المملكة وتقديم وسائل الدعم والمشورة الفنية اللازمة لها .
- ب- تأسيس الجمعيات والمؤسسات والشركات او المساهمة او المشاركة فيها وبيع حصصه واسهمه فيها .
- ج- ابرام عقود استثمار مع الغير او المشاركة مع المواطنين الذين يرغبون في الانتفاع من مشاريع الصندوق وتنظيم اتفاقيات خاصة عن كيفية انتفاعهم منها .
- د- المساهمة في عملية التدريب والتأهيل المهني للمواطنين بما في ذلك التعليم على استخدام اجهزة الحاسوب ووسائل التقنية الحديثة .
- هـ- مساعدة الطلبة المتفوقين في جميع المراحل التعليمية ودعم الانشطة العلمية وخاصة المتعلقة منها بالمشاريع الانتاجية للصندوق .
- و- توفير الفرص لابناء الوطن لتطوير قدراتهم المعرفية وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك بما فيها توفير التعليم عن بعد .

- ز- اعداد الخطط والبرامج الاجتماعية والثقافية والرياضية ودعمها .
- ح- القيام بأي اعمال ذات علاقة باهداف الصندوق بما في ذلك المشاركة والتعاون مع الافراد والجمعيات والمؤسسات والشركات العاملة في المملكة بأنشطتها التي تساعد على تحقيق اهدافه .
- ط- تقديم الدعم المباشر للمجتمعات المحلية بما يؤدي الى تطويرها وتحسين الظروف المعيشية فيها .

المادة ٦- أ- يتولى ادارة الصندوق مجلس امناء يتألف من رئيس وستة اعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة يعينون بأرادة ملكية سامية لمدة سنتين .

ب- ينتخب المجلس من بين اعضاءه نائبا للرئيس يقوم مقامه عند غيابه .

المادة ٧- يمارس المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- رسم السياسة العامة لنشاط الصندوق واستثماراته ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسة واعتماد مشاريعه الاستثمارية .
- ب- اقرار الاتفاقيات التي يكون الصندوق طرفا فيها .
- ج- وضع الهيكل التنظيمي للجهاز الاداري للصندوق .
- د- مناقشة مشروع الموازنة السنوية واقرارها .
- هـ- تعيين مدقق حسابات قانوني للصندوق وتحديد اتعابه .
- و- تحديد البنك او البنوك التي يتعامل معها الصندوق .
- ز- مناقشة التقرير السنوي والحسابات الختامية السنوية للصندوق واقرارها .
- ح- اعداد مشروعات الانظمة اللازمة للصندوق .
- ط- وضع التعليمات التنظيمية اللازمة لنشاط الصندوق .

المادة ٨- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه او نائبه عند غيابه مرة كل شهرين على الاقل ويكون اجتماعه قانونياً بحضور ما لا يقل عن اقلية اعضاءه ويتخذ قراراته بالاكثريه ذاتها وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

هكذا في الأصل

المادة ٩-١- يتولى الرئيس المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- تنفيذ السياسة العامة التي يضعها المجلس لانشطة الصندوق وخططه وبرامجه الاستثمارية .
 - ٢- تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس .
 - ٣- تحديد مهام موظفي الصندوق ومسؤولياتهم .
 - ٤- تمثيل الصندوق امام الغير ولدى الجهات كافة .
 - ٥- تنفيذ البرامج المتعلقة بتأمين الموارد المالية للصندوق من مختلف المصادر محلياً وعربياً ودولياً .
 - ٦- توقيع الاتفاقيات التي يكون الصندوق طرفاً فيها ومتابعة تنفيذها .
 - ٧- اعداد مشروع الموازنة السنوية للصندوق وعرضها على المجلس .
 - ٨- اقرار اسس الصرف من الصندوق وفقاً لموازنته .
 - ٩- اعداد التقرير السنوي عن اعمال الصندوق وحساباته الختامية عن السنة المالية المنتهية وعرضه على المجلس .
 - ١٠- مناقشة ما يقدمه له المدير من توصيات تتعلق بمشاريع وبرامج عمل الصندوق واقرارها .
 - ١١- أي مهام او صلاحيات اخرى يفوضه المجلس بها او تخول له بمقتضى الانظمة الصادرة استناداً لاحكام هذا القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه .
- ب- للرئيس ان يفوض اياً من مهامه وصلاحياته ، كلياً او جزئياً ، للمدير او لاي من اعضاء المجلس .

المادة ١٠- يعين مدير للصندوق بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس على ان يتضمن القرار تحديد راتبه وسائر حقوقه المالية وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها .

المادة ١١- يجوز بقرار من رئيس الوزراء تكليف أي من موظفي الدوائر والمؤسسات الرسمية للتفرغ كلياً او جزئياً للقيام بأي من المهام الادارية والتنفيذية اللازمة لتسيير اعمال الصندوق بما في ذلك القيام بمهام المدير وذلك مقابل مكافأة يحددها المجلس .

المادة ١٢- تتكون الموارد المالية للصندوق مما يلي :-

- أ- الدعم المالي من اي جهة او مؤسسة محلية او عربية او دولية سواء كان ذلك على سبيل التبرع او على شكل الوديعة المشروطة بالتوظيف .
- ب- ريع الاموال المنقولة وغير المنقولة المملوكة للصندوق او الموقوفة عليه .
- ج- ريع مشاريع الصندوق وانشطته المختلفة بما في ذلك عوائد بيع حصصه واسهمه .
- د- التبرعات والهبات .
- هـ- أي اموال تقدم اليه من أي مصدر يوافق عليه المجلس .

المادة ١٣- أ- يعفى الصندوق من الضرائب والرسوم والعوائد الحكومية ورسوم طوابع الواردات والرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات .

ب- لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب المجلس ان يعفي بعض المشاريع التنموية التي يساهم فيها الصندوق والتي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظات المملكة من الضرائب والرسوم والعوائد الحكومية ورسوم طوابع الواردات والرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات بعضها او كلها .

هكذا في الأصل

المادة ١٤- يصدر المجلس التعليمات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية في الصندوق بما في ذلك شؤون الموظفين والمستخدمين فيه .

المادة ١٥- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٦- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٤/٧/١٨

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع فيصل عاكف الفايز	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلاقه	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر
وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية محمد داودية	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور باسم عوض الله
وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير المياه والري وزير الزراعة الدكتور حازم الناصر	وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور	وزير البيئة وزير السياحة والآثار الدكتورة علياء حاتوغ بوران
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير التنمية الاجتماعية رياض أبو كركي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عصام زعبلوي
وزير الشؤون البلدية الدكتورة أمل حمد المرحان	وزير دولة/ الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الصحة المهندس سعيد دروزه

نحن فيصل بن الحسين نائب جلاله الملك المعظم
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٣١
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضعته موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٤

قانون معدل لقانون البنوك

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البنوك لسنة ٢٠٠٤) ويقرأ مع
القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه
من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص البند (٧) من الفقرة (ب) من المادة (٨٨) من القانون الاصلي
ويستعاض عنه بالنص التالي :-

مكرر من الأصل

٧- حل مجلس إدارة البنك وتولي ادارته من قبل البنك المركزي لمدة لا تزيد على اربعة وعشرين شهراً ، ويجوز له تمديدتها حسب الضرورة .

٢٠٠٤/٨/٣١

فيصل بن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع فيصل عاتق الفاي	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلايقة	وزير التنمية السياحية والشؤون البرلمانية محمد داودية
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فوال حاتم الرعي	وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طولان
وزير الأوقاف والشؤون والمقننات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير المنطقة الدكتور محمد أبو حمور	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي خريسات
وزير التنمية الاجتماعية ووزير الداخلية بالوكالة رياض أبو كركي	وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل ووزير المياه والري ووزير الزراعة بالوكالة المهندس خالد أبو السعود	وزير التنظيم العقاري والبحث العلمي الدكتور عصام زعلاوي
وزير الشؤون البلدية الدكتورة أمل حمد الفرخان	وزير دولة/ الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الصحة ووزير البيئة ووزير السياحة والآثار بالوكالة المهندس سعيد دروزه

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٦) لسنة ٢٠٠٤

نظام موظفي ديوان المحاسبة
صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام موظفي ديوان المحاسبة لسنة ٢٠٠٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تعريف

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الديوان	:	ديوان المحاسبة .
الرئيس	:	رئيس الديوان .
الامين العام	:	امين عام الديوان .
اللجنة	:	لجنة شؤون الموظفين المشكلة بمقتضى احكام هذا النظام .
الوصف الوظيفي	:	واجبات الوظيفة ومهامها ومسؤولياتها والحد الأدنى من المؤهلات العلمية والخبرات العملية اللازمة لاشغالها .

مكراً من الأصل

الموظف

: الشخص المعين بقرار من المرجع المختص في إحدى الوظائف المدرجة في جدول تشكيلات الوظائف في الديوان وفق الوصف الوظيفي بمن في ذلك الموظف المعين بعقد ولا يشمل الشخص الذي يتقاضى اجرا يوميا .

الفئة

: مجموعة من الوظائف ذات درجات ورواتب ومواصفات ومسؤوليات محددة بمقتضى احكام هذا النظام .

الراتب

: الراتب الاساسي الشهري الذي يستحقه الموظف ويتقاضاه مقابل قيامه بمهام الوظيفة التي يشغلها وواجباتها وفق احكام هذا النظام ولا يشمل ذلك أي علاوة أو مكافأة .

المادة ٣- باستثناء موظفي الفئة العليا ، تسري احكام هذا النظام على كل من يعين في أي وظيفة مدرجة في جدول تشكيلات الوظائف في الديوان أو على من كان يشغل أيا منها عند صدور هذا النظام ، بمن في ذلك الموظفون بعقود بالقدر الذي لا تتعارض مع الاحكام والشروط الواردة في عقود استخدامهم .

فئات الوظائف

المادة ٤-١- تقسم الوظائف في الديوان الى الفئات التالية :-

١- الفئة الاولى : لا يعين في وظائف هذه الفئة أو يرفع اليها الا من كان يحمل الشهادة الجامعية الاولى على الاقل وتوافرت فيه المتطلبات المحددة لاشغال أي وظيفة منها .

٢- الفئة الثانية: لا يعين في وظائف هذه الفئة أو يرفع اليها الا من كان يحمل الشهادة الجامعية الاولى على الاقل وتوافرت فيه المتطلبات المحددة لاشغال أي وظيفة منها .

٣- الفئة الثالثة : لا يعين في وظائف هذه الفئة أو يرفع اليها الا من كان يحمل شهادة دبلوم كلية جامعية متوسطة أو ما يعادلها أو شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها على الاقل وتوافرت فيه المتطلبات المحددة لاشغال أي وظيفة منها .

٤- الفئة الرابعة : وتشمل وظائف المستخدمين في الوظائف الحرفية والمهنية والخدمات المساعدة أو الادارية المساندة أو ما يماثل أيا منها ، ولا يعين في أي منها الا من كان تحصيله العلمي يقل عن شهادة الدراسة الثانوية العامة ولا ينتقل موظفو هذه الفئة الى أي من الفئات الاخرى كما لا يجوز تكليفهم للقيام بمهام وظائف هذه الفئات .

ب- تحدد مهام كل فئة من الفئات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة والوصف الوظيفي لوظائفها بمقتضى تعليمات يصدرها الرئيس بناء على تنسيب الامين العام .

المادة ٥- يقسم موظفو الديوان الى :-

أ- موظفين دائمين : وهم الذين يعينون بوظائف دائمة مدرجة في جدول تشكيلات الوظائف في الديوان .

ب- موظفين بعقود : وهم الذين يعينون بموجب عقود في وظائف مدرجة في جدول تشكيلات الوظائف في الديوان ، وفقاً ل نموذج العقد المعد لهذه الغاية وتطبق عليهم الشروط الواردة في عقود استخدامهم .

سلم الدرجات والرواتب

المادة ٦- يكون سلم درجات الوظائف في الديوان للفئات الاولى والثانية والثالثة والرابعة والراتب الاساسي لكل منها والزيادة السنوية عليه وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية النافذ المفعول .

مكرر من الأصل

المادة ٧-١-يمنح موظفو الفئات الاولى والثانية والثالثة علاوة اساسية بنسبة (١٠٠٪) من الراتب الاساسي .

ب-١- يمنح موظفو الفئات الاولى والثانية والثالثة علاوة اضافية شهرية على النحو التالي :-

الدرجة	العلاوة الاضافية الشهرية بالدينار
الخاصة	١٠٥
الاولى ، الثانية	٩٥
الثالثة ، الرابعة	٨٥
الخامسة	٨٠
السادسة حتى العاشرة	٧٥

٢-ويمنح موظفو الفئة الرابعة علاوة اضافية شهرية مقدارها عشرون ديناراً .

ج- يتكون الراتب الاجمالي من الراتب الاساسي مضافاً اليه العلاوة الاساسية والعلاوة الاضافية الشهرية المنصوص عليهما في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .

د- يستحق الموظف العلاوة العائلية الشهرية التالية :-

- للزوجة (٧) دينار
- للولد الاول (٤) دينار
- للولد الثاني (٣) دينار
- للولد الثالث (١) دينار

هـ-لا تدفع علاوة الزوجة الا لزوج واحد .

و-لا تدفع العلاوة العائلية في أي من الحالات التالية :-

١-الى الموظفة عن اولادها اذا كان والدهم على قيد الحياة وغير مقعد عن العمل .

٢-الى الموظف عن زوجته العاملة التي تتقاضى راتباً شهرياً من دائرة او مؤسسة او سلطة رسمية عامة تابعة للحكومة .

٣-عن أي من الاولاد بعد اكماله الثامنة عشرة من عمره .

ز- تحجب عن أي من موظفي الفئات الاولى والثانية والثالثة أي علاوة كان يتقاضاها بموجب أي تشريع آخر قبل نفاذ احكام هذا النظام ، ولا يتقاضى في جميع الاحوال أي علاوة اخرى خلاف العلاوات المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و (د) من هذه المادة وبديل العمل الاضافي .

المادة ٨-١- يستمر المهندسون والمهندسون الزراعيون والصيدلة من الموظفين العاملين في الديوان في مجال تخصصهم في تقاضي العلاوات المقررة لهم بمقتضى احكام نظام الخدمة المدنية النافذ المفعول مضافاً اليها ما نسبته (١٥٪) من الراتب الاجمالي لكل منهم ، وتحجب عنهم العلاوات المقررة بمقتضى احكام هذا النظام .

ب-يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس ، وفي حالات مبررة ، منح فئات معينة ومن تخصصات محددة لموظفين عاملين في مجال تخصصهم في الديوان ، من غير المهندسين والمهندسين الزراعيين والصيدلة ، علاوة شخصية بنسبة لا تتجاوز (٤٠٪) من الراتب الاساسي .

المادة ٩-١- يعامل الموظف الذي يعين في الديوان بموجب عقد معاملة الموظف المماثل له في الراتب الاساسي وفقاً للدرجة والفئة التي يستحقها لغايات منحه أي علاوة من العلاوات المنصوص عليها في هذا النظام وذلك لمقاصد تحديد الراتب الشامل لجميع العلاوات الذي يتقاضاه .

ب-١- اذا كان الموظف في الديوان قد تم تعيينه قبل نفاذ احكام هذا النظام بموجب عقد شامل لجميع العلاوات ووفق اسس التعيين المقررة بمقتضى احكام المادة (٤٩) من نظام الخدمة المدنية رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ ، او أي حكم سابق حلت هذه المادة محله ، فيتم تحديد راتبه وعلاواته وفقاً لاحكام هذا النظام على اساس مؤهلاته العلمية وخبراته العملية المعادلة لمؤهلات وخبرات الموظف المعين في وظيفة دائمة ويتم تعديل عقد استخدامه على هذا الاساس .

مكزاً من الأصل

٢- أما إذا كان الموظف قد تم تعيينه قبل نفاذ أحكام هذا النظام بموجب عقد شامل لجميع العلاوات على غير الأساس المذكور في البند (١) من هذه الفقرة فلا يستحق أي علاوة منصوص عليها في هذا النظام باستثناء العلاوة العائلية .

ج- يشكل الرئيس لجنة برئاسة الأمين العام وعضوية ثلاثة من موظفي الديوان تتولى تحديد رواتب موظفي الديوان وفقاً لأحكام هذا النظام ، على أن تصدر قراراتها بهذا الشأن خلال مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ العمل به ، وعلى أن تسري أحكام التقاعد المدني المعمول به على الموظفين الخاضعين للتقاعد .

المادة ١٠- يشكل في الديوان بقرار من الرئيس ، لجنة تسمى (لجنة شؤون الموظفين) برئاسة الأمين العام وعضوية ثلاثة من موظفي الديوان ويسمي أحدهم نائباً للرئيس .

المادة ١١-١- تتولى اللجنة التنسيب للرئيس بما يلي :-

١- تعيين الموظفين وترفيعهم وتعديل أوضاعهم وإنهاء خدماتهم وتحديد علاواتهم لإصدار قرار بشأنها وفقاً لأحكام هذا النظام .

٢- تعيين الموظفين بموجب عقود إذا توافرت فيهم المؤهلات والمتطلبات اللازمة للوظيفة التي سيتم تعيينهم فيها .

٣- إيفاد الموظفين في البعثات والدورات التي تعقد داخل المملكة أو خارجها وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية النافذ المفعول .

٤- أسس تقييم أداء الموظفين .

٥- أي أمور أخرى تتعلق بالموظفين يحيلها إليها الرئيس أو الأمين العام .

ب- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة وتتخذ تنسيباتها بأغلبية أصوات أعضائها على الأقل .

أحكام عامة

المادة ١٢- للرئيس بناء على تنسيب الأمين العام منح الموظف المتميز مكافأة مالية سنوية بمعدل راتب شهر ونسبة لا تزيد على (١٠٪) من مجموع الموظفين .

المادة ١٣- يستمر الاقتطاع من راتب الموظف (لصندوق الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميها) حسب الرواتب المقررة بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية النافذ المفعول .

المادة ١٤- إذا كلف الموظف بالتدقيق على أي جهة خاضعة لرقابة الديوان فلا يجوز نقله أو تكليفه أو انتدابه أو إعارته من الديوان ، وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية النافذ المفعول ، للعمل لدى تلك الجهة قبل مضي سنتين على الأقل على تاريخ انتهاء مهمته لديها ، كما يحظر عليه العمل في هذه الجهة قبل مرور تلك المدة .

المادة ١٥- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام ، تطبق أحكام نظام الخدمة المدنية النافذ المفعول ولهذه الغاية يمارس الرئيس صلاحيات رئيس الوزراء والوزير ويمارس الأمين العام صلاحيات الأمين العام المنصوص عليها في ذلك النظام .

المادة ١٦- تحدد قواعد أخلاقيات مهنة الرقابة المالية المنوطة بالديوان بمقتضى تعليمات يصدرها الرئيس وعلى الموظف المختص في الديوان التقيد التام بها بالإضافة إلى التزامه بالواجبات الوظيفية المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية وذلك تحت طائلة المسؤولية .

نكزاً من الأصل

المادة ١٧- يصدر الرئيس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٤/٨/١٠

فصل بن الحسين

وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية محمد داودية	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلايقة	رئيس الوزراء وزير الدفاع فيصل عاكف الفايز
وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير	وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور باسم عوض الله	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فواز حاتم الزعبي
وزير المياه والري ووزير الزراعة ووزير الاشغال العامة والامكان ووزير النقل بالوكالة الدكتور حازم الناصر	وزير التربية والتعليم ووزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية بالوكالة الدكتور خالد طوقان	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير البيئة وزير السياحة والآثار الدكتورة علاء حاتوغ بوران	وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور
وزير دولة/ الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الشؤون البلدية الدكتورة أمل حمد الفرحان	وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير الصحة بالوكالة الدكتور عصام زعبلوي
		وزير التنمية الاجتماعية رياض ابو كركي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٧) لسنة ٢٠٠٤

نظام رسوم الجنسية

صادر بمقتضى المادة (٢١) من قانون الجنسية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤

المادة ١- يسمى هذا النظام نظام (نظام رسوم الجنسية لسنة ٢٠٠٤) ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تستوفي الرسوم التالية في داخل المملكة الاردنية الهاشمية من قبل دائرة
الاحوال المدنية والجوازات وفي خارج المملكة من قبل السفارات
والمفوضيات والقنصليات او الجهة التي ترعى مصالح الاردنيين :-

دينار	
١٠٠	١- طلب الجنسية الاردنية بموجب المادة (٤) من القانون
١٠٠	٢- طلب الجنسية الاردنية بموجب المادة (٥) من القانون
١٠٠	٣- طلب التجنس بموجب المادة (١٢) من القانون
١٠٠٠	٤- طلب التخلي عن الجنسية الاردنية بموجب المادة (١٥) من القانون
٥٠٠	٥- طلب التخلي عن الجنسية الاردنية بموجب المادة (١٦) من القانون
٣٠٠٠	٦- منح الجنسية الاردنية بموجب المادة (٤) من القانون
٣٠٠٠	٧- منح الجنسية الاردنية بموجب المادة (٥) من القانون
٥٠٠٠	٨- شهادة التجنس بموجب المادة (١٢) من القانون
٣٠٠٠	٩- منح الجنسية للمستثمر في المملكة

مكراً من الأصل

١٠٠٠	١٠- طلب العودة الى الجنسية الاردنية
٢٥٠	١١- طلب الحصول على الجنسية الاردنية من قبل الزوجة العربية التي تتزوج اردنيا بموجب المادة (٨) من القانون
٢٥٠	١٢- طلب الحصول على الجنسية الاردنية من قبل الزوجة الاجنبية التي تتزوج اردنيا بموجب المادة (٨) من القانون

المادة ٣- يستوفى رسم اعادة الجنسية الاردنية لمن سبق وتخلى عنها بالعملة الاجنبية وبما يعادل سعر تعادل الدينار الاردني بالسفارة الاردنية في الدولة التي يحمل جنسيتها .

المادة ٤- يلغى نظام رسوم الجنسية رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨ .

٢٠٠٤/٨/٢٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع فيصل عاكف الفايز	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلايقة	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر
وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية محمد داودية	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فوزي حاتم للأرحي	وزير التخطيط والتمويل الدولي الدكتور باسم عوض الله
وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشة	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل
وزير المياه والري وزير الزراعة الدكتور حاتم الناصر	وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور	وزير البيئة وزير السياحة والآثار الدكتورة علياء حاتوغ بوران
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير التنمية الاجتماعية رياض أبو كركي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عصام زعلاني
وزير لشؤون البلدية الدكتورة أمل حمد الفرحان	وزير دولة/ الناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الصحة المهندس سعيد دروزه

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٨) لسنة ٢٠٠٤

نظام معدل لنظام رسوم جوازات السفر

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم جوازات السفر لسنة ٢٠٠٤) ، ويقرأ مع النظام رقم (٧٠) لسنة ٢٠٠٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل النظام الاصلي بإضافة المادة (٣) اليه بالنص التالي :-

المادة ٣-

أ- يستوفى عن جوازات السفر الاردنية المؤقتة الرسوم التالية :-

١- اصدار جواز سفر	١٠٠ دينار
٢- تجديد جواز سفر منتهي المدة	٥٠ ديناراً
٣- اصدار جواز سفر بدل تالف	١٠٠ دينار
٤- اصدار جواز سفر بدل فاقد للمرة الاولى	١٠٠ دينار
٥- اصدار جواز سفر بدل فاقد بعد المرة الاولى	٢٠٠ دينار
٦- تجديد جواز سفر غير منتهي المدة	١٠٠ دينار
٧- اصدار جواز سفر اذا قدم للدائرة من غير صاحبه	١٠٠ دينار
٨- الاضافة على جواز السفر عن كل ولد	٢٠ دينار

مكرر من الأصل

ب- ويستوفى رسم مقداره خمسة عشر ألف دينار عن اصدار جواز سفر عادي في الحالة الخاصة ، وفقا لنص المادة (١٠) من قانون جوازات السفر ، ويعود تقدير هذه الحالة والتي يستوفى عنها هذا الرسم الى رئيس الوزراء .

٢٠٠٤/٨/٢٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الخارجية الدكتور مروان المصطفى	نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحافظ	رئيس الوزراء وزير الدفاع فصل عاكف الفايز
وزير التخطيط وال تعاون الدولي الدكتور باسم عوض الله	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزير التنمية الإدارية الدكتور فواز حاتم الرعبي	وزير التنمية السياسية والشؤون البرلمانية محمد داوودية
وزير الأوقاف والشؤون والمسكن الإسلامية الدكتور أحمد هلال	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور صلاح الدين البشير
وزير البيئة وزير السياحة والآثار الدكتور عطاء حناوخ بوران	وزير العمل الدكتور محمد أبو حمور	وزير المياه والري وزير الزراعة الدكتور حازم الناصر
وزير للتعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عصام زعبلوي	وزير الأشغال العامة والإسكان وزير النقل المهندس خالد أبو السعود	وزير الطاقة والقوة المحركة المهندس عزمي خريسات
وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير دولة للناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الشؤون البلدية الدكتور أمل حمد الفرعان

اتفاقية للتعاون الصحي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية العراق

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤١٢) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٧ المتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون الصحي التي تم التوقيع عليها بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٠ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية العراق بصيغتها التالية:-

تأكيدا وتعميقا للعلاقات الأخوية القائمة بين الشعبين الشقيقين في المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق ، وتعزيزا للتعاون المشترك في مختلف المجالات ، وانطلاقا من رغبة الطرفين في توثيق روابط الأخوة ودعم التعاون الصحي بين البلدين وفي إطار توجهات اللجنة العليا المشتركة ، فقد تم عقد عدة اجتماعات بين معالي وزير الصحة في جمهورية العراق ومعالي وزير الصحة في المملكة الأردنية الهاشمية في عمان خلال الفترة من 19-20/7/2004 ، واتفق الطرفان على التعاون والتنسيق في المجالات التالية:

في مجال الغذاء والدواء

1. تقوم المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية بمعاملة الإرساليات الغذائية والمتجهة الى العراق ضمن نفس الأسس والمعايير المطبقة على الإرساليات الغذائية المستوردة والمخصصة لاستهلاك السوق الأردني بما فيها الفحوص المخبرية .
2. يتعاون الطرفان في مجال تسجيل الأدوية وتوافق اسس وشروط التسجيل بينهما .
3. تقوم المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية بفحص إرساليات الأدوية والمستلزمات الطبية المتجهة إلى العراق ضمن الأسس والمعايير المطبقة على الإرساليات المخصصة للاستهلاك في السوق الأردني.
4. تقوم المؤسسة العامة للغذاء والدواء الأردنية بتزويد العراق بالقوانين والتشريعات النافذة في مجال سلامة الغذاء ، وسلامة وجودة الدواء .

مكزن الأصل

5. التعاون وتبادل الخبرات والمساهمة في تطوير الفعاليات المختلفة في مجال بحوث وتصنيع ورقابة الدواء وتعزيز أطر ضبط الجودة بهدف اعتماد شهادات التحليل الدوائية .
6. تشجيع الطرفان المؤسسات المعنية في كلا القطرين بزيادة حجم التعامل بين البلدين بالمنتجات الدوائية والمستلزمات الطبية وفقا لجودة النوعية والأسعار التنافسية .
7. تبادل الخبرات في مجال ادارة الدواء من حيث الشراء والتخزين والتوزيع .
8. يشكل الطرفان لجان فنية لغايات وضع الآلية اللازمة للتعامل مع الإرساليات الغذائية والدوائية المتجهة إلى العراق وتعتبر محاضر هذه اللجان جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

في مجال الوقائي

يقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات في الامور التالية :

1. تقوية أنظمة رصد الأمراض السارية ومكافحتها.
2. تعزيز مبادرات القضاء واستئصال الأمراض السارية ذات الاهتمام الاقليمي او الدولي
3. دعم برامج التطعيم الوطنية .
4. تعزيز برامج التغذية وخصوصا تدعيم الأغذية بالعناصر التغذوية الدقيقة .
5. بنوك الدم وسلامة الدم.
6. تطوير نظم المعلومات الصحية وخاصة إحصاءات الوفيات .

في مجال العلاجي

يقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات في الامور التالية :

1. ادارة خدمة الاسعاف والطوارئ ومراكز معالجة الاصابات.

2. أنظمة السجلات الوطنية للسرطان ومعالجة أمراض السرطان .
3. معالجة المرضى العراقيين في المستشفيات الأردنية من خلال آلية يتفق عليها الطرفان .

في المجالات العامة

1. تبادل الخبرات في مجال التشريعات الصحية .
 2. تدريب الكوادر الصحية في كلا البلدين في البرامج الصحية المختلفة .
 3. التعاون في مجال الدراسات والأبحاث وتبادل المعلومات.
 4. أية مواضيع أخرى يتفق عليها الطرفان .
- * وقد اتفق الطرفان على تشكيل لجنة تنسيق ومتابعة من كلا الجانبين لمتابعة أمور هذه الاتفاقية ، بحيث يكون الفريق الأردني برئاسة أمين عام وزارة الصحة للشؤون الفنية وعضوية كل من :
- مدير عام المؤسسة العامة للغذاء والدواء.
 - مساعد الأمين العام لشؤون المستشفيات والمراكز التخصصية
 - مساعد الأمين العام للرعاية الصحية الأولية .
 - مدير العلاقات الدولية والعامة .
- *ويكون الفريق العراقي برئاسة وكيل وزارة الصحة للشؤون الفنية وعضوية كل من:
- مدير عام الصحة العامة والرعاية الصحية الأولية
 - مدير عام العمليات الطبية والخدمات المتخصصة
 - مدير عام الشركة العامة للأدوية
 - مدير التدريب في دائرة الموارد

مكتبة
الأصل

تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة خمسة سنوات تجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر رغبته في إنهاؤها قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء العمل بها ويمكن تعديل أي من بنودها باتفاق الطرفين .

حررت ووقعت في عمان بتاريخ 2004/7/20

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وزير الصحة

المهندس سمير دروزة

عن حكومة جمهورية العراق

وزير الصحة

الدكتور علاء الدين الملوان

اتفاقية النقل البري الدولي للركاب والبضائع بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية روسيا البيضاء

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٠٤) تاريخ ٢٧/٧/٢٠٠٤ المتضمن الموافقة على اتفاقية النقل البري الدولي للركاب والبضائع على الطرق التي تم التوقيع عليها بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٤ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية روسيا البيضاء (بيلاروسيا) بصيغتها التالية:-

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية روسيا البيضاء (بيلاروسيا)، ويشار إليهما فيما بعد بـ (الطرفين المتعاقدين) ورغبة منهما في المساهمة بتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين بلديهما، وتعزيز التعاون في النقل البري على الطرق ضمن إطار اقتصاد السوق، واهتماماً منهما بحماية البيئة والمواطنين وتقنين استخدام الطاقة، والسلامة على الطرق وتحسين الأحوال المعيشية للسائقين بهدف تطوير النقل بينهما، واعتراً أنهما بالمزايا المشتركة الناجمة عن تطوير النقل البري على الطرق، فقد اتفقتا على ما يلي:

أحكام عامة

المادة ١- مجال الاتفاقية

- ١- تسري أحكام هذه الاتفاقية على نقل الركاب والبضائع على الطرق البرية بين أراضي الطرفين المتعاقدين، بالتراخيص عبر أراضيها من وإلى أراضي طرف ثالث من خلال الناقلين المقيمين في أراضي أي من الطرفين المتعاقدين.
- ٢- لا تؤثر الاتفاقية الحالية على الحقوق والالتزامات الناجمة عن الارتباطات الدولية الأخرى للطرفين المتعاقدين.

المادة ٢- التعريفات

سيكون للمصطلحات المستعملة في هذه الاتفاقية المعاني التالية:

- "الناقل" - أي شخص طبيعي أو اعتباري (معنوي) مقيم في الأراضي التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين، ومصرح له بالقيام بنقل الركاب و/أو البضائع.

هكذا من الأصل

- "المركبة/ واسطة النقل"- مركبة أو مجموعة من المركبات المسجلة في أي من الطرفين المتعاقدين، وهي مجهزة ومخصصة بشكل تام لنقل الركاب و/أو البضائع.
- "النقل"- الرحلات التي تقوم بها المركبة، سواء كانت محملة أو فارغة، حتى لو تم نقل المركبة أو المقطورة أو نصف المقطورة بواسطة القطار أو الباخرة لجزء من الرحلة.
- "النقل الداخلي"- نقل الركاب أو البضائع بواسطة ناقل من بلد أحد الطرفين المتعاقدين بين أماكن معينة داخل أراضي الطرفين المتعاقدين الآخر.
- "أراضي الفريق المتعاقد"- أراضي المملكة الأردنية الهاشمية وأراضي جمهورية روسيا البيضاء.
- "بلد التأسيس"- أراضي أي من الطرفين المتعاقدين التي يقيم فيها الناقل والتي تم تسجيل المركبة فيها.
- "البلد المضيف"- أراضي أي من الطرفين المتعاقدين التي يعمل فيها الناقل دون أن تكون مركبته مسجلة فيها ودون أن يكون الناقل مقيماً ومستقراً فيها.
- "الحافلة"- مركبة مسجلة في أحد الطرفين، وتكون معدة وملزمة لنقل الركاب، وتحتوي على ما يزيد عن أربعين مقعداً بالإضافة إلى مقعد السائق.
- "خدمة الركاب المنتظمة"- الخدمة التي يتم بموجبها نقل الركاب عبر مسار محدد وفقاً لجدول زمني وأسعار محددة يجري نشرها مسبقاً. ويتم تحميل الركاب وإنزالهم في محطات انتظار محددة مسبقاً.
- "الخدمة المكوكية"- الخدمة التي يتم بموجبها، وعن طريق رحلات ذهاب وإياب متكررة، نقل مجموعات من الركاب الذين سبق تنظيمهم من نقطة انطلاق ثابتة إلى نقطة وصول ثابتة، وعودة كل مجموعة تتكون من الركاب الذين قاموا برحلة الذهاب إلى نقطة الانطلاق في رحلة لاحقة. وتعني نقطة الانطلاق ونقطة الوصول على التوالي المكان الذي تبدأ منه الرحلة والمكان الذي تنتهي فيه الرحلة.
- "سكونان بدون ركاب".
- "الخدمة العرضية"- الخدمة التي لا تندرج ضمن تعريف خدمة الركاب المنتظمة، ولا ضمن تعريف الخدمة المكوكية علماً أن تكرار وعدد الرحلات لا يؤثر على تصنيفها كخدمة عرضية.
- "وثيقة المراقبة"- بوليصة الراكب بالنسبة للحافلات، وهي النموذج المطابق للعينات التي اعتمدتها اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة ١٦ من الاتفاقية الحالية.

- "السلطات المختصة" (المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية):
المملكة الأردنية الهاشمية: وزارة النقل.
جمهورية روسيا البيضاء: وزارة النقل والمواصلات.

نقل الركاب

المادة ٣- الخدمات المنتظمة

- ١- تخضع الخدمات المنتظمة التي تتم بواسطة الحافلات لنظام التصاريح الصادرة عن السلطة المختصة أو أية سلطة معنية أخرى في بلد نقطة الانطلاق ونقطة الوصول على أساس متكافئ.
- ٢- يقدم طلب الحصول على تصريح إلى السلطة المختصة أو أية سلطة معنية أخرى في بلد تأسيس خدمة الناقل، وفي حال اعتماد الطلب من قبل السلطة المختصة أو السلطة المعنية الأخرى، يتم تبليغ التصريح إلى السلطة المختصة أو السلطة المعنية الأخرى في الطرف المتعاقد الآخر.
- تقوم اللجنة المشتركة المشكلة بمقتضى المادة ١٦ من هذه الاتفاقية بتحديد شكل الطلب والوثائق المساندة المطلوبة.
- ٣- يتم إصدار التصاريح بالاتفاق المتبادل من قبل السلطات المختصة أو السلطات المعنية الأخرى في الطرفين المتعاقدين.
- يُتخذ قرار منح أو رفض التصريح خلال فترة ثلاثة أشهر، ما لم تنشأ ظروف خاصة.
- يسري مفعول التصاريح لمدة خمس سنوات، وهي قابلة للتجديد وتتضمن شروط التشغيل، بما في ذلك متطلبات البيئة والسلامة التي يجب أن تتوفر في المركبات.
- ٤- يتم تقرير أي تغييرات في شروط التشغيل وإلغاء الخدمة بمقتضى الإجراءات الواردة في الفقرتين ٢ و٣ من هذه المادة.
- إذا لم تعد هناك أية حاجة إلى الخدمة، فإن الناقل يستطيع إلغاؤها بتوجيه إشعار قبل ثلاثة أشهر إلى السلطات المختصة أو السلطات المعنية الأخرى التي أصدرت التصاريح، وكذلك إلى الزبائن.

المادة ٤- الخدمات العرضية والمكوكية

- ١- تخضع الخدمات العرضية والمكوكية التي تقوم بها الحافلات لنظام التصاريح الصادر عن السلطة المختصة أو المعنية الأخرى في نقطة الانطلاق أو الوصول أو الترانزيت.

نكدا من الأصل

٢- كاستثناء لذلك، يتم إنجاز الخدمات الموضحة أدناه على أراضي البلد المضيف دون تصاريح:

- خدمة النقل السياحي المغلق والتي يتم بموجبها استخدام ذات المركبة لنقل نفس مجموعة الركاب طوال الرحلة وإعادتهم إلى نقطة الانطلاق. ويجب أن تكون نقطة الوصول النهائي في المملكة الأردنية الهاشمية مدينة عمان.
- الخدمات التي تكون فيها رحلة الذهاب محملة بالركاب وتكون فيها رحلة الإياب بدون ركاب.
- الخدمات التي تكون فيها رحلة الذهاب بدون ركاب، وتكون فيها رحلة الإياب محملة بالركاب، على أن يكون قد تم إحضار الركاب على نفس واسطة النقل إلى أراضي الطرف المتعاقد الذين تم تحميلهم فيها مرة أخرى ونقلهم إلى أراضي بلد التأسيس.

٣- لا يسمح بتحميل الركاب في رحلة بموجب الخدمة المشار إليها في البند ٢، "ب"، "ج" من هذه المادة، ما لم يتم منح تصريح خاص بها.

يجوز للجنة المشتركة المشكلة بمقتضى المادة ١٦ من هذه الاتفاقية تمديد الإعفاء من التصريح إلى فئات أخرى من الخدمات العرضية.

٤- يجب تقديم طلب التصريح إلى السلطة المختصة أو السلطة المعنية الأخرى في البلد المضيف.

تقوم اللجنة المشتركة المشكلة بمقتضى المادة ١٦ من هذه الاتفاقية بتحديد شكل الطلب والوثائق المساندة المطلوبة.

٥- يجب أن تكون الخدمات العرضية المعفاة من متطلبات التصاريح والتي يتم تشغيلها باستخدام الحافلات، مغطاة بوثيقة مراقبة. ويتم وضع الشروط ومضمون وثيقة المراقبة من قبل اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة ١٦ من هذه الاتفاقية.

المادة ٥- أحكام عامة لخدمات نقل الركاب

- ١- للتصاريح غير قابلة للتحويل إلى ناقلين آخرين.
- ٢- يحظر على أي ناقل من أحد الطرفين المتعاقدين مزاوله نقل الركاب داخل أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

نقل البضائع

المادة ٦- نظام التصاريح

- ١- يجوز للناقلين المقيمين على أراضي أحد الطرفين المتعاقدين بموجب نظام التصاريح الشاملة، القيام بما يلي:
 - أ) مزاوله عملية النقل بين أراضي الطرفين المتعاقدين.
 - ب) مزاوله نقل الترانزيت.
- ٢- يتم القيام بعملية النقل بين نقطة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر ونقطة في أراضي دولة ثالثة بموجب تصريح خاص.
- ٣- يحظر على أي ناقل من أحد الطرفين المتعاقدين مزاوله نقل البضائع داخل أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

المادة ٧- الإعفاء من متطلبات التصاريح

- ١- التصاريح المشار إليها في المادة ٦ من هذه الاتفاقية غير مطلوبة في الحالات التالية:
 - أ. النقل بواسطة عربات لا يتجاوز إجمالي وزنها للقائم المسموح به بما في ذلك المقطورات، ما مقداره ٦ (ستة أطنان)، أو التي لا يزيد فيها صافي الحمولة المسموح بها عن ٣,٥ طن.
 - ب. نقل العربات المعطوبة أو المتعطلة، ورحلة العربات المعطوبة بعد إصلاحها.
 - ج. رحلة عربة البضائع غير المحملة (الفارغة) المرسلة لتحل محل عربة متعطلة في بلد آخر، وكذلك رحلة العودة للعربة المتعطلة بعد تصلحها.
 - د. نقل المستلزمات والمعدات الطبية اللازمة لحالات الطوارئ، وعلى الخصوص عند الاستجابة للكوارث الطبيعية، وكذلك للمعونة الإنسانية.
 - هـ. نقل الأعمار والمواد الفنية للأسواق الخيرية والمعارض، أو لأغراض أخرى غير تجارية.
 - و. نقل الممتلكات والملحقات والحيوانات لأغراض غير تجارية من أو إلى العروض المسرحية والموسيقية والسينمائية والرياضية أو عروض السيرك وتلك المتعلقة بالتسجيلات الإذاعية أو الإنتاج السينمائي أو التلفزيوني.
 - ز. نقل الجنازات.
 - ح. نقل البريد.
- ٢- يجوز للجنة المشتركة المشار إليها في المادة ١٦ من هذه الاتفاقية إضافة أو استبعاد أي بند من قائمة فئات النقل المستتاة من متطلبات التصاريح.

مكزا من الأصل

المادة ٨- أحكام عامة لنقل البضائع

- ١- تقوم السلطات المختصة في كل من الطرفين المتعاقدين بتبادل نماذج التصاريح غير المعبأة، وفقاً للطلب والعدد المتفق عليه في كل عام. يسري مفعول تصاريح نقل البضائع لمدة ١٢ شهراً من بداية كل سنة ميلادية.
- ٢- التصاريح غير قابلة للتحويل إلى ناقلين آخرين.
- ٣- يمكن استعمال التصريح فقط لمركبة واحدة في المرة الواحدة. وفي حال وجود مجموعة من المركبات، فإن الرأس القاطر سيكون المحدد في إصدار التصريح أو الإعفاء.
- ٤- تقوم اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة ١٦ من هذه الاتفاقية بتحديد الحصص النسبية (الكوتا) والفئة، والاتفاق على أية مسائل أخرى تحكم استخدام التصاريح.

أحكام عامة

المادة ٩- الأمور المالية

- ١- يتم إعفاء عملية النقل بواسطة مركبات مسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين تعمل بشكل مؤقت في الطرف المتعاقد الآخر بمقتضى شروط هذه الاتفاقية، من دفع الرسوم المنصوص عليها في التشريعات المحلية للطرف المضيف والمتعلقة بالملكية والتسجيل وتسيير المركبة.
- ٢- يتم إعفاء الوقود الموجود في الخزانات الثابتة والمجهزة في المركبة من الشركة الصانعة وللأمر لتسيير المركبة، بالإضافة إلى زيوت التشحيم الضرورية للتشغيل العادي للمركبة أثناء الرحلة وقطع الغيار الضرورية لإصلاح المركبة، من الرسوم الجمركية في البلد المضيف. كما أن قطع الغيار المستعملة التي تم استبدالها يجب أن يعاد تصديرها أو يتم إتلافها تحت إشراف السلطات الجمركية أو أن يتم تسليمها إليهم.
- ٣- يخضع النقل المشمول بهذه الاتفاقية في البلد المضيف لرسوم استخدام الطرق وغيرها من الرسوم المفروضة على استخدام شبكة الطرق أو الجسور.

المادة ١٠- الوزن والأبعاد

- ١- يجب أن لا يتجاوز الحد الأقصى للأوزان والأحمال المحورية وأبعاد المركبات الحدود القصوى المدونة في وثائق التسجيل، أو الحدود القصوى المعمول بها في البلد المضيف.
- ٢- يسمح باستخدام مركبات يزيد وزنها أو أبعادها عن الحدود القصوى المسموح بها في البلد المضيف فقط بعد الحصول على تصريح خاص مسبق.

المادة ١١- نقل البضائع والسلع الخطيرة

يخضع نقل البضائع الخطيرة إلى أراضي البلد المضيف لتصريح خاص يتم الحصول عليه من السلطة المعنية في البلد المذكور.

المادة ١٢- التأشيرات

تقوم السلطات المختصة في بلد كل من الطرفين المتعاقدين بإصدار تأشيرات لعدة سفارات صالحة لغاية ١٨٠ يوماً إلى أعضاء طاقم المركبة (لا يزيد عددهم عن شخصين) الذين يمارسون عملية النقل الدولي للركاب أو للبضائع، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية والتشريعات المحلية ذات العلاقة في بلد كل من الطرفين المتعاقدين.

المادة ١٣- وثائق الدخول

١- يجب على كافة وسائل النقل التي تقوم بالنقل الدولي على الطرق أن تكون مصحوبة بالوثائق اللازمة للتخليص الجمركي بموجب التشريعات المحلية لكل من الطرفين المتعاقدين.

٢- إذا كان النقل الدولي للبضائع مغطى بوثيقة تير (TIR) (ميثاق تير TIR) المبرمة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٥، فتطبق الأنظمة المنصوص عليها في ميثاق تير (TIR). أما إذا كان النقل الدولي للبضائع غير مغطى بوثيقة تير (TIR) و فتطبق أحكام التشريعات المحلية لبلد الطرف المتعاقد الذي تم القيام بعملية النقل على أرضيه.

٣- يتوجب على سائقي المركبات الذين يقومون بالنقل الدولي بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية أن تكون بحوزتهم الوثائق التالية:

- أ. رخصة سوق (قيادة) سارية المفعول مطابقة لفئة المركبة التي يقودها. ويجب أن تكون تلك الرخصة مطابقة لأحكام القوانين والأنظمة المرعية في إقليم الطرف المتعاقد المسجلة فيه المركبة، أو أن تكون رخصة سوق دولية.
- ب. رخصة للمركبة سارية المفعول.
- ج. جواز سفر ساري المفعول يحتوي على كافة تأشيرات الدخول اللازمة.

المادة ١٤- التأمين

يجب أن يكون لدى الناقل الذي يقوم بنقل الركاب والأمتعة و/أو البضائع بين أراضي الطرفين المتعاقدين، و/أو عبرهما بوليصة تأمين إجبارية عن المسؤولية تجاه الطرف الثالث ينسجم مع القوانين والأنظمة السارية في كل من الطرفين المتعاقدين.

مكرر من الأصل

المادة ١٥- التزامات الناقلين والمخالفات

- ١- يجب أن يتقيد الناقلون التابعون لبلد أحد الطرفين المتعاقدين وطاقم مركباتهم، عند تواجدهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، بالقوانين والأنظمة المروية السارية في ذلك البلد.
- ٢- في حالة حدوث أي مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية من قبل سائق تابع لأحد الطرفين المتعاقدين، تقوم السلطة المختصة في بلد الطرف المتعاقد الذي حدثت المخالفة فيه، ودون المساس بالإجراءات القانونية المطبقة في بلدها، بإبلاغ السلطة المختصة في بلد الطرف المتعاقد الآخر والتي تقوم من جانبها باتخاذ الخطوات اللازمة المنصوص عليها في التشريعات المحلية لبلدها. وفي الحالات الخطيرة بشكل خاص، يجوز للسلطة المختصة في البلد المضيف أن تمنع بصفة مؤقتة الدخول إلى أراضي البلد المذكور، لحين صدور قرار من السلطة المختصة في بلد التأسيس. وتقوم السلطات المختصة في بلد كل من الطرفين المتعاقدين بإطلاع بعضهما البعض بشكل مستمر على القرارات التي يتم اتخاذها.

المادة ١٦- اللجنة المشتركة

- ١- تشكل لجنة مشتركة تتكون من ممثلين عن السلطات المختصة أو السلطات المعنية الأخرى للطرفين المتعاقدين.
- ٢- مهام وواجبات هذه اللجنة هي:
 - أ. الإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية.
 - ب. دراسة المشاكل التي لم يتم التغلب عليها من قبل السلطات المختصة، واقتراح الحلول المحتملة والمناسبة لها.
 - ج. مراجعة جميع المواضيع المعنية التي تقع ضمن نطاق هذه الاتفاقية وتقديم التوصيات بشأنها للعمل على تسويتها.
 - د. التوصية بإجراء أية تعديلات على بنود هذه الاتفاقية ورفعها إلى الجهات المختصة للمصادقة عليها.
 - هـ. دراسة أية أمور أخرى يتم الاتفاق بين الطرفين على بحثها، فيما يتعلق بمجال هذه الاتفاقية.
- ٣- تجتمع اللجنة المشتركة مرة كل سنتين أو قبل ذلك بناء على طلب من الجهات المختصة في أي من الطرفين المتعاقدين وذلك بالتناوب في المملكة الأردنية الهاشمية أو جمهورية روسيا البيضاء. ويتم الترتيب للاجتماعات بين الطرفين المتعاقدين من قبل السلطات المختصة خلال القنوات الدبلوماسية.

أحكام نهائية

المادة ١٧- سريان مفعول الاتفاقية ومدتها

- ١- يبدأ سريان مفعول هذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخ استلام آخر إشعار خطي خلال القنوات الدبلوماسية يؤكد استكمال الطرفين المتعاقدين للإجراءات الرسمية الداخلية وفقاً للتشريعات الوطنية لكل بلد منهما والضرورية لسريان مفعول الاتفاقية.
- ٢- تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة خمسة سنوات. ويتم بعد ذلك تجديدها ضمناً لفترات أخرى تبلغ مدة كل منها خمس سنوات، ما لم يتم توجيه إشعار خطي من قبل أي من الطرفين المتعاقدين إلى الطرف المتعاقد الآخر عن نيته في إنهاء هذه الاتفاقية وذلك قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء صلاحيتها.
- ٣- يتم الاتفاق خطياً على أي تعديل لهذه الاتفاقية بين الطرفين المتعاقدين، وتصبح نافذة المفعول طبقاً للإجراء الموضح في الفقرة ١ من هذه المادة.

حررت هذه الاتفاقية في مينسك بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٤ من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية والروسية والانجليزية، وتتمتع جميع النسخ بنفس المصادقية والقوة القانونية ذاتها، وفي حال وجود اختلاف حول تفسيرها يعتمد النص الانجليزي.

عن حكومة
جمهورية روسيا البيضاء (بيلاروسيا)

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية

(١٨٨٨)

عن حكومة

عكاز من الأصل

اتفاقية بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

تتعلق بالخدمات الجوية

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٢٩) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٧ المتضمن الموافقة على اتفاقية الخدمات الجوية التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢١ بصيغتها التالية:-

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية (المشار إليهما بالطرفين المتعاقدين)

بما انهما طرفان في معاهدة الطيران المدني الدولي والتي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في ٧ كانون أول ١٩٤٤ و

رغبة منهما في عقد اتفاقية مكمله للمعاهدة المذكورة بغرض انشاء خدمات جوية فيما بين وما وراء اقليميهما ،

قد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الأولى

التعريف

لاغراض هذه الاتفاقية وبما لم يقتضى النص خلاف ذلك :-

أ- تعني عبارة " المعاهدة " معاهدة الطيران المدني الدولية التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون أول ١٩٤٤ ، وتضمن اي ملحق لها بموجب المادة ٩٠ من تلك المعاهدة واي تعديل لملحق المعاهدة بموجب المادة ٩٠ و ٩٤ طالما ان تلك الملحق والتعديلات مطبقة من قبل الطرفين المتعاقدين .

ب- تعني عبارة "سلطات الطيران " فيما يخص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية/ سلطة الطيران المدني / وزير النقل وفيما يخص حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية / سلطة الطيران المدني / وزير النقل والاتصالات و/أو أية سلطة مخولة قانونيا لممارسة الأعمال التي تقوم بها حاليا تلك السلطات .

ج- تعني عبارة " المؤسسات المعينه " مؤسسة النقل الجوي المعينه والمخوله طبقا للمادة ٣ من الإتفاقية الحالية .

د- تعني عبارة " الإقليم " فيما يخص الدولة مساحة الأرض ، والمياه الإقليمية المتاخمة لها والواقعة تحت سيادة تلك الدولة .

هـ- تعني عبارة " الخدمة الجوية " الخدمة الجوية التي تقوم بها طائرات للنقل العام لنقل الركاب ، البضائع والبريد .
تعني عبارات " الخدمة الجوية الدولية " مؤسسات النقل الجوي والتوقف لاغراض غير تجارية " المعاني المحددة لها في المادة ٩٦ من المعاهدة .

و- تعني عبارات " معدات الطائرات " ، " مستودعات الطائرات " و " قطع الغيار " المعاني المحددة لها في الملحق ٩ للمعاهدة .

ز- تعني عبارة " السعة " فيما يتعلق " بالطائرة " الحمولة المدفوعة الأجر المتوفرة لتلك الطائرة على الخط او جزء منه ،

ح- تعني عبارة " السعة " فيما يتعلق " بالخدمة المتفق عليها " حمولة الطائرة المستعملة لهذه الخدمة مضروبة بعدد الرحلات التي تقوم بها تلك الطائرة خلال فترة معينه على الخط او جزء منه .

ط - تعني عبارة " الاتفاقية " هذه الاتفاقية بالإضافة إلى الملحق المرفق معها و أية تعديلات على الاتفاقية أو الملحق .

المادة الثانية

منح الحقوق

١- يمنح كل طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر الحقوق المسندة في هذه الاتفاقية لغرض انشاء خدمات جوية على الخطوط المحددة طبقا لملحق هذه الاتفاقية، مثل هذه الخدمات والخطوط المشار اليها فيما بعد على التوالي تعني " الخدمات المتفق عليها " و " الخطوط الجوية المحددة " .

تتمتع مؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل كل طرف متعاقد خلال تسييرها للخدمات الجوية بالحقوق التالية :-

أ- الطيران بدون هبوط عبر اقليم الطرف المتعاقد الآخر ،

ب- التوقف في اقليم ذلك الطرف لاغراض غير تجارية ، و

محفوظ في الأصل

جـ- التوقف في اقليم ذلك الطرف في نقاط على الخطوط الجوية المحددة لغرض انزال واخذ الحركة الدولية من ركاب ، بضائع و بريد القادمة من او المتوجهة الى اقليم الطرف المتعاقد الآخر او لدولة ثالثة .

٢- ليس في الفقرة (١) من هذه المادة ما يعطي لمؤسسة النقل الجوي التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين الحق في ان ينقل من نقطة داخل اقليم الطرف المتعاقد الآخر ركاب ، بضائع او بريد مقابل اجرة او تعويض الى نقطة اخرى في اقليم ذلك الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثالثة التعيين والتحويل

١- يحق لكل طرف متعاقد ان يعين كتابة من خلال سلطات الطيران المدني الى الطرف المتعاقد الآخر مؤسسة نقل جوي او اكثر لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة .

٢- يقوم الطرف المتعاقد الآخر عند تسلمه التعيين ، ومع مراعاة احكام الفقرتين (٤ و ٥) من هذه المادة وبدون تأخير بمنح مؤسسة او مؤسسات النقل الجوي المعينه تصريح التشغيل اللازم .

٣- يحق لكل طرف متعاقد ان يبلغ الطرف المتعاقد الآخر خطيا بسحب تعيين مؤسسة النقل الجوي وتعيين مؤسسة نقل جوي اخرى .

٤- يحق لسلطات الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين ان تطلب من مؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل الطرف المتعاقد الآخر بان تقتنعها بانها مؤهلة لتنفيذ الاحكام المنصوص عليها في القوانين والأنظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات وبصوره معقوله لتشغيل خدمات جوية دولية من قبل هذه السلطات طبقا لأحكام المعاهدة .

٥- يحق لكل طرف متعاقد ان يرفض منح تصريح التشغيل المشار اليه في الفقرة (٢) من هذه المادة، او يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة النقل الجوي المعينه للحقوق المشار اليها في المادة (٢) من الاتفاقية الحالية ، وذلك في اية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف المتعاقد بأن الملكية الأساسية مع الرقابة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة او لرعاياه

٦- عندما يتم تعيين وتحويل مؤسسة نقل جوي فإنه يمكن لها البدء بتشغيل الخدمات المتفق عليها ، شريطة ان تكون التعرفه الموضوعه طبقا لأحكام المادة (١١) من هذه الاتفاقية قد دخلت حيز النفاذ فيما يتعلق بتلك الخدمة وأن جدول مواعيد الخدمات المتفق عليها موافق عليه من قبل سلطات الطيران .

٧- يحق لكل طرف متعاقد ان يعلق ممارسة مؤسسة النقل الجوي للإمميزات المحددة في الفقرة (١) من المادة (٢) للاتفاقية الحالية ، او ان يفرض مثل هذه الشروط كلما كان ضروريا على ممارسة مؤسسة النقل الجوي لهذه الامتيازات ، في اية حالة تفشل فيها مؤسسة النقل الجوي في تطبيق الأنظمة والقوانين الخاصة بالطرف المتعاقد الآخر الذي بمنح هذه الامتيازات ، او في اية حالة تفشل فيها تلك المؤسسة من التشغيل طبقا للشروط الموضوعه ضمن الاتفاقية الحالية ، شريطة ان يكون التعليق الفوري او فرض الشروط ضروريا لمنع وقوع مخالفات اخرى للقوانين والأنظمة . هذا الحق تجري ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر . وفي مثل هذه الحالة فإن المشاورات يجب ان تجري خلال فترة (٢٠) يوما من تاريخ طلب اي من الطرفين المتعاقدين للمشاورات .

المادة الرابعة السعة

١- يجب ان تكون لمؤسسات النقل الجوي المعينة لدى الطرفين المتعاقدين فرص عادلة ومتكافئة لتشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط الجوية المحددة بين اقليميهما .

٢- في حالة تشغيل الخدمات المتفق عليها ، فإن مؤسسات النقل الجوي المعينة لدى كل طرف متعاقد يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسات النقل الجوي المعينة لدى الطرف المتعاقد الآخر حتى لا تؤثر بإفراط على الخدمات التي تقدمها مؤسسة النقل الجوي الاخيره على كافة الخطوط او على جزء من نفس الخطوط .

٣- يجب ان تأخذ الخدمات الجوية المقدمه من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينه لدى الطرفين المتعاقدين بعين الاعتبار احتياجات الجمهور للنقل على الخطوط الجوية المحددة وان يكون هدفها الرئيسي تحديد عامل حمولة معقول وسعة كافية لتلبية الاحتياجات المتوقعة من ركاب ، بضائع ، و بريد القادمة من والمتوجهة الى اقليم الطرف المتعاقد الآخر الذي عين مؤسسات النقل الجوي . ويجب ان يكون تحديد نقل الركاب ، والبضائع والبريد المحمله والمنزلة في نقاط على الخطوط المحددة في اقليم الدول غير تلك الدول التي عينت مؤسسات النقل الجوي طبقا للمبادئ العامة للسعة والتي تتعلق بـ :

نسخة من الأصل

أ - متطلبات النقل من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين مؤسسات النقل الجوي .

ب - متطلبات النقل للمنطقة التي تمر بها مؤسسات النقل الجوي بعد الأخذ بعين الاعتبار لخدمات النقل الأخرى التي تقوم بها مؤسسات النقل الجوي التابعة لدول تلك المنطقة ، و

ج - متطلبات عمليات مؤسسات النقل الجوي العابرة .

المادة الخامسة تطبيق القوانين والأنظمة

١ - عند دخول وخلال مكوث أو مغادرة إقليم أحد الطرفين المتعاقدين فإن قوانينه وأنظمته وإجراءاته المتعلقة بالتشغيل وملاحة الطائرات يجب أن يتم تطبيقها من قبل مؤسسات النقل الجوي في الطرف المتعاقد الآخر .

٢ - إن قوانين وأنظمة وإجراءات أحد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول وعبور أو خروج الركاب ، أطقم الطائرة ، الأمتعة و الشحن والبريد من إقليمه بما في ذلك القوانين ، التعليمات والإجراءات المتعلقة بالدخول ، الخروج ، الجوازات ، الجمارك ، العملة والصحة أو الإجراءات الصحية يجب أن تطبق على الركاب ، طاقم الطائرة ، الشحن والبريد المنقول من قبل مؤسسة النقل الجوي المعينة لدى الطرف المتعاقد الآخر عند الدخول إلى أو الخروج من أو المكوث في إقليم هذا الطرف المتعاقد .

٣ - في حالة تطبيق الأنظمة المتعلقة بالجمارك ، الحجر الصحي والأنظمة المشابهة الأخرى لا يحق لأي طرف متعاقد أن يعطي أولوية لمؤسسة النقل الجوي لديه أو لمؤسسة نقل جوي أخرى عن مؤسسة النقل الجوي للطرف المتعاقد الآخر المشغلة في خدمات جوية مشابهة .

المادة السادسة الإعتراف بالشهادات والرخص

١ - لأغراض تشغيل الخدمات المتفق عليها فإن شهادات صلاحية الطائرات ، شهادات الأهلية ، والإجازات الصادرة أو المعتبرة ملزمة لأحد الطرفين المتعاقدين ولا تزال سارية المفعول ، يجب الإعتراف بها باعتبارها ملزمة للطرف المتعاقد الآخر ، شريطة أن تكون هذه الشهادات والإجازات على الأقل مساوية أو فوق القواعد الدنيا الموضوعة وفقاً للمعاهدة .

٢ - يحتفظ كل طرف متعاقد بحقه ، في رفض الإعتراف بشهادات الأهلية والإجازات الممنوحة لرعاياه أو المعتبرة ملزمة لدولة أخرى ، وذلك لأغراض الطيران فوق إقليمه .

المادة السابعة أمن الطيران

١ - تمسحياً مع حقوقهم والتزاماتهم بمقتضى القانون الدولي ، يؤكد الطرفان المتعاقدان بأن التزاماتهما تجاه بعضهما البعض لحماية أمن الطيران المدني ضد أعمال التدخل غير المشروع تشكل جزءاً مكمل لهذه الاتفاقية .

٢ - على الطرفين المتعاقدين وبدون تقييد لعمومية حقوقهما والتزاماتهما بمقتضى القانون الدولي أن يتصرفا بشكل خاص وفقاً لأحكام اتفاقية الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات الموقعة في طوكيو بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٣ ، واتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٧٠ ، واتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في مونتريال بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٧١ ، وبروتوكولها المكمل الخاص بقمع أفعال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي والموقع في مونتريال بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤ ، وأية اتفاقيات جماعية تحكم أمن الطيران يرتبط بها الطرفان المتعاقدان .

٣ - على الطرفين المتعاقدين أن يقدموا عند الطلب كل المساعدة الضرورية إلى كل منهما لمنع أفعال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية ، و أية أعمال أخرى غير مشروعة والتي ترتكب ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات وتجهيزاتها وخدمات الملاحة الجوية ومنع أي تهديد لآخر ضد أمن الطيران المدني .

هكذا من الأصل

٤- يجب على الطرفين المتعاقدين العمل طبقاً لأحكام أمن الطيران الموضوعه من قبل منظمة الطيران المدني الدولية والمحدده في صورة ملاحق لمعاهدة الطيران المدني الدولية بقدر ما تكون تلك الأحكام الأمنية سارية على الطرفين المتعاقدين ، كما ويجب عليهما الزام مشغلي الطائرات المسجلة لديهما ، ومشغلي الطائرات الذين يكون المركز الرئيسي لأعمالهم أو محل إقامتهم الرئيسية في إقليميهما ، وكذلك مشغلي المطارات في إقليميهما ، بأن يعملوا وفقاً لأحكام أمن الطيران المدني المشار إليها .

٥- يوافق كل طرف متعاقد على أنه يجوز للزام مشغلي الطائرات لمراعاة أحكام أمن الطيران المشار إليها في الفقرة (٤) أعلاه والتي يطلبها الطرف المتعاقد الآخر بالنسبة للدخول إلى أو المغادرة من أو خلال وجودهم في إقليم ذلك الطرف المتعاقد . وعلى كل طرف متعاقد أن يتأكد من التطبيق الفعال للإجراءات الكافية داخل إقليمه لحماية الطائرات وأن يفتش المسافرين والطواقم والمواد المحمولة باليد ، الامتعة ، الشحن ومستودعات الطائرات وذلك قبل وأثناء صعود المسافرين أو تحميل البضائع .

٦- على كل طرف متعاقد أن ينظر بعين العطف لأي طلب يقدمه الطرف المتعاقد الآخر ، لاتخاذ اجراءات أمنية خاصة في مواجهة تهديد معين .

٧- على كل طرف متعاقد أن ينظر أيضاً بعين العطف لطلب الطرف المتعاقد الآخر بالدخول في ترتيبات إدارية متبادله تمكن سلطات الطيران لأحد الطرفين المتعاقدين بإجراء تقييم خاص به للإجراءات الأمنية المتوفرة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر والخاصة بمشغلي الطائرات والمتعلقة بالرحلات الجوية المتجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد الأول .

٨- يقوم كل طرف متعاقد عند وقوع حادث أو تهديد بحادث من حوادث الإستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو أي فعل من الأفعال الأخرى غير المشروعه ضد سلامة الطائرات ، ركبائها ، أطقمها ، المطارات أو تجهيزات خدمات الملاحة الجوية ، بمساعدة الطرف الآخر عن طريق تسهيل الاتصالات وبغيرها من التدابير الملازمة التي تستهدف الإسراع في إنهاء الحادث أو وضع حد للتهديد به وذلك بسرعة وأمان .

٩- على كل طرف متعاقد أن يتخذ مثل هذه القرارات عندما يجد أنها قابلة للإجراء ، وذلك ليضمن أن الطائرة التي تعرضت لعمل إستيلاء غير مشروع أو لأعمال تدخل أخرى غير مشروعة وهبطت في إقليمه تبقى مأكثة على الأرض ، ما لم يستوجب مغادرتها حفاظاً على الأرواح البشرية .

مثل هذه الترتيبات يجب اتخاذها كلما كان ممكناً من خلال المشاورات المشتركة بين الطرفين المتعاقدين .

١- عندما يكون لدى طرف متعاقد أساساً معقوله للإعتقاد بأن الطرف المتعاقد الآخر قد أدخل بأحكام هذه المادة ، فإنه يحق للطرف المتعاقد الأول طلب مشاورات فورية مع الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثامنة

الإعفاء من رسوم الجمارك

١- بناءً على مبدأ المعاملة بالمثل ، يجب أن يعني كل طرف متعاقد مؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، إلى أقصى حد تسمح به القوانين الوطنية المطبقة لديها من قيود الاستيراد ، الرسوم الجمركية ، الرسوم الضريبية ، رسوم التفتيش وأية رسوم أو ضرائب محلية أخرى على الطائرات ، وقود الطائرات ، زيوت التشحيم ، المعدات الفنية المستهلكة ، قطع الغيار ويشمل ذلك محركات الطائرات ، المعدات المعتادة للطائرات ، مخزونات الطائرات والأغذية (يشمل المشروبات الكحولية ، التبغ ، المشروبات الغازية وأية منتجات معدة للبيع للركاب خلال الرحلة بكميات محددة) وأية مواد أخرى معدة فقط للاستعمال لأغراض عمليات الطائرات أو الخدمات على متنها التابعة لمؤسسة النقل الجوي المعينه لدى الطرف المتعاقد الآخر والتي تشغل الخدمات المتفق عليها ، بالإضافة إلى أنظمة الحجز الآلي كويونات تذاكر السفر ، بوالص الشحن ، وأية مطبوعات تحمل شعار المؤسسة وأية مواد دعائية توزع مجاناً" من قبل تلك المؤسسة المعينه .

٢- الإعفاءات الممنوحة بموجب هذه المادة يجب أن تطبق على العناصر التي تتضمنها الفقرة (١) من هذه المادة .

أ - المواد التي تدخل إلى إقليم أي من الطرفين المتعاقدين من قبل مؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل الطرف المتعاقد الآخر أو من ينوب عنها ؛

ب - المواد التي تبقى على متن الطائرات التابعة لمؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل أحد الطرفين المتعاقدين عند الوصول إلى وحتى مغادرتها إقليم الطرف المتعاقد الآخر . و

ج - المواد المحمولة داخل الطائرة التابعة لمؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل أحد الطرفين المتعاقدين إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر والمعدة للاستعمال أثناء تشغيل الخدمات المتفق عليها ، سواء تم استعمال أو استهلاك هذه المواد كلياً" أو جزئياً" داخل إقليم الطرف المتعاقد الذي يمنح تلك الإعفاءات ، شريطة عدم التصرف بتلك المواد في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

نكزاً من الأصل

٣- المعدات المعتادة والمستعمله لأغراض الطيران وكذلك المواد والمؤن التي يحتفظ بها عادة على متن طائرات مؤسسة النقل الجوي المعينه من قبل أي طرف متعاقد يمكن أن تفرغ في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فقط بموافقة سلطات الجمارك التابعة لذلك الإقليم في هذه الحالة يمكن وضع هذه المعدات تحت إشراف تلك السلطات إلى حين أن يعاد تصديرها أو التخلص منها طبقاً لأنظمة الجمارك .

٤- الإعفاءات المقدمة في هذه المادة يجب أن تطبق أيضاً فيما يتعلق بالمعدات الفنية المستهلكة ، قطع الغيار ، ويشمل ذلك محركات الطائرات ، المعدات المعتادة وذلك في الحالات التي تدخل فيها مؤسسة النقل الجوي المعينه في أي طرف متعاقد في ترتيبات مع مؤسسات نقل جوي أخرى بغرض الإعارة أو التغيير في إقليم الطرف المتعاقد الآخر شريطة أن تكون مؤسسات النقل الجوي الأخرى تتمتع بمثل تلك الإعفاءات من ذلك الطرف المتعاقد .

٥- يجب على كل طرف متعاقد وعلى أساس المعاملة بالمثل أن يعفي من ضريبة القيمة المضافة أو الضرائب غير المباشرة المشابهة على البضائع والخدمات المزودة لأي مؤسسة نقل جوي معينه من قبل الطرف المتعاقد (الأخر والمستعمله بغرض عملياتها للخدمات الجوية الدولية . التخفيض من الضريبة يمكن أن يأخذ شكل الإعفاء أو إعادة المال .

المادة التاسعة

السلامة الجوية

١- يجوز لكل طرف متعاقد أن يطلب في أي وقت إجراء مشاورات حول معايير السلامة في أي مجال يتعلق بالطائرة وملاحيتها أو عملياتهم المعمول بها من قبل الطرف المتعاقد الآخر . ويتوجب عقد هذه المشاورات خلال مدة ثلاثين (٣٠) يوماً من تقديم الطلب أعلاه .

٢- فإذا تبين لأحد الطرفين المتعاقدين بعد إجراء مثل هذه المشاورات بأن الطرف المتعاقد الآخر لا يطبق ولا ينفذ بفاعلية الحد الأدنى لمعايير السلامة الجوية المعمول بها في حينه وفق معاهدة شيكاغو ، فعلى الطرف المتعاقد الأول إخطار الطرف المتعاقد الآخر بالنتائج التي توصل إليها ، والخطوات الضرورية التي يلزم اتخاذها لتتواءم مع تلك المعايير ، وأنه على الطرف المتعاقد الآخر اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة . أن فشل الطرف المتعاقد الآخر في اتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة خلال فترة (٣٠) يوماً ، يعد سبباً لتطبيق المادة (٣) من هذه الاتفاقية .

٣- بالرغم من الشروط الواردة في المادة (٣٣) من معاهدة شيكاغو ، فإنه من المتفق عليه أن أية طائرة يتم تشغيلها بواسطة مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه لدى طرف متعاقد على الخدمات المتفق عليها من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر يمكن أن تخضع للفحص الداخلي والخارجي بواسطة المندوبين المفوضين من قبل الطرف المتعاقد الآخر أثناء تواجدها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر للتأكد من صلاحية الشهادات ، والترخيص الخاصة بها ، وبملاحيتها ، وكذلك للتأكد من حالة الطائرة العامة ومعداتنا أدلتها (والتي يشار إليها من خلال هذه المادة بالتفتيش الميداني) شريطة أن لا يتسبب ذلك في حدوث تأخير غير مبرر أو إعاقة لطاقم الرحلة ولموظفي المناولة الأرضية .

٤- إذا أدت أي من التفتيشات الميدانية إلى الاستنتاجات التالية :-
أ- أن الطائرة ، أو تشغيلها لا يتفقان بشكل يدعو للقلق مع مستوى الحد الأدنى للسلامة الجوية المنصوص عليها في معاهدة شيكاغو ، أو
ب- افتقار التنفيذ الفعال بشكل يدعو للقلق لمستويات الصيانة وإدارة معايير السلامة الموضوعية في حينه وفق معاهدة شيكاغو .

فيحق للطرف المتعاقد الذي يجري التفتيش الميداني وفقاً للأغراض التي نصت عليها المادة (٣٣) من معاهدة شيكاغو الاستنتاج بأن المتطلبات التي بموجبها أصدرت الشهادات أو التراخيص المتعلقة بالطائرة أو بملاحيتها أو تلك التي بموجبها اعتبرت أنها سارية ، أو أن المتطلبات التي تم بموجبها تشغيل الطائرة لا تتطابق أو ترقى عن المعايير الدنيا المعمول بها وفق معاهدة شيكاغو .

٥- في حالة رفض ممثل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه لأسباب غير مبررة إجراء الفحص الميداني لطائرة تشغل من قبل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه من أحد الطرفين المتعاقدين طبقاً للفقرة (٣) من هذه المادة ، فإنه يجوز للطرف المتعاقد الآخر أن يستنتج أن القلق المشار إليه في الفقرة (٤) من هذه المادة قد تحقق وهو الأمر الذي يؤدي إلى الاستنتاجات المشار إليها في تلك الفقرة .

٦- يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه في إيقاف أو تعديل ترخيص التشغيل لمؤسسة ، أو مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر فوراً في حالة استنتاج الطرف المتعاقد الأول بأن اتخاذ إجراءات فورية ضرورية لسلامة عمليات مؤسسة النقل الجوي ، سواء كان ذلك نتيجة الفحص الميداني أو جراء رفض إجراء الفحص الميداني أو بسبب رفض عقد المشاورات أو غير ذلك .

مكرر من الأصل

- ٧- يجب إيقاف أي إجراء يتخذ من قبل أحد الطرفين المتعاقدين طبقاً للفقرتين (٢) أو (٦) أعلاه ، في حالة انتهاء الأسباب التي أدت إلى اتخاذه .

المادة العاشرة

حركة المرور المباشرة

- الركاب ، الأمتعة ، البضائع التي تمر عبر إقليم أحد الطرفين المتعاقدين وغير مغادرة لمنطقة المطار المخصصة لمثل هذا الغرض يجب أن تخضع فقط لمراقبة مبسطة جداً .
الأمتعة والبضائع التي تمر مباشرة يجب أن تعفى كذلك من رسوم الجمارك والضرائب الأخرى المشابهة .

المادة الحادية عشرة

التعريفات

- ١- التعريفات لأية خدمات متفق عليها يجب أن توضع بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كلفة التشغيل ، الربح المعقول وخصائص الخدمة مثل معايير السرعة ووسائل الراحة وتعريفات مؤسسات النقل الجوي الأخرى على أي جزء من الطرق المحددة .
- ٢- التعريفات يجب أن تحدد وفقاً للأحكام التالية :-
- أ- التعريفات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، بالإضافة إلى نسبة عمولة الوكالة المستعملة والمتعلقة بالطرق الجوية المحددة والمقاطع يجب الاتفاق عليها إذا كان ذلك ممكناً بين مؤسسات النقل الجوي المعنية . ومثل هذا الاتفاق يجب الوصول إليه كلما كان ممكناً من خلال جهاز تثبيت التعريفات التابع للاتحاد الدولي للنقل الجوي.
- ب- تقدم التعريفات التي تم الاتفاق عليها إلى سلطات الطيران المدني للطرفين المتعاقدين للموافقة عليها على الأقل قبل (٣٠) يوماً من الموعد المقترح لتقديمها للإستعمال ، وفي حالات خاصة يمكن تقصير هذه المدة بعد موافقة السلطات المذكورة .
- ج- هذه الموافقة يمكن أن تعطى بوضوح : إذا لم تبدي أي من سلطتي الطيران المدني عن عدم موافقتها خلال (١٥) يوماً من تاريخ تقديم التعرفة ، وفقاً للفقرة (٢) (ب) من هذه المادة ، فإن هذه التعريفات يجب أن تعتبر كأنها موافق عليها . في حالة أنه تم تقليص فترة تقديم التعرفة ، كما هو مبين في الفقرة (٢) (ب) من هذه المادة ، فيمكن لسلطتي الطيران المدني أن تنقذ على أن الفترة التي يجب أن تعلن خلالها عدم الموافقة على أن لا تقل عن (١٥) يوماً .

- د- إذا لم يتم الاتفاق على التعرفة وفقاً لأحكام الفقرة (٢) (أ) من هذه المادة ، أو خلال فترة التطبيق وفقاً للفقرة (٢) (ج) من هذه المادة ، قامت سلطة طيران مدني بإعطاء سلطة الطيران المدني الأخرى إشعار بعدم موافقتها على التعرفة المتفق عليها وفقاً لأحكام الفقرة (٢) (ج) من هذه المادة ، فعلى سلطتي الطيران المدني لدى الطرفين المتعاقدين أن تحاولا تحديد التعرفة من خلال إتفاق مشترك .

- هـ- إذا لم تتمكن سلطات الطيران من الموافقة على أي تعرفة مقدمة إليها بموجب الفقرة (٢) (ب) من هذه المادة ، أو على تحديد أي تعرفة بموجب الفقرة (٢) (د) من هذه المادة ، فإنه يجب حل النزاع طبقاً لأحكام المادة (١٦) من هذه الاتفاقية .
- و- أن التعريفات الموضوعية طبقاً لأحكام هذه المادة ، يجب أن تبقى سارية المفعول حتى يتم وضع تعريفات جديدة .

المادة الثانية عشرة

بيع الخدمات وتحويل الإيرادات

- ١- بمقتضى نصريح خاص وفقاً للقوانين الوطنية والأنظمة الخاصة فإنه يحق لمؤسسة النقل الجوي المعنية لدى طرف متعاقد أن تباع بحرية خدمات النقل الجوي في إقليم الطرف المتعاقد الآخر سواء بشكل مباشر أو من خلال وكلائها ، ويحق لكل شخص أن يشتري مثل هذه الخدمات بالعملة المحلية أو بأية عملة حرة قابلة للصرف مرخص بها من أنظمة الصرف الأجنبية السارية المفعول في ذلك الإقليم .
- ٢- يحق لمؤسسات النقل الجوي المعنية لدى الطرفين المتعاقدين أن تحول وأن ترسل إلى موطنها الأصلي فائض الإيرادات على النفقات المحلية المحصلة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بعملة حرة قابلة للصرف . عملية تحويل العملة وإرسالها يجب أن تتم بدون أية قيود وبسعر الصرف الأجنبي السائد في السوق والمطبق على هذه المعاملات في اليوم الذي تتم فيه عملية التحويل .
- التحويل الفعلي يجب أن ينفذ بدون تأخير ويجب أن لا يخضع لأي رسوم باستثناء رسوم الخدمة العادية التي تحصلها البنوك على مثل هذه المعاملات .

مركز من الأصل

- ٣- على كل طرف متعاقد أن يمنح على أساس المعاملة بالمثل مؤسسة النقل الجوي المعنية الإعفاء من جميع الرسوم على الإيرادات التي تحققها مؤسسة النقل الجوي من جراء تقديمها للخدمات الجوية الدولية في إقليم الطرف المتعاقد الأول. هذا الشرط يجب أن لا يطبق في حالة وجود إتفاقية لتجنب الإزدواج الضريبي وإعفاء آخر مماثل ساري المفعول بين الطرفين المتعاقدين .
- ٤- في حالة أن المدفوعات بين الطرفين المتعاقدين تحكمها إتفاقية خاصة، فإن هذه الإتفاقية يجب أن تطبق .

المادة الثالثة عشرة

النشاطات التجارية

- ١- يسمح لمؤسسة النقل الجوي المعنية لدى الطرف المتعاقد ، وعلى أساس المعاملة بالمثل أن تحضر وتستبقى في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، ممثليها التجاريين ، الفنيين وغيرهم من الموظفين المتخصصين اللازمين لتشغيل الخدمات المتفق عليها .
- ٢- يخضع الممثلين والموظفين للقوانين والأنظمة السارية المفعول في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .
- ٣- مع الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فإنه يحق لمؤسسات النقل الجوي المعنية لدى الطرفين المتعاقدين أن تنشأ في إقليم الطرف المتعاقد الآخر مكاتب أو مكاتب من أجل تسويق وبيع خدمات النقل الجوي بين البلدين المتعاقدين .

المادة الرابعة عشرة

المشاورات والتعديلات

- ١- تتشاور بين الحين والآخر سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين فيما بينهما وبروح من التعاون الوثيق وذلك لتأكيد تنفيذ أحكام هذه الإتفاقية بالشكل المناسب ومراعاة ملاحظاتها .

- ٢- إذا ارتأى أي من الطرفين المتعاقدين ضرورة إجراء تعديل على أية أحكام من هذه الإتفاقية ، فإنه يجوز له طلب إجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر . يمكن لهذه المشاورات (والتي يمكن أن يتم التحضير لها بمحادثات بين سلطات الطيران) أن تبدأ خلال فترة (٦٠) يوما من تاريخ الطلب ، ما لم يتفق كلا الطرفين المتعاقدين على تمديد هذه الفترة . التعديلات المتفق عليها يجب أن تحظى بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين طبقا للإجراءات الدستورية اللازمة لديه وتدخل إلى حيز التنفيذ في اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات الدبلوماسية التي تبين تلك الموافقة .

- ٣- التعديلات على ملحق هذه الإتفاقية يمكن الاتفاق عليها مباشرة بين سلطات الطيران في الطرفين المتعاقدين . هذه التعديلات يجب أن تطبق بشكل مؤقت من تاريخ الاتفاق عليها من قبل تلك السلطات وتدخل إلى حيز النفاذ عندما يصادق عليها من خلال تبادل المذكرات الدبلوماسية .

المادة الخامسة عشرة

المعاهدات الجماعية

- في حالة عقد أية معاهدة جماعية عامة تتعلق بالنقل الجوي ، وأصبح الطرفان المتعاقدان ملتزمين بها ، فيجب أن تعدل هذه الإتفاقية لتطابق أحكام تلك المعاهدة ، ويقدر أن الأحكام أصبحت مقبولة للطرفين المتعاقدين .

المادة السادسة عشرة

فض الخلافات

- ١- إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية ، فيجب على الطرفين المتعاقدين في أول الأمر محاولة فض الخلاف بينهما بطريق المفاوضات .
- ٢- إذا فشل الطرفان المتعاقدان في تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات فيمكن لهما إحالة الخلاف لاتخاذ قرار بذلك إلى شخص أو هيئة ، وإذا لم يتفقا على ذلك فيمكن إحالة الخلاف إلى هيئة تحكيم تتكون من ثلاثة محكمين ، يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم واحد والثالث يعين من قبل المحكمين الاثنين المعيّنين . يقدم كل طرف متعاقد بتعيين محكم خلال فترة (٦٠) يوما" من تاريخ تسلم أي من الطرفين المتعاقدين إشعارا" من الطرف المتعاقد الآخر بالطرق الدبلوماسية بطلب التحكيم وتعيين المحكم الثالث خلال فترة (٦٠) يوما" أخرى .

مكرر في الأصل

وإذا فشل أي من الطرفين المتعاقدين بتعيين محكم خلال المدة المحددة ، أو إذا لم يعين المحكم الثالث في الفترة المحددة ، فيمكن لأي طرف متعاقد أن يطلب من رئيس المنظمة الدولية للطيران المدني بتعيين محكم أو محكمين كما تتطلبه الحاجة .
في هذه الحالة يكون المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة ويقوم بتنفيذ مهامه كرئيس لهيئة التحكيم .

٣- يجب على الطرفين المتعاقدين الإمتثال لأي قرار يصدر طبقاً للفقرة (٢) من هذه المادة .

٤- يتحمل كل طرف متعاقد التكاليف المترتبة على المحكم الذي قام بتعيينه وأي جهاز مساعد ، ويقوم الطرفان المتعاقدان بالتساوي بتحمل التكاليف الأخرى المترتبة على أنشطة هيئة التحكيم بما فيها الرئيس .

٥- في حالة عدم تمكن أي من الطرفين المتعاقدين أو عدم تمكن مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين في الإمتثال إلى القرار الصادر طبقاً لهذه المادة ، فيمكن للطرف المتعاقد الآخر أن يحدد ، يعلق أو يوقف أية حقوق أو امتيازات ممنوحة له بمقتضى الاتفاقية الحالية للطرف المتعاقد الآخر غيابياً أو لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية والتابعة لذلك الطرف المتعاقد .

المادة السابعة عشرة

الإحصائيات

يجب على سلطات الطيران لأي طرف متعاقد أن تقوم وبناء على طلب سلطات الطيران في الطرف المتعاقد الآخر بتزويدها بالمعلومات الدورية أو غيرها من البيانات الإحصائية التي تطلبها وبصوره معقوله لفرض إعادة النظر في السعة المعروضة على الخدمات المتفق عليها من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين .

المادة الثامنة عشرة

الموافقة على جداول الرحلات

١- على مؤسسات النقل الجوي المعنية خلال فترة لا تتجاوز (٣٠) يوماً قبل تاريخ تشغيل أية خدمة متفق عليها أن تقدم جداول مواعيد رحلاتها المقترحة إلى سلطات الطيران في الطرف المتعاقد الآخر للموافقة عليها . هذه الجداول يجب أن تتضمن نوع الخدمة ، نوع الطائرة المستخدمة ، وعدد الرحلات وموعد الرحلة . ويطبق هذا أيضاً على التغييرات اللاحقة وعمل جداول الموسم الصيفي والشتوي .

٢- على سلطات الطيران المدني التي تستلم مثل هذه الجداول من الطرف الآخر أن تعتمد أو تقترح تعديلها . إذا لم تبدي أي من سلطات الطيران عن عدم موافقتها على هذه الجداول خلال مدة (٢٠) يوم من تاريخ تقديمها وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة فإن جداول الرحلات ستعتبر موافق عليها .

٣- إذا رغبت أية مؤسسة نقل جوي معينة في تشغيل رحلات إضافية علاوة عن العدد الموافق عليها في جدول الرحلات ، عليها أن تحصل أولاً على التصريح بالتشغيل من سلطة الطيران المعنية في الطرف المتعاقد الآخر .

٤- إذا رغبت أية مؤسسة نقل جوي لدى طرف متعاقد في تشغيل رحلات عارضة إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر عليها أن تحصل أولاً على تصريح من سلطة الطيران المدني المعنية في الطرف المتعاقد الآخر .

المادة التاسعة عشرة

رسوم الملاحة الجوية والمطار

١- عند استعمال المطارات والتسهيلات الأخرى المقدمة من قبل طرف متعاقد ، فإن طائرات مؤسسة النقل المعنية لدى الطرف المتعاقد الآخر يجب أن تدفع نفس الرسوم التي تدفعها الطائرات الوطنية المعنية لدى الطرف الأول والعاملة في خدمات دولية منتظمة .

٢- على سلطات الطيران المدني لدى كل طرف متعاقد أن تعمل كل ما بوسعها للتأكد من أن مستوى الرسوم التي تستوفي من المستفيدين تنسجم وتوصيات منظمة الطيران المدني الدولي .

المادة العشرون

إنهاء الاتفاقية

١- يجب أن يكون عقد هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة من الزمن .

٢- يحق لأي طرف متعاقد في أي وقت أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر بقراره بإنهاء هذه الاتفاقية ، مثل هذا الإخطار يجب أن يبلغ في نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني ، في مثل هذه الحالة فإن الاتفاقية تعتبر بحكم المنتهية بعد مرور (١٢) شهراً من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر للإخطار إلا إذا سحب هذا الإخطار بالاتفاق قبل إنقضاء هذه المدة .

هكذا من الأصل

وفي حالة عدم الإقرار باستلام ذلك الإخطار من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، فإن ذلك يعتبر في حكم الاستلام بعد مضي (١٤) يوما من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للإخطار .

المادة الحادية والعشرون

تسجيل الاتفاقية لدى منظمة الطيران المدني الدولي

يجب أن تسجل هذه الاتفاقية وأية تعديلات عليها ، لدى منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) من قبل أي من الطرفين المتعاقدين .

المادة الثانية والعشرون

الدخول إلى حيز التنفيذ

١- تطبق هذه الاتفاقية وملاحقها بصورة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليها .

٢- تدخل هذه الاتفاقية إلى حيز النفاذ النهائي منذ اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات بالطرق الدبلوماسية والتي تؤكد أنه قد تم الموافقة عليها طبقا للإجراءات الدستورية للطرفين المتعاقدين .

حرر في عمان هذا اليوم الحادي والعشرين من شهر حزيران عام ٢٠٠٤ ، بنسختين أصليتين باللغات العربية ، الفرنسية والانجليزية . جميع النصوص تعتبر بالتساوي معتمدة . في حالة ظهور أية اختلافات ، فإن النص الإنجليزي يحسم إن يكن هو السائد .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

ملحق الطرق الجوية

١- جدول الطرق

الطرق التي تستخدمها مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل المملكه الاردنيه الهاشميه في كلا الاتجاهين :-

نقاط مغادره	نقاط توسط	نقاط في الكونغو	نقاط مساوراء الكونغو
نقاط تحدد فيما بعد	نقاط تحدد فيما بعد	نقاط تحدد فيما بعد	نقاط تحدد فيما بعد

٢- جدول الطرق

الطرق التي تستخدمها مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينه من قبل جمهورية الكونغو الديمقراطية في كلا الاتجاهين :-

نقاط مغادره	نقاط توسط	نقاط في الأردن	نقاط مساوراء الأردن
نقاط تحدد فيما بعد	نقاط تحدد فيما بعد	نقاط تحدد فيما بعد	نقاط تحدد فيما بعد

ملاحظات :-

- ١- يحق لمؤسسات النقل الجوي المعينه حذف أي أو بعض النقاط الواردة في الطرق الجوية المحددة وذلك على جزء من أو جميع الرحلة .
- ٢- ليس من الضروري التشغيل بالترتيب على النقاط الواردة في أي من الطرق الجوية المحددة .
- ٣- يحق لمؤسسات النقل الجوي المعينه لدى الطرفين المتعاقدين إنهاء أية خدمة من خدماتها الجوية المتفق عليها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

مكزن من الأصل

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٦٩) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٦ المتضمن للموافقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي تم إقراره من قبل مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٣ بعد تحديثه من قبل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بصيغته تالياً:-
كما قرر مجلس الوزراء بجلسته المشار إليها اعلاه تفويض معالي السفير الأردني في القاهرة بإيداع وثائق المصادقة لدى الجامعة العربية.

الديباجة

انطلاقاً من إيمان الأمة العربية بكرامة الإنسان الذي أعزه الله منذ بدء الخليقة، وبأن الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات ذات القيم الإنسانية السامية التي أكدت حقه في حياة كريمة على أسس من الحرية والعدل والمساواة، وتحقيقاً للمبادئ الخالدة للدين الإسلامي الحنيف والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة والتسامح بين البشر، واعتزازاً منها بما أرسته عبر تاريخها الطويل من قيم ومبادئ إنسانية كان لها الدور الكبير في نشر مراكز العلم بين الشرق والغرب مما جعلها مقصداً لأهل الأرض والباحثين عن المعرفة والحكمة،

وإيماناً منها بوحدة الوطن العربي مناضلاً دون حريته، مدافعاً عن حق الأمم في تقرير مصيرها والمحافظة على ثرواتها وتنميتها، وإيماناً بسيادة القانون ودوره في حماية حقوق الإنسان في مفهومها الشامل والمتكامل، وإيماناً بأن تمتع الإنسان بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص هو معيار أصالة أي مجتمع،

ورفضاً لكافة أشكال العنصرية والصهيونية التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديداً للسلم والأمن العالميين، وإقراراً بالارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والسلم والأمن العالميين، وتأكيداً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام الميثاقين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع الأخذ في الاعتبار إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام.

وبناء على ما تقدم اتفقت الدول الأطراف في هذا الميثاق على الآتي:

المادة الأولى

يهدف هذا الميثاق في إطار الهوية الوطنية للدول العربية والشعور بالانتماء الحضاري المشترك إلى تحقيق الغايات التالية:

- 1- وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ضمن الاهتمامات الوطنية الأساسية، التي تجعل من حقوق الإنسان مثلاً سامية وأساسية توجه إرادة الإنسان في الدول العربية، وتمكنه من الارتقاء بواقعته نحو الأفضل وفقاً لما ترتضيه القيم الإنسانية النبيلة.
- 2- تنشئة الإنسان في الدول العربية على الاعتزاز بهويته وعلى الوفاء لوطنه وأرضه وتاريخها ومصالح مشتركة، مع التشجيع بثقافة التأخي البشري والتسامح والانفتاح على الآخر، وفقاً لما تقتضيه المبادئ والقيم الإنسانية وتلك المعلنة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
- 3- إعداد الأجيال في الدول العربية لحياة حرة مسؤولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات، وتسوده قيم المساواة والتسامح والاعتدال.
- 4- ترسيخ المبدأ القاضي بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة ومتداخلة.

المادة الثانية

- 1- لكافة الشعوب الحق في تقرير مصيرها، والسيطرة على ثرواتها ومواردها، ولها الحق في أن تقرر بحرية اختيار نمط نظامها السياسي، وأن تواصل بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 2- لكافة الشعوب الحق في العيش تحت ظل السيادة الوطنية والوحدة الترابية.
- 3- إن كافة أشكال العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية هي تحد للكرامة الإنسانية وعائق أساسي بحول دون الحقوق الأساسية للشعوب، ومن الواجب إدانة جميع ممارساتها والعمل على إلزائها.
- 4- لكافة الشعوب الحق في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

مكرر من الأصل

المادة الثالثة

- 1- تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس، أو اللغة أو المعتقد الديني، أو الرأي، أو الفكر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو الميلاد، أو الإعاقة البدنية أو العقلية.
- 2- تتخذ الدول الأطراف في هذا الميثاق التدابير اللازمة لتأمين المساواة الفعلية في التمتع بكافة الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق، بما يكفل الحماية من جميع أشكال التمييز بأي سبب من الأسباب المبينة في الفقرة السابقة.
- 3- الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية، والحقوق والواجبات، وفي ظل التمييز الإيجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة. وتتعهد تبعاً لذلك كل دولة طرف باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق.

المادة الرابعة

- 1- في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسمياً، يجوز للدول الأطراف في هذا الميثاق أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تنقيد فيها بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا الميثاق، بشرط ألا تتنافى هذه التدابير مع الالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي، وألا تستطوي على تمييز يكون سببه الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.
- 2- لا يجوز في حالات الطوارئ الاستثنائية مخالفة أحكام المواد التالية : المادة الخامسة، المادة الثامنة، المادة التاسعة، المادة العاشرة، المادة الثالثة عشرة، المادة الرابعة عشرة، الفقرة (6)، المادة الخامسة عشرة، المادة الثامنة عشرة، المادة التاسعة عشرة، المادة العشرين، المادة الثانية والعشرون، المادة السابعة والعشرون، المادة الثامنة والعشرون، المادة التاسعة والعشرون، المادة الثلاثون. كما لا يجوز تعليق الضمانات القضائية اللازمة لحماية تلك الحقوق.

- 3- على أية دولة طرف في هذا الميثاق استخدمت حق عدم التقيد أن تعلم الدول الأطراف الأخرى فوراً عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية بالأحكام التي لم تنقيد بها وبالأسباب التي دفعتها إلى ذلك. وعليها في التاريخ الذي تنهي فيه عدم التقيد، أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريقة ذاتها.

المادة الخامسة

- 1- الحق في الحياة حق ملازم لكل شخص.
- 2- يحمي القانون هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً.

المادة السادسة

- لا يجوز الحكم بعقوبة الاعدام إلا في الجنايات البالغة الخطورة وفقاً للتشريعات النافذة وقت ارتكاب الجريمة وبمقتضى حكم نهائي صادر من محكمة مختصة، ولكل محكوم عليه بعقوبة الاعدام الحق في طلب العفو أو استبدالها بعقوبة أخف.

المادة السابعة

- 1- لا يجوز الحكم بالاعدام على أشخاص دون الثامنة عشرة عاماً ما لم تنص التشريعات النافذة وقت ارتكاب الجريمة على خلاف ذلك.
- 2- لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام في امرأة حامل حتى تضع حملها أو في أم مرضع إلا بعد انقضاء عامين على تاريخ الولادة، وفي كل الأحوال تغلب مصلحة الرضيع.

المادة الثامنة

- 1- يحظر تعذيب أي شخص بدنياً أو نفسياً أو معاملته معاملة قاسية أو مهينة أو حاطة بالكرامة أو غير إنسانية.
- 2- تحمي كل دولة طرف كل شخص خاضع لولايتها من هذه الممارسات، وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك وتعد ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عليها لا تسقط بالاستقدام. كما تضمن كل دولة طرف في نظامها القانوني أنصاف من يتعرض للتعذيب وتمنحه بحق رد الاعتبار والتعويض.

مكرر من الأصل

المادة التاسعة

لا يجوز إجزاء تجارب طبية أو علمية على أي شخص أو استغلال أعضائه دون رضائهم الحر وإدراكه الكامل للمضاعفات التي قد تنجم عنها، مع مراعاة الضوابط والقواعد الأخلاقية والإنسانية والمهنية والتقيّد بالإجراءات الطبية الكفيلة بضمان سلامته الشخصية وفقاً للتشريعات السالفة في كل دولة طرف. ولا يجوز بأي حال من الأحوال الاتجار بالأعضاء البشرية.

المادة العاشرة

- 1- يحظر الرق والاتجار بالأفراد في جميع صورهما ويُعاقب على ذلك. ولا يجوز بأي حال من الأحوال الاسترقاق والاستعباد.
- 2- تحظر السفرة والاتجار بالأفراد من أجل الدعارة أو الاستغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو أي شكل آخر أو استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة.

المادة الحادية عشرة

جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحمايته دون تمييز.

المادة الثانية عشرة

جميع الأشخاص متساوون أمام القضاء. وتضمن الدول الأطراف استقلال القضاء وحماية القضاء من أي تدخل أو ضغط أو تهديدات. كما تضمن حق التقاضي بدرجته لكل شخص خاضع لولايتها.

المادة الثالثة عشرة

- 1- لكل شخص الحق في محاكمة عادلة تتوفر فيها ضمانات كافية وتجربتها محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة ومنشأة سابقاً بحكم القانون، وذلك في مواجهة أية تهمة جزائية توجه إليه أو للبت في حقوقه أو التزاماته، وتكفل كل دولة طرف لغير القادرين مالياً الإعانة العدلية للدفاع عن حقوقهم.
- 2- تكون المحاكمة علنية إلا في حالات استثنائية تقتضيها مصلحة العدالة في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان.

المادة الرابعة عشرة

- 1- لكل شخص الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيفه أو تفتيشه أو اعتقاله تعسفاً وبغير سند قانوني.
- 2- لا يجوز حرمان أي شخص من حريته إلا للأسباب والأحوال التي ينص عليها القانون سلفاً وطبقاً للإجراء المقرر فيه.
- 3- يجب إبلاغ كل شخص يتم توقيفه، بلغة يفهمها، بأسباب ذلك التوقيف لدى وقوعه، كما يجب إخطاره فوراً بالتهمة أو التهم الموجهة إليه، وله حق الاتصال بذويه.
- 4- لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الطلب في العرض على الفحص الطبي، ويجب إبلاغه بذلك.
- 5- يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية دون تأخير أمام أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً بمباشرة وظائف قضائية، ويجب أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو يفرج عنه. ويمكن أن يكون الإفراج عنه بضمانات تكفل حضوره المحاكمة. وفي كل الأحوال لا يجوز أن يكون الحبس الاحتياطي هو القاعدة العامة.
- 6- لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة مختصة تفصل دون إبطاء في قانونية ذلك، وتأمّر بالإفراج عنه إذا كان توقيفه أو اعتقاله غير قانوني.
- 7- لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي أو غير قانوني الحق في الحصول على تعويض.

المادة الخامسة عشرة

لا جريمة ولا عقوبة إلا بلص تشريعي سابق، ويطبق في جميع الأحوال القانون الأصح للمتهم.

هكذا من الأصل

المادة السادسة عشرة

كل متهم برأى حتى تثبت إدانته بخكم بات وفقاً للقانون، على أن يتمتع خلال إجراءات التحقيق والمحاكمة بالضمانات الدنيا التالية :

- 1- إخطاره فوراً بالتفصيل وبلغة يفهمها بالتهمة الموجهة إليه.
- 2- إعطائه الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه والسماح له بالاتصال بذويه.
- 3- حقه في أن يحاكم حضورياً أمام قاضيه الطبيعي وحقه في الدفاع عن نفسه شخصياً أو بواسطة محام يختاره بنفسه ويتصل به بحرية وفي سرية.
- 4- حقه في الاستعانة مجاناً بمحام يدافع عنه إذا تعذر عليه القيام بذلك بنفسه أو إذا اقتضت مصلحة العدالة ذلك، وحقه إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم لغة المحكمة في الاستعانة بمترجم بدون مقابل.
- 5- حقه في أن يناقش شهود الاتهام بنفسه أو بواسطة دفاعه، وحقه في استحضار شهود النفي بالشروط المطبقة في استحضار شهود الاتهام.
- 6- حقه في أن لا يجبر على الشهادة ضد نفسه أو أن يعترف بالذنب .
- 7- حقه في إذا أدين بارتكاب جريمة في الطعن وفقاً للقانون أمام درجة قضائية أعلى.
- 8- وفي جميع الأحوال للمتهم الحق في أن تحترم سلامته الشخصية وحياته الخاصة.

المادة السابعة عشرة

تكفل كل دولة طرف بوجه خاص للطفل المعرض للأخطار أو الجاني الذي تعلقت به تهمة، الحق في نظام قضائي خاص بالأحداث في جميع أطوار التتبع والمحاكمة وتنفيذ الأحكام، وفي معاملة خاصة تتفق مع سنه وتصون كرامته وتيسر تأهيله وإعادة إدماجه وقيامه بدور بناء في المجتمع.

المادة الثامنة عشرة

لا يجوز حبس شخص ثبت قضائياً إصراره عن الوفاء بدين ناتج عن التزام تعاقدي.

المادة التاسعة عشرة

- 1- لا تجوز محاكمة شخص عن نفس الجرم مرتين ، ولمن تتخذ ضده هذه الإجراءات أن يطعن في شرعيتها ويطلب الإفراج عنه.
- 2- لكل متهم ثبتت براءته بموجب حكم بات الحق في التعويض عن الأضرار التي لحقت به.

المادة العشرون

- 1- يعامل جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة المتأصلة في الإنسان.
- 2- يفصل المتهمون عن المدانين ويعاملون معاملة تتفق مع كونهم غير مدانين.
- 3- يراعى في نظام السجون أن يهدف إلى إصلاح المسجونين وإعادة تأهيلهم اجتماعياً.

المادة الحادية والعشرون

- 1- لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، للتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته أو لتشهير بمس شرفه أو سمعته.
- 2- من حق كل شخص أن يحمي القانون من مثل هذا التدخل أو المساس.

المادة الثانية والعشرون

لكل شخص الحق في أن يُعترف له بشخصيته القانونية.

المادة الثالثة والعشرون

تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل توفير سبيل فعال للنظام لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المنصوص عليها في هذا الميثاق، حتى لو صدر هذا الانتهاك من أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية.

مكرر من الأصل

المادة الرابعة والعشرون

لكل مواطن الحق في :-

- 1- حرية الممارسة السياسية.
- 2- المشاركة في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية.
- 3- ترشيح نفسه أو اختيار من يمثلته بطريقة حرة ونزيهة وعلى قدم المساواة بين جميع المواطنين بحيث تضمن التعبير الحر عن إرادة المواطن.
- 4- أن تتاح له على قدم المساواة مع الجميع فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده على أساس تكافؤ الفرص.
- 5- حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والانضمام إليها .
- 6- حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية.
- 7- لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأي قيود غير القيود المفروضة طبقاً للقانون، والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان ، لصيانة الأمن الوطني أو النظام العام أو السلامة العامة أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم.

المادة الخامسة والعشرون

لا يجوز حرمان الأشخاص المنتمين للأقليات من التمتع بثقافتها واستخدام لغتها وممارسة تعاليم دينها وينظم القانون التمتع بهذه الحقوق.

المادة السادسة والعشرون

- 1- لكل شخص يوجد بشكل قانوني على إقليم دولة طرف حرية التنقل واختيار مكان الإقامة في أية جهة من هذا الإقليم في حدود التشريعات النافذة.
- 2- لا يجوز لأية دولة طرف إبعاد أي شخص لا يحمل جنسيتها ومتواجد بصورة شرعية على أراضيها إلا بهوجب قرار صادر وفقاً للقانون وبعد تمكينه من عرض تظلمه على الجهة المختصة ، ما لم تحتم دواعي الأمن الوطني خلاف ذلك، وفي كل الأحوال يمنع الإبعاد الجماعي.

المادة السابعة والعشرون

- 1- لا يجوز بشكل تعسفي أو غير قانوني منع أي شخص من مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، أو فرض حظر على إقامته في أية جهة ، أو إلزامه بالإقامة في هذا البلد.
- 2- لا يجوز نفي أي شخص من بلده أو منعه من العودة إليه.

المادة الثامنة والعشرون

لكل شخص الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلد آخر هرباً من الاضطهاد، ولا ينتفع بهذا الحق من يجري تتبعه من أجل جريمة تهم الحق العام، ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين.

المادة التاسعة والعشرون

- 1- لكل شخص الحق في التمتع بجنسية، ولا يجوز إسقاطها عن أي شخص بشكل تعسفي أو غير قانوني.
- 2- للدول الأطراف أن تتخذ الإجراءات التي تراها مناسبة وبما يتفق مع تشريعاتها الداخلية الخاصة بالجنسية، في تمكين الأطفال من اكتساب جنسية الأم مع مراعاة مصلحة الطفل في كل الأحوال.
- 3- لا ينكر حق الشخص في اكتساب جنسية أخرى، مع مراعاة الإجراءات القانونية الداخلية لبلده.

المادة الثلاثون

- 1- لكل شخص الحق في حرية الفكر والعقيدة والدين، ولا يجوز فرض أية قيود عليها إلا بما ينص عليه التشريع النافذ.
- 2- لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده أو ممارسة شعائره الدينية بمفرده أو مع غيره إلا للقيود التي ينص عليها القانون والتي تكون ضرورية في مجتمع متسامح يحترم الحريات وحقوق الإنسان، لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.
- 3- للإبلاء أو الأوصياء حرية تأمين تربية أولادهم دينياً وخلقياً.

مكتبة
الأصل

المادة الحادية والثلاثون

حق الملكية الخاصة مكفول لكل شخص، ويحظر في جميع الأحوال مصادرة أمواله كلها أو بعضها بصورة تعسفية أو غير قانونية.

المادة الثانية والثلاثون

1- يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في استقاء الأنساب والأكتسار وتسليمها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة، ودولما اعتبار للحدود الجغرافية.

2- تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع، ولا تخضع إلا لالتقيود التي يلزمها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

المادة الثالثة والثلاثون

1- الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع، والزواج بين الرجل والمرأة أساس تكوينها وللرجل والمرأة ابتداء من بلوغ سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة وفق شروط وأركان الزواج، ولا ينعقد الزواج إلا برضا الطرفين رضا كاملاً لا إكراه فيه وينظم التشريع النافذ حقوق وواجبات الرجل والمرأة عند انعقاد الزواج وخلال قيامه ولدى انحلاله.

2- تكفل الدولة والمجتمع حماية الأسرة وتقوية أواصرها وحماية الأفراد داخلها وحظر مختلف أشكال العنف وإساءة المعاملة بين أعضائها، وبخاصة ضد المرأة والطفل، كما تكفل للأعمسة والطلولة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة الحماية والرعاية اللازمين وتكفل أيضاً للناشئين والشباب أكبر فرص التنمية البدنية والعقلية.

3- تستخذ الدول الأطراف كل التدابير التشريعية والإدارية والقضائية لضمان حماية الطفل وبقائه ونمائه ورفاهه في جو من الحرية والكرامة واعتبار مصلحته الفضلى المعيار الأساسي لكل التدابير المتخذة في شأنه في جميع الأحوال، وسواء كان معرضاً للانحراف أو جالداً.

4- تستخذ الدول الأطراف كل التدابير الضرورية لضمان الحق في ممارسة الرياضة البدنية وبخاصة الشباب.

المادة الرابعة والثلاثون

1- العمل حق طبيعي لكل مواطن، وتعمل الدولة على توفير فرص العمل قدر الإمكان لأكبر عدد ممكن من المقبلين عليه، مع ضمان الإنتاج وحرية العمل وتكافؤ الفرص، ودون أي نوع من أنواع التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أو الرأي السياسي أو الانتماء النقابي أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو أي وضع آخر.

2- لكل عامل الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، تؤمن الحصول على أجر مناسب لتغطية مطالب الحياة الأساسية له ولأسرته، وتكفل تحديد ساعات العمل والراحة والإجازات المدفوعة الأجر، وقواعد حفظ الصحة والسلامة المهنية، وحماية النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات أثناء العمل.

3- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون مضراً بصحته أو بسلامة البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي. ولهذا الغرض، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي :

أ - تحديد سن أدنى للاشتراك بالعمل.

ب - وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه.

ج - فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان انفاذ هذه الأحكام بفعالية.

4- لا يجوز التمييز بين الرجل والمرأة في حق الاستفادة العملية من التدريب والتكوين والتشغيل وحماية العمل والأجور عند تساوي قيمة ونوعية العمل.

5- على كل دولة طرف أن تضمن الحماية الضرورية للعمال الوالدين إليها طبقاً للتشريعات النافذة.

مكرر من الأصل

المادة الخامسة والثلاثون

- 1- لكل شخص الحق في حرية تكوين الجمعيات أو النقابات المهنية والانضمام إليها ، وحرية ممارسة العمل النقابي من أجل حماية مصالحه.
- 2- لا يجوز فرض أي من القيود على ممارسة هذه الحقوق والحريات إلا تلك التي ينص عليها التشريع النافذ وتشكل تدابير ضرورية لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام، أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة ، أو حماية حقوق الآخرين وحررياتهم.
- 3- تكفل كل دولة طرف الحق في الإضراب في الحدود التي ينص عليها التشريع النافذ.

المادة السادسة والثلاثون

تضمن الدول الأطراف حق كل مواطن في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي.

المادة السابعة والثلاثون

الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية، وعلى جميع الدول أن تضع السياسات الإنمائية والتدابير اللازمة لضمان هذا الحق. وعليها السعي لتفعيل قيم التضامن والتعاون فيما بينها وعلى المستوى الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية. وبموجب هذا الحق فلكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها.

المادة الثامنة والثلاثون

لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر الرفاء والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات، وله الحق في بيئة سليمة. وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقاً لإمكاناتها لإنفاذ هذه الحقوق.

المادة التاسعة والثلاثون

- 1- توفر الدول الأطراف بحق كل فرد في المجتمع في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، وفي حصول المواطن مجاناً على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وعلى مرافق علاج الأمراض دون أي نوع من أنواع التمييز.

2- تشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف التدابير التالية:

- أ- تطوير الرعاية الصحية الأولية وضمان مجانية وسهولة الوصول إلى المراكز التي تقدم هذه الخدمات بصرف النظر عن الموقع الجغرافي أو الوضع الاقتصادي.
- ب- العمل على مكافحة الأمراض وفائياً وعلاجياً بما يكفل خفض الوفيات.
- ج- نشر الوعي والتثقيف الصحي.
- د- مكافحة الممارسات التقليدية الضارة بصحة الفرد.
- هـ- توفير الغذاء الأساسي ومياه الشرب النقية لكل فرد.
- و - مكافحة عوامل التلوث البيئي وتوفير التصريف الصحي.
- ز - مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والتدخين والمواد الضارة بالصحة.

المادة الأربعون

- 1- تلتزم الدول الأطراف بتوفير الحياة الكريمة، لذوي الإعاقات النفسية أو الجسدية والتي تكفل لهم كرامتهم مع تعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتيسير مشاركتهم الفعلية في المجتمع.
- 2- توفر الدول الأطراف الخدمات الاجتماعية مجاناً لجميع ذوي الإعاقات ، كما توفر الدعم المادي للمحتاج من هؤلاء الأشخاص وأسرتهم أو للأسر التي ترعاهم. كما تقوم بكل ما يلزم لتجنب إيوائهم في مؤسسات الرعاية . وفي جميع الأحوال تراعى المصلحة الفضلى للشخص المعاق.
- 3- تتخذ الدول الأطراف كل التدابير اللازمة للحد من الإعاقات بكل السبل الممكنة، بما فيها برامج الصحة الوقائية ونشر الوعي والتثقيف.
- 4- توفر الدول الأطراف كل الخدمات التعليمية المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات، أخذاً بعين الاعتبار أهمية الدمج في النظام التعليمي، وأهمية التدريب، والتأهيل المهني، الإعداد لممارسة العمل، وتوفير العمل المناسب في القطاع الحكومي أو الخاص.
- 5- توفر الدول الأطراف كل الخدمات الصحية المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات ، بما فيها إعادة التأهيل لدمجهم في المجتمع.
- 6- تمكن الدول الأطراف الأشخاص ذوي الإعاقات من استخدام جميع مرافق الخدمة العامة والخاصة.

محرر من الأصل

المادة الحادية والأربعون

- 1- محو الأمية التزام واجب على الدولة، ولكل شخص الحق في التعليم.
- 2- تضمن الدول الأطراف لمواطنيها مجانية التعليم على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والاساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً بمختلف مراحله وأنواعه للجميع دون تمييز.
- 3- تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين كل التدابير المناسبة لتحقيق الشراكة بين الرجل والمرأة من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية.
- 4- تضمن الدول الأطراف توفير تعليم يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- 5- تعمل الدول الأطراف على دمج مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المناهج والأنشطة التعليمية وبرامج التربية والتكوين والتدريب الرسمية وغير الرسمية.
- 6- تضمن الدول الأطراف وضع الآليات الكفيلة بتحقيق التعلم المستمر مدى الحياة لكل المواطنين، ووضع خطة وطنية لتعليم الكبار.

المادة الثانية والأربعون

- 1- لكل شخص حق المشاركة في الحياة الثقافية وفي التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته.
- 2- تعهد الدول الأطراف باحترام حرية البحث العلمي والنشاط المبدع، وتكفل حماية المصالح المعنوية والمادية الناتجة عن الإنتاج العلمي أو الأدبي أو الفني.
- 3- تسعى الدول الأطراف للعمل المشترك وتعزيز التعاون فيما بينها على كل الأصعدة وبمشاركة كاملة لأهل الثقافة والإبداع ومنظماتهم من أجل تطوير البرامج العلمية والترفيهية والثقافية والفنية وتنفيذها.

المادة الثالثة والأربعون

لا يجوز تفسير هذا الميثاق أو تأويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف أو القوانين المنصوص عليها في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها أو أقرتها بما فيها حقوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين إلى الأقليات.

المادة الرابعة والأربعون

تستعبد الدول الأطراف بأن تتخذ طبقاً لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا الميثاق ما يكون ضرورياً لإعمال الحقوق المنصوص عليها من تدابير تشريعية أو غير تشريعية.

المادة الخامسة والأربعون

- 1- تنشأ بموجب هذا الميثاق لجنة تسمى "لجنة حقوق الإنسان العربية" يشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة"، وتتكون من سبعة أعضاء تنتخبهم الدول الأطراف في هذا الميثاق بالاقتراع السري.
- 2- تؤلف اللجنة من مواطني الدول الأطراف في هذا الميثاق، ويشترط في المرشحين لعضوية اللجنة أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاية العالية في مجال عملها، على أن يعمل أعضاء اللجنة بصفتهم الشخصية وبكل تجرد ونزاهة.
- 3- لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من مواطني الدولة الطرف، ويجوز إعادة انتخابه مرة واحدة فقط ويراعى مبدأ التداول.
- 4- ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات على أن تنتهي ولاية ثلاثة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب لأول مرة بعد عامين ويجددون عن طريق القرعة.
- 5- يطلب الأمين العام لجامعة الدول العربية من الدول الأطراف تقديم مرشحها قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات. وتقوم الدول الأطراف بذلك في غضون ثلاثة أشهر. ويبلغ الأمين العام الدول الأطراف بقائمة المرشحين قبل شهرين من موعد انتخاب أعضاء اللجنة. وينتخب لعضوية اللجنة من يحصل على أعلى نسبة من أصوات الحاضرين. وإذا كان عدد الحاصلين على أعلى الأصوات أكثر من العدد المطلوب بسبب التساوي في الأصوات بين أكثر من مرشح، ويعاد الانتخاب بين المتساوين مرة أخرى. وإذا تساوت الأصوات يختار العضو أو الأعضاء المطلوبون عن طريق القرعة. ويجري الانتخاب لأول مرة لعضوية اللجنة في موعد لا يقل عن ستة أشهر من دخول الميثاق حيز النفاذ.

مكرر من الأصل

6- يدعو الأمين العام الدول الأطراف لاجتماع يخصص لانتخابات أعضاء اللجنة، ويعقد في مقر جامعة الدول العربية. وبعد النصاب مكتملاً لانتقاد الاجتماع بحضور أغلبية الدول الأطراف. وإذا لم يكتمل النصاب يدعو الأمين العام إلى اجتماع آخر، ويعقد بحضور ما لا يقل عن ثلث الدول الأطراف، وإذا لم يكتمل النصاب في هذا الاجتماع يدعو الأمين العام إلى اجتماع ثالث يعقد بأي عدد من الحاضرين فيه من الدول الأطراف.

7- يدعو الأمين العام اللجنة لعقد اجتماعها الأول، وتنتخب خلاله رئيساً لها من بين أعضائها لمدة عامين قابلة للتجديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة، وتضع اللجنة ضوابط عملها وأسلوب ودورية اجتماعاتها. وتعد اللجنة اجتماعاتها في مقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية. ويجوز لها عقد اجتماعاتها في أي بلد طرف في هذا الميثاق بناء على دعوة منه.

المادة السادسة والأربعون

1- يعلن الأمين العام عن المقاعد الشاغرة بعد إخطاره من قبل رئيس اللجنة في الحالات الآتية:

أ - الوفاة.

ب - الاستقالة.

ج - إذا انقطع عضو في اللجنة - بإجماع رأى أعضائها الآخرين - عن الاضطلاع بوظائفه بدون تقديم عذر مقبول وبسبب غير الغياب ذي الطابع المؤقت.

2- إذا أعلن شغور مقعد ما طبقاً للفقرة (1) وكالت ولاية العضو الذي يجب استبداله لا تنتضي خلال الأشهر الستة التي تلي إعلان شغور مقعده، يقوم الأمين العام لجامعة الدول العربية بإبلاغ ذلك إلى الدول الأطراف في هذا الميثاق، التي يجوز لها، خلال مهلة شهرين، تقديم مرشحين وفقاً للمادة (الخامسة والأربعين) من أجل ملء المقعد الشاغر.

3- يضع الأمين العام لجامعة الدول العربية قائمة بأسماء جميع المرشحين على هذا النحو، بالترتيب الأبجدي، ويبلغ هذه القائمة إلى الدول الأطراف في هذا الميثاق. وإذا ذلك بجرى الانتخاب للزم للمعد الشاغر طبقاً للأحكام الخاصة بذلك.

4- كل عضو في اللجنة انتخب لملء مقعد أعلن شغوره طبقاً للفقرة (1) يتولى مهام العضوية فيها حتى انقضاء ما تبقى من مدة ولاية العضو الذي شغل مقعده في اللجنة بمقتضى أحكام تلك الفقرة.

5- يوفر الأمين العام ضمن ميزانية جامعة الدول العربية ما يلزم من موارد مالية وموظفين ومرافق لقيام اللجنة بعملها بصورة فعالة ويعامل خبراء اللجنة فيما يتعلق بالمكافأة وتغطية المصاريف معاملة خبراء الأمانة العامة.

المادة السابعة والأربعون

تتعهد الدول الأطراف بأن تضمن لأعضاء اللجنة الحصانات اللازمة والضرورية لحمايتهم ضد أي شكل من أشكال المضايقات أو الضغوط المعنوية أو المادية أو أي تبعات قضائية بسبب مواقفهم أو تصريحاتهم في إطار قيامهم بمهامهم كأعضاء في اللجنة.

المادة الثامنة والأربعون

1- تتعهد الدول الأطراف بتقديم تقارير بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق، وبيان التقدم المحرز للتمتع بها. ويتولى الأمين العام لجامعة الدول العربية بعد تسلمه التقارير إحالتها إلى اللجنة للنظر فيها.

2- تقوم الدول الأطراف بتقديم التقرير الأول إلى اللجنة خلال سنة من تاريخ دخول الميثاق حيز التنفيذ بالنسبة لكل دولة طرف، وتقريراً دورياً كل ثلاثة أعوام. ويجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتقليد الميثاق.

3- تدرس اللجنة التقارير التي تقدمها الدول الأطراف وفقاً للفقرة (2) بحضور من يمثل الدولة المعنية لمناقشة التقرير.

4- تناقش اللجنة التقرير وتبدي ملاحظاتها وتقدم التوصيات الواجب اتخاذها طبقاً لأهداف الميثاق.

5- تحيل اللجنة تقريراً سنوياً يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها إلى مجلس الجامعة عن طريق الأمين العام.

6- تعتبر تقارير اللجنة وملاحظاتها الختامية وتوصياتها وثائق علنية تعمل اللجنة على نشرها على نطاق واسع.

مكذوب من الأصل

المادة التاسعة والأربعون

- 1- يعرض الأمين العام لجامعة الدول العربية هذا الميثاق -بعد موافقة مجلس الجامعة عليه- على الدول الأعضاء للتوقيع والتصديق أو الانضمام إليه.
- 2- يدخل هذا الميثاق حيز النفاذ بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق السابعة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- 3- يصبح هذا الميثاق نافذاً بالنسبة لكل دولة - بعد دخوله حيز النفاذ - بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها لدى الأمانة العامة.
- 4- يقوم الأمين العام بإخطار الدول الأعضاء بإيداع وثيقة التصديق أو الانضمام.

المادة الخمسون

يمكن لأي دولة طرف، بوساطة الأمين العام تقديم اقتراحات مكتوبة لتعديل هذا الميثاق، وبعد تميم هذه التعديلات على الدول الأعضاء يدعو الأمين العام الدول الأطراف للنظر في التعديلات المقترحة لإقرارها قبل عرضها على مجلس الجامعة لاعتمادها.

المادة الحادية والخمسون

يبدأ نفاذ التعديلات بالنسبة للدول الأطراف التي صدقت عليها بعد اكتمال تصديق ثلثي الدول الأطراف على التعديلات.

المادة الثانية والخمسون

يمكن لأي دولة طرف أن تقترح ملاحق إضافية اختيارية لهذا الميثاق ويتخذ في إقرارها الإجراءات التي تتبع في إقرار تعديلات الميثاق.

المادة الثالثة والخمسون

- 1- يجوز لأي دولة - عند توقيع هذا الميثاق أو عند إيداع وثائق التصديق عليه أو الانضمام إليه- أن تحتفظ على أي مادة في الميثاق، على ألا يتعارض هذا التحفظ مع هدف الميثاق وغرضه الأساسي.
- 2- يجوز - في أي وقت - لأي دولة طرف أبدت تحفظاً وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة، أن تسحب هذا التحفظ بإرسال إشعار إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية.
- 3- يقوم الأمين العام بإشعار الدول الأعضاء بالتحفظات المبداة وبطلبات سحبها.

قرار رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤

صادر عن نائب رئيس الوزراء / وزير الصناعة والتجارة

- استناداً إلى الصلاحيات المخولة الي بموجب قانون الصناعة والتجارة رقم (١٨) لسنة ١٩٩٨ وبناءً على تنسيبات لجنة حساب فرق الدعم المشكّلة بموجب كتابي رقم ١٧٣٨/٧٧/١/٨ تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٢ في محضر اجتماعها رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ قررت ما يلي:-
- ١- يحدد سعر بيع مادة الشعير السائب للشركات المستوردة للمواشي الحية تسليم ظهر السيارة من مراكز الوزارة بسعر (١٠٥) ملة وخمسة دنانير للطن الواحد.
- ٢- يحدد سعر بيع مادة النخالة للشركات المستوردة للمواشي الحية تسليم ظهر السيارة من مراكز الوزارة بسعر (١١٤) ملة وأربعة عشر ديناراً للطن الواحد.
- ٣- يطبق هذا القرار اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٤/٩/١ ولغاية ٢٠٠٤/٩/٣٠.

نائب رئيس الوزراء

وزير الصناعة والتجارة

الدكتور محمد الحلايقة

هكذا في الأصل

**تعليمات معدلة لتعليمات ترخيص محلات صياغة الحلبي
وبيع المجوهرات لسنة ٢٠٠٣**

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات ترخيص محلات صياغة الحلبي وبيع المجوهرات لسنة ٢٠٠٤) وتقرأ مع التعليمات الأصلية كوحدة واحدة ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

المادة (٢)

تعديل المادة الرابعة من التعليمات الأصلية وعلى النحو التالي :

- ١- بإلغاء البند رقم (٢) منها .
- ٢- بإعادة ترقيم البنود لتصبح من (١-٥) .

المادة (٣)

تعديل المادة (٥) من التعليمات الأصلية وذلك بإلغاء نص الفقرة (ب) منها ويستعاض عنه بالنص التالي :

ب- يقدم طالب الترخيص كفالة بنكية بقيمة خمسة آلاف دينار أردني بإسم وزير الداخلية بالإضافة لوظيفته يتعهد فيها بالمحافظة على الأمن والآداب العامة والالتزام بشروط الترخيص وذلك بعد تنسيب اللجنة الكاشفة وقبل موافقة الوزير على الترخيص وتحفظ لدى القسم المالي في وزارة الداخلية .

المهندس سمير الحباشنة

وزير الداخلية

**تعليمات النقاط لمكرري المخالفات المرورية الصادرة
بموجب المادة (٦٢/٣) من قانون السير المؤقت
رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته .**

المادة (١) :-

تسمى هذه التعليمات (تعليمات النقاط لمكرري المخالفات المرورية لسنة ٢٠٠٤) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) :-

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :

النقطة : مقياس لمدى جسامته المخالفة .

الرخصة : رخصة سوق المركبة .

القيود : ملف يحتوي على عدد مرات ومدد وقف العمل بالرخصة .

السجل : ملف يحتوي على عدد النقاط التي تسجل بحق السائق والمخالفات المرورية وعدد الحوادث ونتائجها .

المادة (٣) :-

- أ- تسري أحكام هذه التعليمات على السائقين حاملي الرخص الأردنية .
- ب- يتم تثبيت النقاط في السجل الخاص بالسائق من تاريخ تحرير المخالفة .

مكتبة من الأصل

المادة (٤) :-

تسجل المخالفات وفق الجدول التالي :-

الرقم	المخالفة	النقاط
١-	قيادة مركبة أثناء فترة حجز الرخصة أو وقف العمل بها إدارياً أو قضائياً	٤
٢-	قيادة مركبة بعكس الاتجاه المقرر للسير على الطرق والشوارع مفصولة الاتجاهات بجزر وسطية	٤
٣-	تجاوز إشارة المرور الضوئية الحمراء أثناء سوق المركبة .	٤
٤-	قيادة مركبة بطريقة متوهجة تشكل خطر على مستخدمي الطريق والممتلكات .	٤
٥-	قيادة المركبة لسيلا دون توافر أو استخدام ألوار الطريق الامامية أو ألوار القياس الخلفية المقررة بطريق غير مضام	٣
٦-	قيادة المركبة بسرعة تزيد عن الحد المقرر للسرعة بأكثر من (٤٠) كم بالساعة .	٣
٧-	استعمال السيارة الخصوصية مقابل الأجر	٢
٨-	قيادة مركبة تحمل حمولة بارزة بصورة خطيرة خلافاً لأحكام قانون السير والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه	٢
٩-	التجاوز الخاطئ في الحالات والأماكن التي يمنع التجاوز فيها .	٢
١٠-	قيادة مركبة بعكس اتجاه السير	٢
١١-	عدم إعطاء أولوية المرور للمركبات	٢
١٢-	الرجوع إلى الخلف بصورة خطيرة	٢
١٣-	عدم التقيد بشاخصة كف	٢
١٤-	عدم الالتزام بالمسرب أو تغيير المسرب بشكل مفاجئ	٢

١٥-	قيادة المركبة برخصة سوق لا تخوله فئتها حق قيادتها	٢
١٦-	عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتثبيت الحمولة أو أحكام تغطيتها	٢
١٧-	تحميل ركاب زيادة عن الحد المقرر بما يزيد عن عشرة ركاب في الحافلات وخمس ركاب في سيارة الركوب المتوسطة	٢
١٨-	طرح أو سكب أو تسرب حمولات المركبات كالحجارة والزيوت والأتربة والنفايات والمياه العادمة أو أي مواد أخرى على الطرق	٢
١٩-	استخدام سائق للمركبة الهاتف النقال أثناء سير المركبة إذا كان هذا الهاتف أو أي جزء منه محمولا باليد	١
٢٠-	إلقاء مواد أو فضلات من نوافذ المركبات	١
٢١-	قيادة المركبة بسرعة تزيد عن الحد المقرر بأكثر من (٣٠) كم/الساعة ولا تتجاوز (٤٠) كم /الساعة	١
٢٢-	عدم استعمال الغماز عند التحول اليسار أو اليمين	١
٢٣-	عدم إعطاء أولويات المرور للمشاة على الممرات المخصصة لعبورهم	١

المادة (٥) :-

إذا تسبب السائق بحادث مروري نتج عنه إصابات بليغة يضاف (٣) نقاط إلى سجله .

المادة (٦) :-

يجب على السائق الذي وصل مجموع نقاطه (١٠) نقاط وأقل من (١٦) نقطه حضور دورة تاهيلية في المعهد المروري ، وتعتبر هذه الدورة اختبارية للسائقين الذين تقل نقاطهم عن (١٠) نقاط ويتم شطب (٦) نقاط من مجموع نقاط السائق بعد الاشتراك بالدورة على أن يستعمل حقه هذا مرة واحدة في السنة ويتحمل السائق نفقات هذه الدورة .

هكذا من الأصل

المادة (٧) :-

يتم سحب رخص السوق إداريا في أي من الحالات التالية :-

- إذا وصل مجموع نقاط السائق في السجل إلى (١٦) نقطة وأقل من (٢٠) نقطة لمدة شهرين .
- إذا وصل مجموع نقاط السائق في السجل إلى (٢٠) نقطة وأقل من (٢٤) نقطة لمدة ثلاثة أشهر .
- إذا وصل مجموع نقاط السائق في السجل إلى (٢٤) نقطة وأقل من (٢٨) نقطة لمدة أربعة أشهر .
- إذا وصل مجموع نقاط السائق في السجل إلى (٢٨) نقطة وأقل من (٣٢) نقطة لمدة ستة أشهر .
- إذا وصل مجموع نقاط السائق في السجل إلى (٣٢) نقطة لمدة سنة واحدة .

المادة (٨) :-

تعاد رخص السوق لأصحابها عند تنفيذ مدة السحب المقررة في المادة (٦) من هذه التعليمات .

المادة (٩) :-

- يحفظ بسجل خاص لكل سائق لمدة سنتين متتاليتين من تاريخ أول مخالفة يرتكبها من المخالفات الواردة في المادة (٤) من هذه التعليمات .
- تسطب نقاط المخالفة التي مضى على تسجيلها مدة سنتين متتاليتين ما لم يصل مجموع النقاط (١٦) نقطة .
- إذا مضى على السائق مدة سنة كاملة دون تسجيل أي نقطة إضافية في سجله من تاريخ آخر مخالفة فإنه يتم شطب النقاط المسجلة بحقه شريطة أن لا يكون مجموع نقاطه يستدعي سحب الرخصة .
- إذا تكرّر سحب الرخصة إداريا وفق أحكام هذه التعليمات لأكثر من مرة واحدة خلال سنة من تاريخ السحب السابق يضاف شهر سحب إلى مدة السحب المقررة .
- إذا تم سحب الرخصة إداريا وفق أحكام هذه التعليمات فإنه يتم شطب النقاط من سجل السائق .

المادة (١٠) :-

- يحق لأي سائق الحصول على معلومات حول عدد النقاط المسجلة عليه أو قيده بعد تعبئة وثوقيع نموذج خاص بذلك وإبراز إثبات شخصية .
- لا يحق لأي شخص أو شركة غير صاحب العلاقة الحصول على معلومات حول عدد النقاط المسجلة عليه أو قيده إلا بتفويض رسمي من صاحب العلاقة .
- يحق للجهات الرسمية وشركات التأمين الحصول على معلومات عن قيود السائقين .
- يستوفى الرسم المقرر بموجب نظام الرسوم المعمول به مقابل الحصول على معلومات عن عدد نقاط كل سائق وعدد مرات سحب الرخصة .

المادة (١١) :-

تستولى أجهزة الأمن العام المختصة وضع الآلية اللازمة لتنفيذ أحكام هذه التعليمات .

المادة (١٢) :-

تلغى (تعليمات النقاط لمكرري الحوادث والمخالفات المرورية) الصادرة بعدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٢٤) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ وللوزير اتخاذ القرار المناسب بشأن الإجراءات المترتبة عليها .

المهندس سمير الحباشة
وزير الداخلية

مكزن من الأصل

إعلان

منح موافقة مبدئية لحماية أصناف نباتية جديدة

يعلن مكتب حماية الأصناف النباتية الجديدة في وزارة الزراعة عن منح الموافقة المبدئية لحماية الأصناف النباتية التالية وذلك بموجب المادة (٢٠/ج) من نظام تسجيل الأصناف النباتية الجديدة رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ والمستند إلى نص المادة (١٢/أ) من قانون حماية الأصناف النباتية الجديدة رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٠ :-

١. اسم المصنف النباتي :- دالية منصور البنا ٢٠٠٠
- التصنيف :- Vitaceae / Vitis vinifera / Grape
- المالك :- منصور أحمد علي البنا
- اسم المستنبت :- منصور أحمد علي البنا
- جنسية :- أردني
- عنوان :- عمان / الأردن
٢. اسم المصنف النباتي :- نبتة الفراولة "BG - 633"
- التصنيف :- Rocaceae / Fragaria anassa / Strawberry
- المالك :- Berry Genetics, Inc
- اسم المستنبت + عنوانه :-
- ستيفن د. نيلسون
- مايكل د. نيلسون
- لي دبليو. ستوكيل
- الولايات المتحدة الأمريكية
- شركة أبو غزاله للملكية الفكرية
- الوكيل :-
- جنسية :- أردني
- عنوان :- عمان / الأردن

الدكتور حازم الناصر
وزير المياه والري ووزير الزراعة

تعليمات الدعاية والإعلان للمهن الطبية والصحية

صادرة بمقتضى المادة (٨) من قانون الصحة العامة

رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٢

المادة (١) :- تسمى هذه التعليمات (تعليمات الدعاية والإعلان المتعلقة بالمهن الطبية والصحية) ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

المادة (٢) :-

أ. مع مراعاة ما ورد بالقوانين الخاصة بالنقابات المهنية الطبية أو الصحية والأنظمة الخاصة بممارسة المهن الطبية أو الصحية يحظر على أي شخص القيام بأي من أعمال الدعاية والإعلان لأي من المهن الأخرى الواردة بالقررة بقانون الصحة العامة المعمول به ما لم يحصل على موافقة الوزير المسبقة .

ب. تشمل أعمال الدعاية والإعلان المشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه قيام الشخص بإصدار مطبوعات أو الإعلان عنها في إحدى الصحف أو المجلات أو غيرها من وسائل الإعلان المرئية والمسموعة وغيرها للإعلان بها عن نفسه أو مؤسسته .

ت. للوزير الاستئناس برأي أي جهة مختصة أو لجنة وقبل اجازة الإعلان .

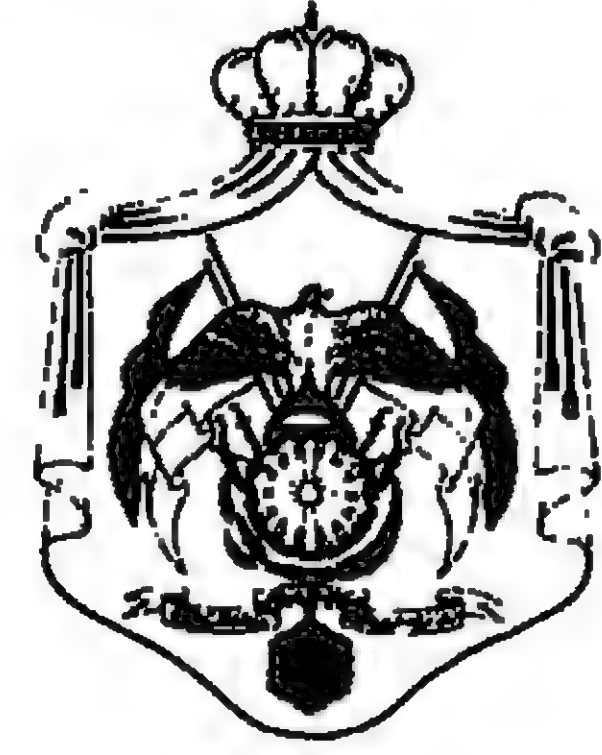
المادة (٣) :- لا يجوز الإعلان عن أي من المهن الصحية أو الطبية أو ممارستها إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم والموافقة على مباشرة العمل .

المادة (٤) :- يجوز الإعلان في الصحف المحلية لمدة لا تزيد عن أسبوع للأشخاص الذين يحصلون على مزاولة المهنة أو عند الانتقال من مكان لآخر أو في حال غياب الشخص مدة تزيد عن ثلاثة أشهر .

المادة (٥) :- لا يجوز لأي جهة القيام بالإعلان عن استضافة شخص للقيام بنشاطات وفعاليات صحية إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الوزير .

الدكتور عصام زعبلان
وزير الصحة بالوكالة

هكذا من الأصل



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٦٧٥ * * * الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٦

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٤٥٠٩	* الأوسمة
٤٥٠٩	* وكالات الوزراء
٤٥١١	* التمثيل الدبلوماسي
٤٥١١	* الموظفين
٤٥١٤	* الجنسية الأردنية
٤٥١٦	* الاستملاك
٤٥١٧	* الشؤون البلدية
٤٥٥٢	* المواصفات القياسية
٤٥٥٦	* الإعلانات
٤٥٥٩	* المطالبات
٤٥٧٦	* المحاكم

مكتبة الأصل

الأوسمة

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح لمعالي الدكتور فايز خصاونة رئيس جامعة اليرموك بحمل وسام الاستحقاق الوطني بدرجة ضابط الممنوح له من قبل فخامة الرئيس الفرنسي السيد جاك شيراك.

* * * * *

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالسماح لمعالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم بحمل وسام جوقفة الشرف من رتبة قائد الممنوح له من قبل فخامة الرئيس الفرنسي السيد جاك شيراك.

* * * * *

ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بمنح سعادة السيد مارك دي شوتيت دي نير فارنيت سفير مملكة بلجيكا وسام الاستقلال من الدرجة الأولى وذلك بمناسبة انتهاء مهامه.

* * * * *

د - صدرت الإرادة الملكية السامية بمنح سعادة السيد محمد عبد الحميد حجازي سفير جمهورية مصر العربية وسام الاستقلال من الدرجة الأولى وذلك بمناسبة انتهاء مهامه.

* * * * *

هـ - صدرت الإرادة الملكية السامية بمنح المذكورين تالياً من مرتب كتيبة مكافحة الإرهاب/٧١ وسام الاستحقاق العسكري من الدرجة الخامسة لكل منهما نظراً لجهودهما المميزة والشجاعة الفائقة أثناء تنفيذ الواجب الأمني بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٠٤:-

الرتبة	الاسم
عريف	عاطف سليمان حمد الرفوع
عريف	إسماعيل إبراهيم ربيع العليمات

* * * * *

وكالات الوزراء

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على ان يتولى معالي الدكتور محمد الحلايقة نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة مهام وأعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة السيد فيصل الفايز رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية.

* * * * *

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على ان يتولى معالي الدكتور مروان المعشر وزير الخارجية أعمال وزير الدولة والناطق الرسمي باسم الحكومة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيدة اسمى خضر وزير الدولة والناطق الرسمي باسم الحكومة في إيطاليا بمهمة رسمية خلال الفترة من ١٧ - ٢٢/٨/٢٠٠٤.

مكتبة من الأصل

ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور صلاح الدين البشير وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أعمال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة طيلة مدة وجود معالي الدكتور باسم عوض الله وزير التخطيط والتعاون الدولي في إجازة خاصة خلال الفترة من ٢٠٠٤/٨/١٩ - ١٥.

* * * * *

د - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم أعمال وزارة الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية بالوكالة طيلة مدة وجود سماحة الدكتور أحمد هليل وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية في إجازة خاصة خلال الفترة من ٢٠٠٤/٨/١٦ - ٧.

* * * * *

هـ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور حازم الناصر وزير المياه والري ووزير الزراعة أعمال وزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة النقل بالوكالة طيلة مدة وجود معالي المهندس خالد أبو السعود وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل في إجازة خاصة خلال الفترة من ٢٠٠٤/٨/١٤ - ٨.

* * * * *

و - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس عزمي خريسات وزير الطاقة والثروة المعدنية أعمال وزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة النقل بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس خالد أبو السعود وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير النقل بمهمة رسمية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ٢٠٠٤/٨/٢١ - ١٥.

* * * * *

ز - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عصام زعلابي وزير التعليم العالي والبحث العلمي أعمال وزارة الصحة بالوكالة طيلة مدة وجود معالي المهندس سعيد دروزه وزير الصحة في إجازة خاصة خلال الفترة من ٢٠٠٤/٨/٢٣ - ٨.

* * * * *

ح - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور امجد السجالي وزير العمل أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة وجود معالي الدكتور مروان المضير وزير الخارجية في إجازة خاصة خلال الفترة من ٢٠٠٤/٨/١٧ - ٨.

التمثيل الدبلوماسي

١ - وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة الجمهورية العراقية ترشيح السيد عطا عبد الوهاب ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

٢ - وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة جمهورية التشيلي ترشيح السيد اوفيد هاراسينش ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

الموظفون

تشكيلات/تقاعد:

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قبول استقالة عطوفة السيدة ناتسي باكير من مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان اعتباراً من ٢٠٠٤/٨/٣١.

* * * * *

ب - ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٠ الموافقة على نقل عطوفة أمين عام وزارة الشؤون البلدية المهندس السيد كامل لخصان إبراهيم محارب ليشغل وظيفة مستشار في ملاك رئاسة الوزراء بدرجة وراتبه الحاليين اعتباراً من ٢٠٠٤/٨/١١.

* * * * *

٢ - أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٢١٠٠) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ المتضمن الموافقة على إحالة الموظفة من ملاك مؤسسة الإذاعة والتلفزيون السيدة ليلي علي المصري على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٤/٧/١٥. وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ الموافقة على سحب قرار إحالتها على التقاعد المشار إليه أعلاه وتمديد خدمة المنكورة للفترة من ٢٠٠٤/١/١ ولغاية ٢٠٠٤/٧/١٤ بعد بلوغها سن الستين وإحالتها على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٤/٧/١٥.

* * * * *

٣ - أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٢٤٣٠) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٧ المتضمن الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة الزراعة السيد محمود عبد الرحيم محمود كلوب على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٤/٨/١٥ بناءً على طلبه، وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ الموافقة على سحب اسم المذكور من قراره المشار إليه أعلاه وإبقائه على رأس عمله.

مكرر من الأصل

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٢٠٠٤/٩/١	السيد عبدالرحمن احمد ابو خضرة
٢٠٠٤/٩/١٨	السيدة بديعة خضر الياس ابو العظام
	<u>وزارة الفلاحة</u>
٢٠٠٤/٩/١	السيدة ممر علي عبد الله التاجي
٢٠٠٤/٩/٢	السيد "محمد عدنان" خلف سليمان طيبشات
	<u>وزارة الصحة</u>
٢٠٠٤/٩/١	السيدة ماتيلدا احمد الصغير ابو حسين
٢٠٠٤/٩/١	السيدة نهله يوسف عبدالفتاح ابو خيط
٢٠٠٤/٩/١	السيدة نهاد محمد عبدالرحمن ابو عجمة
٢٠٠٤/٩/١	السيدة مي قبيل عقله خضر
٢٠٠٤/٨/١٧	السيدة ناديا فهمي علي عياصرة
٢٠٠٤/٩/١	السيدة مليدة إبراهيم محمد اسماعيل

* * * * *

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٤ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة الداخلية

٢٠٠٤/٩/١	السيد سليمان حامد المعاني
	<u>وزارة العمل/ مؤسسة التدريب المهني</u>
٢٠٠٤/١٠/١	السيد محمد نخل الله عودة الله التعمري
	<u>وزارة الشؤون البلدية/ بنك تنمية المدن والقرى</u>
٢٠٠٤/٩/١	السيد موسى ناصر الكراسنة
	<u>وزارة الصحّة</u>
٢٠٠٤/٩/١٦	السيد احمد معوض محمد الكيالي
٢٠٠٤/١٠/٧	السيدة اسمهان احمد عبدالحفيظ الحجاوي
٢٠٠٤/١٠/٨	السيدة حمدة عبد الله غنيم الطراونة
٢٠٠٤/٩/٤	السيدة جميلة عيسى احمد الصمادي

استبعاد:

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبعاد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم وإلى حين اكتمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالتهم على الاستبعاد:-

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٢٠٠٤/١٠/١	السيدة اسماء محمد سليم العموري
	<u>وزارة الزراعة</u>
٢٠٠٤/٩/١	السيدة ختام يوسف عبدالقادر راجحة
	<u>وزارة الطاقة والثروة المعدنية</u>
٢٠٠٤/١٠/٩	السيد تيسير محمد عبدربه ابو ديه
٢٠٠٤/٩/٢٩	السيد كفاح تيسير مصلح الشريجي
	<u>وزارة التنمية الاجتماعية</u>
٢٠٠٤/١٠/١	السيدة نوال ظاهر ولويل
	<u>وزارة النقل/ سلطة الطيران المدني</u>
٢٠٠٤/٩/١	السيد غاندي اميل جريس حداد

* * * * *

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٤ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبعاد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم وإلى حين اكتمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالتهم على الاستبعاد:-

وزارة الزراعة

٢٠٠٤/٩/١	السيدة مها سلامة ملخج وريكات
٢٠٠٤/٩/١	السيدة ناديا كمال محمد حنون
	<u>وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</u>
٢٠٠٤/١٠/١	السيد فتحي خليل شحادة حمدان
	<u>وزارة الصحة</u>
٢٠٠٤/٩/١	السيدة اعتزال محمود فارس الكايد
٢٠٠٤/١٠/١	السيدة وجدان عبدالرحمن مسعود حماد

مكتبة الأصل

• **تمديد وإنهاء خدمات:**

- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الأشغال العامة والإسكان السيد احمد راضي احمد الزاغة للفترة من ٢٠٠٤/٧/٢٤ ولغاية ٢٠٠٤/٨/٢١ بعد بلوغه سن الستين وإنهاء خدماته اعتباراً من ٢٠٠٤/٨/٢٢

* * * * *

- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورين تالياً لمدة سنة اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما بعد بلوغهما سن الستين:-

المؤسسة التعاونية الأردنية

السيد عمر عبدالعزيز محمد مسعود ٢٠٠٤/٩/٢١

وزارة المياه والري/ سلطة المياه

السيد عدنان خليل مصطفى المصري ٢٠٠٤/٨/١٧

* * * * *

- ٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٤ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الصحة للدكتور عبدالفتاح عبد الله فارس صاف لمدة سنة أخرى اعتباراً من ٢٠٠٤/١٠/١ بعد بلوغه سن الستين.

* * * * *

الجنسية الأردنية

- ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ بالاستناد لاحكام المادة الرابعة من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - الموافقة على منح المواطنين السوريين السيد بشار نسيم سلمان طاشمان وشافقيه (جورجينا وعاد) الجنسية الأردنية.

* * * * *

- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ بالاستناد لاحكام المادة (١٧/ب) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للمذكورين تالياً وذلك لرغبتهم بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها:-

١ - السيد عدنان أيوب محمود.

٢ - السيدة زينب سمحي محمد عواده.

- ٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٤ بالاستناد لاحكام المادة (١٧/ب) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للمذكورين تالياً وذلك لرغبتهم بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها:-

- السيد محمد عبدو عارف عبدالرحيم الاخير

- السيد علي عباس علي سليمان وزوجته

السيدة سميره علي يوسف سليمان

- السيدة وداد علي عبدالقادر الحمود

- السيد علي محمد رشيد ملصصور

* * * * *

- ٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ بالاستناد لاحكام المادة (١٥) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - السماح للمذكورين تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية المبينة إزاء اسم كل واحد منهما:-

الجنسيةالاسم

- السيد حلمي (محمد عطيه) تاييف اسماعيل البوالمدينة

- السيدة مسروه رفيق يحيى الشامي الدلماركية

* * * * *

- ٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٤ بالاستناد لاحكام المادة (١٥) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - السماح للمذكورين تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية المبينة إزاء اسم كل واحد منهم:-

الاسم

السيد محمد فوزي حسين عيسى الألمانية

السيدة شروق محمود احمد ابو عجمية الألمانية

السيد سامي سالم نجيب حداد السلوفانية

السيدة فاطمة محمد حسين عقراوي الألمانية

السيد احمد داود إبراهيم اسماعيل سالم اللسوية

السيد عفيف عبدالكريم مصباح النمورة الألمانية

مكتبة الأصل

الاستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ بالاستناد لاحكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على التخلي عن استملاك كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٤٠) من الحوض رقم (٦٧) حي رقم (١٥) السرايا من أراضي السلط لعدم حاجة وزارة السياحة والآثار اليها.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ بالاستناد لاحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك مساحات قطع الأراضي المبينة اوصالها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعاً للرفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١ - ما مساحته (٩) دولمت من قطعة الأرض رقم (١٢٣) من الحوض رقم (٣٣) من أراضي المشروع التابعة لأراضي الشؤون الشمالية الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٣٤٩) والديار عدد (٨٣) تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٣ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الأبنية المدرسية عليها.

٢ - كامل مساحة قطعة الأرض رقم (١٧١) من الحوض رقم (٣) من أراضي سمس السرحان البالغة (٨) دولمت و (٣٦٤) م^٢ التابعة لأراضي المرفق الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٣٤٩) والديار عدد (٨٣) تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٣ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الأبنية المدرسية عليها.

* * * * *

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج، ١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على ما يلي:-

١ - قرار لجنة الاستملاك والأموال في امارة عمان الكبرى رقم (٣٥٧) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٢ المتضمن استملاك وحيازة ما مساحته (١٨٥) م^٢ تقريباً من قطعة الأرض رقم (١١٢٨) من الحوض رقم (١٨) وادي صغره الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٣٥٦) والعرب اليوم عدد (٢٦٠٢) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٠ استملاكاً مطلقاً لأغراض امارة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢ - قرار لجنة الاستملاك والأموال في امارة عمان الكبرى رقم (٣٥٦) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٢ المتضمن استملاك وحيازة مساحات قطع الأراضي المبينة ارقامها وارقام واسماء احواضها واسماء مالكيها في الجدول الموضح بالقرار المشار إليه اعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٣٥٦) والدستور عدد (١٣٢٨٦) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٠ استملاكاً مطلقاً لأغراض امارة عمان الكبرى لغايات إنشاء المحطة التحويلية عليها حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٣ - قرار لجنة الاستملاك والأموال في امارة عمان الكبرى رقم (٣٥٥) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٢ المتضمن استملاك وحيازة مساحات قطع الأراضي المبينة ارقامها وارقام واسماء احواضها واسماء مالكيها في الجدول الموضح بالقرار المشار إليه اعلاه الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٣٥٦) والدستور عدد (١٣٢٨٦) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٠ استملاكاً مطلقاً لأغراض امارة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ثانياً: يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

الشؤون البلدية

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية الدكتور أمل الفرخان

• عملاً بأحكام المادة (٢٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. اعلان عن تعيين السيد رافع مسلم عوجان الدهيم عضواً في بلدية أم القطين والمكيفة بدلاً من العضو المتوفى عواد سلامة صندوح الدحل.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم ان مجلس بلدي السرو وبصفته (لجنة تنظيم محلية) قد قرر بقراره رقم (٢/٢٩) لسنة ٢٠٠٤ واستناداً لاحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ فرض عوائد تنظيم خاصة وذلك على النحو التالي:-

نوع	مبلغ
١. عوائد عن تصديق أي معاملة نقل ملكية	٠٠٠
٢. عوائد عن تصديق أي معاملة نقل ملكية	٠٠٠
بين الاصول والفروع	٤

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم ان بلدية القريقره وفيان بصفتها (لجنة تنظيم محلية) قد قررت بقرارها رقم (٢٨/٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٠ واستناداً لاحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ فرض عوائد خاصة وهي كالتالي:-

١. تصديق المعاملات	٢ دينار
٢. اذونات الأشغال	٢ دينار
٣. تصديق عقود الإيجار	٢ دينار
٤. معاملات الترخيص بدل فاقد	٢ دينار

هكذا من الأصل

يعلن لاطلاع العموم ان اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية شيجان /لواء القصر قد قررت بقرارها رقم ٢٤/١ لسنة ٢٠٠٤ واستنادا لاحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى الابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ فرض عوائد تنظيم خاصه وذلك على النحو التالي:-

دينار	فلس	
٣	٠٠٠	أ. عوائد عن كل قطعه ارض تدخل التنظيم للدنم الواحد
٢	٥٠٠	ب. عوائد عن تجديد اذن الاشغال للبناء المخالف
		ج. عوائد عن تغيير صفة الاستعمال الى تجاري للمتر المربع الواحد
٥	٠٠٠	د. عوائد عن كل حفرة امتصاصيه بالمقطوع
١٠	٠٠٠	هـ. عوائد عن كل معامله نقل ملكيه لرخصه انشاءات
٦	٠٠٠	و. عوائد عن نقل الانقاض عن كل نقلة قلاب
٣	٠٠٠	ز. عوائد عن كل شهادة تصدر من البلدية بالمقطوع
٣	٠٠٠	ح. عوائد عن تصديق أي معامله او كفالة بالمقطوع
		ط. عوائد عن نقل الارث والتخارج وازالة شيوخ مهمما بلغت المساحه
٥	٠٠٠	ي. عوائد عن تصديق كل معامله بيع بالمقطوع
٥	٠٠٠	ك. عوائد عن معامله اصدار بدل فاقد بالمقطوع
١	٠٠٠	ل. تأمين بدل قطع شارع لغايات ايصال الخدمات
٣٠	٠٠٠	م. تأمين رخصة البناء للمناطق السكنيه
٥٠	٠٠٠	ن. تأمين رخصة البناء للمناطق التجاريه
١٠٠	٠٠٠	س. تجديد رخصة البناء بعد انقضاء مدتها القانونيه ٥٠% من الرسوم الاصلية
٥٠	٠٠٠	ع. تأمين انشاء بئر ماء في المناطق السكنيه

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٥/٧٣١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى تجاري طولي بعمق ١٤ متر ضمن الحوض رقم (٤) البتراوي الجنوبي ، وذلك في بلدية الزرقاء / لواء قصبه الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨/٦١١) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي إلى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٢٣) بيدر الحمص من أراضي سوف في بلدية جرش الكبرى /لواء قصبه جرش وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبه جرش، ومكاتب بلدية جرش الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٤٣) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٤ الموافقة على مخطط اضافته تنظيم ضمن الاحواض ذوات الارقام (٢، ٦، ٧، ٩، ١٣) من أراضي المزار الشمالي وذلك في بلدية المزار الجديد / لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٢) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٧٠) تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٣ الموافقة على المخطط التحديثي لمنطقتي القصفه والخريبة، وذلك في بلدية اليرموك الجديدة/ لواء بني كنانة، وحسب المخطط المعد لهذه الغاية ووضعه موضع تنفيذ ، باستثناء المواقع المشار إليها بدوائر زرقاء تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخططات المذكورة في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء بني كنانة ، ومكاتب بلدية اليرموك الجديدة وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مكاتب الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٤٣) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٥ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن القطعة رقم (١٨٣) حوض رقم (١٢) من أراضي عجلون .

وذلك في بلدية عجلون الكبرى/ لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٥١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٨ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٤٣) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٥ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع تنظيمي ضمن الحوض رقم (١٤) المنزلة من أراضي عجلون وذلك في بلدية عجلون الكبرى/ لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٤٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٨ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بأحكام سكن ريفي ضمن الحوض رقم (٣٨) عرقوب الخاخة وذلك في بلدية السلط الكبرى/ لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٤٩) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٨ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفه استعمال من حديقته الى سكن ((د)) ضمن الحوض رقم (١٠) النهر الشمالي وذلك في بلدية طبقه فحل / لواء الاغوار الشمالية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٤٩) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٨ الموافقة على مخطط اعتماد شارع ضمن الحوض رقم (١) الراسية الشمالية من أراضي الراسية غور الأربعين .

وذلك في بلدية طبقه فحل/ لواء الاغوار الشمالية، وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٩، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٥٠) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٨ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي إلى سكن (ب) وإحداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (١٠) عراق ضيف الله من أراضي عنجرة وذلك في بلدية عجلون الكبرى/ لواء / قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٥٠) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٨ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٣ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٩٦ ، ٣٩٧) حوض رقم (٧) الزيزفونة من أراضي عنجرة وذلك في بلدية عجلون الكبرى/ لواء / قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٨٥٠) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٨ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٢ متر لغايات الصرف الصحي ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٥٦ ، ٤٥٧) حوض رقم (١١) البلد من أراضي عنجرة وذلك في بلدية عجلون الكبرى/ لواء / قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٥٧) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٢ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق تنظيمي سعة ٢ متر ضمن القطعة رقم (٣٠) حوض رقم (١١) من أراضي عنجرة وذلك في بلدية عجلون الكبرى/ لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٦٠) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥ الموافقة على تصديق مخطط إحداث شارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٩٥ ، ٩٩) من أراضي الطفيلة .

في بلدية الطفيلة الكبرى / لواء قصبة الطفيلة تصديقاً مؤقتاً .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٦١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥ عدم موافقه على مخطط اضافته تنظيم بأحكام سكن ((أ)) ضمن الحوض رقم (٤) بعل وادي الدير وذلك في بلدية جرش الكبرى / لواء قصبه جرش .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٦١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) وتجاري طولي باقواس الى تجاري طولي باقواس ضمن القطعه رقم (٥٨٠) حوض رقم (١٣) غربي الصور وذلك في بلدية جرش الكبرى/لواء قصبه جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٨) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٨ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٦٣) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥ الموافقة على مخطط تخفيض شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٨) أم السماق و (١٠) خربة خليفة من أراضي مرج الحمام .

وذلك في بلدية مرج الحمام/ لواء وادي السير، وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧، ووضع موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٦٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥ عدم موافقه على مخطط اضافته تنظيم بأحكام سكن ((ب)) واستحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٤) البويب من أراضي حسابان وذلك في بلدية حسابان الجديدة / لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٦٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥ عدم موافقه على مخطط اضافته تنظيم واحداث شوارع وطرق وتغيير صفة استعمال من زراعي خارج التنظيم وريفي الى سكن ((أ)) ضمن الحوض رقم (٢) أم الشوامر وذلك في بلدية حسابان الجديدة / لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٦٦) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة طريق من ٦ متر إلى ٥ متر ضمن الحوض رقم (١٠) المحاريب الشرقي من أراضي الشجرة وذلك في بلدية سهل حوران / لواء الرمثا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٦٨) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة طريق تنظيمي من ٦ متر إلى ٣ متر ضمن الحوض رقم (١١) العين من أراضي دوقرا وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبه اربد .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٨٦٨) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ عدم الموافقة على مخطط إحداث طريق تنظيمي سعة ٤ متر ضمن الحوض رقم (١١) من أراضي كفر يوبا وذلك في بلدية غرب اربد / لواء قصبه اربد .

مكرر من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٧١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٩ عدم موافقه على مخطط احدات شوارع لغايه الخدمات ضمن الحوض رقم (١٦) من اراضي مليح وذلك في بلدية لب ومليح / لواء نيبان .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨٧٢) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٩ عدم موافقه على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي خارج التنظيم وداخل التنظيم الى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٢) الكبير الغربي من اراضي الفيضليه وذلك في بلدة مادبا الكبرى/لواء قصبه مادبا

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٦٩ تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٩ الموافقة على مخطط اعتماد طريق افرازي سعه (٢) متر ضمن الحوض رقم (١) البتراوي وذلك في بلدية الزرقاء/لواء قصبه الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٨٦) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٠ الموافقة على مخطط إلغاء شوارع ضمن الحوض رقم (٥) من اراضي الخريبة .

وذلك في بلدية البرموك الجديدة/لواء بني كنانة ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٦ ، ووضع موضع تنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٨١٥) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٨ الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن حوض رقم (١٧) ثلثة راحيل .

وذلك في بلدية الفحيص /لواء ماحص والفحيص ، وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٣) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢ ، ووضع موضع تنفيذ

إعلانات

صادرة عن رئيس مجلس التنظيم الأعلى المنتخب

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٢٣) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٩ عدم موافقه على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن الى تجاري محلي ضمن السكن الواقع به وذلك ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٣٧، ٣٩، ٤٠، ٥١) وذلك في منطقه بدر / امانه عمان الكبرى .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٢٤) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٩ عدم موافقه على مخطط اعطاء احكام خاصه للقطعه رقم (٦١٣) حوض رقم (٣) ثلعه عيال سليمان لتصبح سكن (ب) بأحكام سكن (ج) وذلك في منطقه تلاع العلي / امانه عمان الكبرى .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٢٥) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٩ الموافقة على مخطط إلغاء طريق ضمن القطعة رقم (٥٤) حوض رقم (١١) المسير .

وذلك في منطقه بدر الجديدة / امانة عمان الكبرى وحسب المخطط المعد لهذه الغاية ، ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٨٢٧) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٩ الموافقة على مخطط إحداث وإلغاء طرق ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١) المكنان و(٢) الشكاره و(٤) عيون الذيب و(٨) مرج الأجر و(٧) مرج الفرس

وذلك في منطقه شفا بدران / زينات الربوع / امانة عمان الكبرى وحسب المخطط المعد لهذه الغاية ، ووضع موضع التنفيذ .

مكرر من الأصل

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى

المهندس نضال الحديد

تعلم اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٨٧) تاريخ ٢٠٠٣/٥/١١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٣/١٢١/زهران) المتضمن : تحويل استعمال القطعة رقم (٦٢١) حوض (٢٠) أم أذينة من سكن (أ) إلى تجاري محلي وحسب التراخيص الممنوحة على القطعة واستيفاء تعويض بقيمة الفرق ما بين عوائد التنظيم الخاصة المستوفاه سابقاً والتعويض المفروض على القطع المجاورة والبالغ أربعون ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١١٢) تاريخ ٢٠٠٤/٣/٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٣/٢١٢/طارق) المتضمن :- إلغاء واستحداث شوارع ضمن حوض (٨) الميالة لوحة (١١) شريطة عدم تحمل الأمانة أية تبعات مالية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (طارق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٧٨) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/٢/٣١٩/تلاع العلي) المتضمن :- تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٣٠٧) حوض (٣) حنوطيا من سكن (أ) إلى تجاري محلي ضمن سكن (أ) بارتفاع ثلاثة طوابق مع استيفاء تعويض خمسة وعشرين ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم على أن يتم استيفاءها عن طريق الدائرة القانونية وقبل تصديق القرار وكما هو موضح على المخطط في منطقة (تلاع العلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٨٥) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٤ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/١٨٨/الجبينة) المتضمن : تخصيص الخمسة أمتار الأولى من الارتداد الأمامي والمجاورة لحد الشارع كمواقف سيارات خاصة للمشروع وبقي الارتداد يبقى كرصيف وذلك للقطع المنظمة سابقاً تجاري محلي بارتفاع أمتي (١٢) متر في حوض (٦) عرجان وحوض (٢) الرواق ضمن التعديل رقم (أ/ع/٩٢/٧٣) تاريخ ١٩٩٣/٥/٢٩ لسوة ببقية القطع على شارع صرح الشهيد وكما هو موضح على المخطط حيث يمكن لأي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (الجبينة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان ذلك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالة الذكر .

تعلم اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٣٤) تاريخ ٢٠٠٤/٣/١٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٣/٨٧/بسمان) المتضمن :- تحويل استعمال القطعة رقم (٦٨٤) حوض (٣٣) المدينة حي (٨) المحطة لوحة (٧٨) من تجاري محلي ضمن سكن (د) إلى سكن (د) شريطة أرفاق اقرار وتعهد بعدم مطالبة الأمانة بأية تعويضات أو أية التزامات مالية تنتج عن تحويل الاستعمال وكما هو موضح على المخطط في منطقة (بسمان) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٤٦) تاريخ ٢٠٠٤/٧/١١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٤/٣٢٦/تلاع العلي) المتضمن :- تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٨٤) حوض (٧) أم الضباع من سكن (أ) إلى مكاتب بأحكام سكن (أ) كما جاء بالتعديل رقم (أ/ع/٢٠٠٣/٣٢٦/تلاع العلي) لمن يرغب واستيفاء تعويض بواقع ثلاثون ديناراً /م/ الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاء قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (تلاع العلي) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

محكمة في الأصل

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بقراها رقم (٤٧٥) تاريخ ١٨/٧/٢٠٠٤ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٣٠٤/٢٠٠٤/صويلج) المتضمن : احتساب الخمسة أمتار الأولى من حد البناء كمواقف سيارات وذلك للقطع الأراضي نوات الأرقام (٢٩٥،٦٤٥،٦٤٤) حوض (١٣) عرقوب خلدا والمنظمة صناعات حرفية بأحكام خاصة حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلج) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٤٨) تاريخ ١١/٧/٢٠٠٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/١٢٣/٢٠٠٤/النصر) المتضمن :- تحويل استملاك قطعتي الأرض نوات الأرقام (٥٧٥١، ٥٧٥٣) حوض (١) عويس من سكن (د) إلى تجاري محلي ضمن سكن (د) بارتداد أمامي خمسة أمتار واستيفاء تعويض بواقع (٥) خمسة دنائير / ٢م الواحد من مساحة القطع بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية وكما هو موضح على المخطط في منطقة (النصر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

وإعادة الإيداع لجزء المخطط (١/ع/١٢٣/٢٠٠٤/النصر) للاعتراض لمدة شهر واحد والمتضمن تحويل استملاك القطعتين (٥٧٤٩، ٥٧٥٠) حوض (١) عويس من سكن (د) إلى تجاري محلي ضمن سكن (د) بارتداد أمامي خمسة أمتار واستيفاء تعويض بواقع خمسة دنائير / ٢م الواحد من مساحة القطع بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٩٦) تاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٤ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٣٠١/٢٠٠٤/خربة السوق) المتضمن :- استحداث شوارع وإعطاء صفة استعمال سكن (ج) ضمن الأحواض (١٠) الرفيسة وحوض (٨) صهارة شموط شريطة إقرار الشوارع ضمن القطع (٣٢، ٣٣، ٣٤) حوض (٨) صهارة شموط والقطع (١، ٢، ٣٢، ٣٣) حوض (١٠) الرفيسة قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (خربة السوق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٠٣) تاريخ ١/٨/٢٠٠٤ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٤٨٦/٢٠٠٤/وادي السير) المتضمن :- تحويل استملاك قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١٤) الدريبات من سكن (ج) إلى صناعات خفيفة شريطة عدم فتح أبواب تجاه السكن وإقرار طريق رضائي بسمه (٤) متر من القطع (٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥) واستيفاء تعويض بواقع عشرة دنائير / ٢م الواحد من مساحة القطع المشمولة بالإقتراح بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية .

حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٠٧) تاريخ ١/٨/٢٠٠٤ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/١٣٥/٢٠٠٤/النصر) المتضمن :- استحداث طريق من القطعة رقم (٢٣٦٢) حوض (١) عويس شريطة استيفاء قيمة الاستملاك قبل تصديق المخطط وعلى أن تكون واجهة القطعة (١٥٤) على الطريق (٤) متر .

حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (النصر) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥١٦) تاريخ ٨/٨/٢٠٠٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٢٩٠/٢٠٠٤/القويسمة) المتضمن : تغيير صفة استعمال القطعة رقم (١٢٢٩) حوض (٣) اللهارية من سكن (ج) إلى تجاري محلي ضمن سكن (ج) استناداً للتعديل التنظيمي رقم ٢٩٠/٢٠٠٣/القويسمة - لمن يرغب - واستيفاء تعويض بواقع ثلاثة دنائير / ٢م الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها من خلال الدائرة القانونية وقبل تصديق المخطط وكما هو موضح على المخطط في منطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكذبا عن الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥١٧) تاريخ ٨/٨/٢٠٠٤ الموافق على إسداد المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٢٠٠٤/١٠٦/العبدلي) المتضمن : تخصيص الخمسة أمتار الأولى من حد البناء كمواقف سيارات خاصة للمشروع وباقى الارتداد كرصيف وذلك لقطع الأراضي المنظمة تجاري محلي بارتداد أمامي (١٢) متر حسب المخطط التعديلي التنظيمي رقم ١٩٣/٧٣/عبدلي / طارق / الجبيهه تاريخ ١٩٩٣/٥/٢٩ وذلك للجزء الواقع ضمن حدود منطقة العبدلي ضمن حوض (١) عرجان لوحة (٦٠٥) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥١٨) تاريخ ٨/٨/٢٠٠٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/١٩٨/٢٠٠٤/م قصير والمقابلين المتضمن : إلغاء أجزاء من شوارع أمام قطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (٥٧) مرج الحمام الغربي وكما هو موضح على المخطط في منطقة (م قصير والمقابلين) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥٢٠) تاريخ ٨/٨/٢٠٠٤ الموافق على إسداد المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٣٦٥/٢٠٠٤/تلاخ العلي) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٧٠٣) حوض (١٧) عين البيضاء من تجاري محلي ضمن سكن (أ) الى تجاري محلي ضمن سكن (ب) بأحكام خاصة ارتداد أمامي (٥) متر واستيفاء تعويض بواقع خمسة دنائير / ٢م الواحد من مساحة القطعة بالإستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم تم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاخ العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥٢١) تاريخ ٨/٨/٢٠٠٤ الموافق على إسداد المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٣٠٢/٢٠٠٤/القويسمة) المتضمن : استحداث طريق ضمن قطع الأراضي المبنية أرقامها في حوض (٢) أم نواردة لوحة (٤٥) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (القويسمة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥٢٢) تاريخ ٨/٨/٢٠٠٤ الموافق على إسداد المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٣٠٣/٢٠٠٤/خريبة السوق) المتضمن : إلغاء الشوارع المارة بقطع الأراضي ذوات الأرقام (٧٠٥،٤٣٠،٢) حوض (٣) الماحله حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (خريبة السوق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥٢٣) تاريخ ٨/٨/٢٠٠٤ الموافق على إسداد المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٥٩/٢٠٠٤/أبو نصير) المتضمن : استحداث شوارع ضمن قطع الأراضي المبنية أرقامها في حوض (١) المربط لوحة (١) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (أبو نصير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

مكذبا في الأصل

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥٢٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٨ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/١٠٥/٢٠٠٤/البدلي المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١١٩) حوض (١٢) للوييدة الشمالي من سكن (أ) إلى مكاتب وحسب أحكام القطعة المجاورة رقم (٣١٥) والتعديل رقم (١) ع/٩٧/٣٢/البدلي شريطة التوحيد مع القطعة المجاورة رقم (٣١٥) من نفس الحوض واستيفاء تعويض بواقع ثلاثون ديناراً /م الواحد من مساحة القطعة بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم تم استيفائها قبل تصديق المخطط ومن خلال الدائرة القانونية حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (البدلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥٤٩) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٢ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/١٠٤/٢٠٠٤/ماركا المتضمن : تحويل صفة استعمال القطعة رقم (١٢٨٥) حوض (٤) التليل من تجاري محلي ضمن سكن (ج) الى سكن (ج) شريطة عدم مطالبة الأمانة بأية تعويضات وعدم تحمل الأمانة أية التزامات مالية ناتجة ومقابل إقرار وتعهد خطي من المالك حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ماركا) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥٣١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٤٦/٢٠٠٤/اليرموك المتضمن استحداث طرق ضمن قطع الاراضي المبنية ارقامها في حوض (٣) النهارية لوحة (٥) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (اليرموك) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥٣٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٣٦٦/٢٠٠٤/تلاخ العلي المتضمن : تحويل استعمال بعض قطع الاراضي ضمن حوض (٢) التلاخ الشمالي من سكن (أ) الى سكن (أ) خاص طابقين وروف حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاخ العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥٤٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٢ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/١٢٥/٢٠٠٤/النصر المتضمن :- تحويل جزء من القطعة رقم (١٤) حوض (٢٨) المرقب وأم قبارة من حديقة الى سكن (ج) بناءً على قرار لجنة الاستملاك وكما هو موضح على المخطط في منطقة (النصر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥٤٥) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٢ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٢/٢٠٠٤/بدر الجديدة المتضمن تعديل مسار شارع ضمن قطع الارض المبنية ارقامها حوض (٩) رأس خلف وكما هو موضح على المخطط في منطقة (بدر الجديدة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٥٢٧) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٩٥/٢٠٠٤/خريبة السوق المتضمن الفاء جزء من شارع أمام القطعة رقم (٦) حوض (١) الطكومية على ان تتحقق سعة (١٤) متر عن الحد المقابل وكما هو موضح على المخطط في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

محكمة من الأصل

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٥٠) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٢ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/٩٧/٢٠٠٤/بسمان) المتضمن : اعطاء أحكام خاصة لقطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (٢) الرواق لوحة (٥) من ناحية الارتدادات والنسبة المئوية وكما هو موضح على المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بسمان) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٥٥١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٢ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/٤٣/٢٠٠٤/رأس العين) المتضمن : تحويل استعمال جزء من القطعة (٣٧٣) إلى تجاري عادي بأحكام خاصة حسب المخطط (أ/ع/٩٩/٢٤) وإلى مواقف سيارات مكشوفة مخصصة للبناء على ناتج توحيد القطع (٣٦٨، ٣٦٩) وجزء من القطعة (٣٧٣) حوض (٤١) أم صويوية الشمالي شريطة التوحيد واستيفاء التعويض بواقع خمسة دنانير لكل متر مربع واحد من مساحة الجزء المراد تحويل صفة استعماله إلى تجاري وذلك بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها من خلال الدائرة القانونية وقبل تصديق القرار حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (رأس العين) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة ايدون أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٧٣١) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٣١ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة ايدون رقم (٢٨٧) تاريخ ٢٠٠٣/٨/٧ المتضمن الموافقة على تقليص سعة شارع من (١٢م - ١٠م) أمام القطع ذوات الأرقام (٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٥) ضمن الحوض رقم (١١/العيون) من أراضي ايدون تلافياً لهدم بناء قديم قائم قبل التنظيم في سعة الشارع، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة ايدون إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

المهندس ولید المصري

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة سوم/ بلدية غرب اربد أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية غرب اربد قررت بقرارها رقم (١/٣٢) لعام ٢٠٠٤ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة سوم بلدية غرب اربد رقم (٥/٣٠) لعام ٢٠٠٤ والمتضمن إزاحة الطريق بعرض (٦م) إلى الشمال المارة بين القطع ذوات الأرقام (٢١٣، ٢١٥، ٢٢٠، ٣٠٤، ٣٠٣، ٥٤، ٢٦٥، ٣٠٢، ٣٠١، ٢٣٠، ١٩١) حوض رقم (٦) من أراضي منطقة سوم ليصبح الجزء المعد من الطريق ضمن سعة الطريق المقترحة لحماية البلدية من التعويضات كما هو موضح بالرسم المرفق والمعد لهذه الغاية، وإعلان ذلك للاعتراض لمدة اسبوع من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى لجنة التنظيم المحلية في منطقة سوم بلدية غرب اربد إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

المهندس عبد الختام الابرار

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية غرب اربد

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية السلط الكبرى وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة ري رقم (٢٠٠٤/٣/٣). قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال القطع (٤٢، ١٥٦، ٤٦) حوض (١٤) مرج الصابرة من سكن أخضر إلى سكن (أ) والقطعة رقم (١٥٥) من سكن الأخضر إلى محمول كهرباء وتغيير صفة استعمال القطعة (٢٠٥) حوض (١٧) ري الشمالي من سكن أخضر إلى سكن (أ) والقطعة رقم (٢٠٤) حوض (١٧) ري الشمالي من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (أ) وإلغاء جزء من الطريق التنظيمي سعة (٦م) والمار بالقطعة (٤٢) حوض (١٤) مرج الصابرة وتعديلها حسب الرسم المرفق. للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ري وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية وثائق ثبوتية مغونة باسم رئيس بلدية السلط الكبرى خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس مازر حمدي أبو الحسن

رئيس بلدية السلط الكبرى

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

هكذا من الأصل

إعلان

• بطن لإطلاع الصوم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة بصفتها لجنة محلية ولوائية.

قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط أحداث طريق تنظيمي بحرض (م) خدمات تمر بين القطع (٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠) من الحوض رقم (١٢٧) جور الخزلة من أراضي السلط وحسب المخطط المرفق بكتاب معالي الوزير رقم (١٣٧٣٩/٩/٥) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٤ للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة اللوائية المشتركة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مطونة باسم رئيس اللجنة اللوائية المشتركة خلال ساعست الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس سالم علي الحيداري

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قسبة السلط

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية/ رئيس بلدية الزرقاء

المهندس رأفت دلبوان المجالي

• اطاعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٣٦/١) تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٣ في المنطقة (الثالثة) والمتضمن تخفيض سعة شارع (م٤) والمار أمام القطع ذوات الأرقام (١٩٨، ١٩٩، ١١٥) حوض (٤٢) بقعة من أراضي جريبيا لوحة رقم (٤٢) لوحة تنظيمية رقم (٢٧) بحيث يكون التخفيض بمقدار (م٢) من أمام القطع المذكورة مع عمل منحنيات بأحداثيات (١٢×١٢) عند التقاطعات علماً بأن الأرض سليخ ولا يوجد عليها بناء وحسب المخطط المرفق. بطن لإطلاع الصوم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٨٠/٤) لسنة (٢٠٠٤) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه بأعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين يجوز لأي ذي العلاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• اطاعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (١٢/١) تاريخ ٢٠٠٤/٣/١٦ في المنطقة (الثالثة) والمخطط التنظيمي والمتضمن تعديل إحداثيات المنحنى الواقع على القطعة (١٤٧) ضمن حوض (٧) الخطاب لوحة رقم (١٠) من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة لوحة تنظيمية رقم (٨) بحيث يتم اعتماده بإحداثيات (٦×٦) وذلك لوجود بناء قائم في سعة المنحنى وحسب المخطط المرفق.

بطن لإطلاع الصوم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٧٠/١) لسنة (٢٠٠٤) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين يجوز لأي ذي العلاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• اطاعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (١٠٠/٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٦ في المنطقة (الخامسة) والمخطط التنظيمي والمتضمن إلغاء جزء من شارع (م١٢) ومن أمام القطعة رقم (٤٢٩٣) ضمن حوض (٤) البتراوي الجنوبي لوحة رقم (١٦) من أراضي البتراوي لوحة تنظيمية رقم (١٢) مع عمل منحلى أمام القطعة المذكورة بإحداثيات (١٢×١٢) وذلك بناء على طلب صاحب العلاقة وحسب المخطط المرفق. بطن لإطلاع الصوم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٧٨/١) لسنة (٢٠٠٤) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين يجوز لأي ذي العلاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• اطاعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (١٦/٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٦ في المنطقة (الأولى) والمخطط التنظيمي المتضمن تخفيض أبعاد الكبرف الواقع على القطعة رقم (٣١٠) ضمن حوض (١) البتراوي حي (١) الفويرية لوحة رقم (٦) من أراضي خربة خو لوحة تنظيمية رقم (٦) وذلك من إحداثيات (٨×٨) إلى إحداثيات (١×١) وذلك لوجود بناء قائم في سعة الكبرف وحسب المخطط المرفق. بطن لإطلاع الصوم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٧/٨) لسنة (٢٠٠٤) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين يجوز لأي ذي العلاقة بالاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

إعلانات

صادرة عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية/ رئيس بلدية الكرك الكبرى

المهندس محمد عبد الحميد المعابلة

• بطن للصوم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الكرك الكبرى قررت بقرارها رقم (٢٩/١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة العنقانية رقم (٢٩/١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة التنظيم للجزء المتبقي من القطعة رقم (٧٧) حوض (٣) لاللق وسنور المارة من سكن (ج) إلى تجاري طولي بارتداد أمامي (م٦) منها (م٣) القواس و(م٣) ارتداد وجاني (م٤) بعد صق (م٤) وخلفي (م٤) وإيداع إعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين. ويحق لأي ذي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة الضلعية موثقاً بالمخططات اللازمة.

هكذا من الأصل

إعلان

• بطن لإطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بأن اللجنة الوائلية للبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٤/٢٤/٥٢) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الرمثا رقم (١٣٥) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣ والمتضمن الموافقة على تضييق منحنى كسوف الشارع المسار بالقطعة رقم (٢٥٦) من حوض (٢٣) حي (٥) من أراضي الرمثا بحيث يتطابق منحنى الشارع التنظيمي مع منحنى الشارع الإفرادي وحسب البناء القائم على القطعة المشار إليها.

وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين بحيث يجوز لأي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الرمثا خلال المدة القانونية وإثراء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعمة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

المهندس جميل المومني

رئيس اللجنة الوائلية لبلدية الرمثا الجديدة

ونيس بلدية الرمثا الجديدة

* * * * *

إعلان

• بطن لإطلاع العموم بأن اللجنة الوائلية المشتركة في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٢٩/٩) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٨ الموافقة على إيداع إعلان المخطط التعديلي مسار الشارع التنظيمي سعة (١٠) والمار بالقطع نوات الأرقام (٨٦، ٦٧) حوض رقم (٥) البلد من أراضي حاتم إلى جهة الشمال تقادياً لهدم المنزل والأسوار على القطعة رقم (٨٦) كون الجزء المراد الإزالة عليه معد. وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حاتم / بلدية السرو، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مدعومة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة حاتم / بلدية السرو خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عبد الكريم الرجوب

مدير الشؤون البلدية للواء بني كنانة

رئيس اللجنة الوائلية المشتركة

إعلان

• بطن لإطلاع العموم أن اللجنة الوائلية للتنظيم والأبنية في بلدية مؤتة والمزار قد اطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية في منطقة المزار رقم (١/٣٠/٣) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٨ والمتضمن إلغاء الشوارع بعرض (٢٠) المسارة خلال القطع نوات الأرقام (٤، ٥، ٣٠، ٣١) حوض رقم (٢٣) تلعة الشيخ من أراضي منشية المزار وإحداث شوارع بعرض (٢٠) ماره بالقطع نوات الأرقام (١٩، ١٧، ١٤، ٢٠) حوض رقم (١٧) النخيرة والقطع نوات الأرقام (٤، ٥، ٣٠، ٣١) حوض رقم (٢٣) تلعة الشيخ وقررت بقرارها رقم (٩٧/٥) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٢ الموافقة على التعديلات أعلاه وإعلانها للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لأي العلاقة الإطلاع على المخططات المعدة لهذه الغاية لدى قسم التنظيم في بلدية مؤتة والمزار وتقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة المزار خلال الفترة القانونية للاعتراض.

المهندس نايبة الألبون

رئيس اللجنة الوائلية للتنظيم والأبنية

في بلدية مؤتة والمزار

* * * * *

إعلان

• بطن لإطلاع العموم في بلدية المزار الجديدة / منطقة جعفيه بأن اللجنة الوائلية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية المزار الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٦٧) تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدية المزار الجديدة / منطقة جعفيه رقم (١/٢٠) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٠ والمتضمن:-

الموافقة على إلغاء الدخلة التنظيمية سعة (٦) والمارة بالقطع نوات الأرقام (٦١، ٢١) من حوض رقم (٨) المرجم وذلك تلافياً لهدم البناء القائم على القطعة رقم (٦١) علماً بأن البناء قائم قبل التنظيم وذلك لتخفيف الضرر عن المواطنين وعن البلدية علماً بأن القطع المذكورة مخدومة بشوارع تنظيمية وحسب المخطط المرافق والمعد لهذه الغاية.

وقررت إعلانها للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين. ويجوز لأي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس نواف الجمال

رئيس بلدية المزار الجديدة

رئيس اللجنة الوائلية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية المزار الجديدة

مكذبا من الأصل

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للواء القصر / محافظة الكرك بأنها قررت بموجب قرارها رقم (١) من الجلسة رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية طلال الجديدة / منطقة الجدعا رقم (١) من الجلسة رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٠ المتضمن تحويل أحكام السكن للقطعة رقم (١٣٢) حوض رقم (٤) للسدور من أراضي الجدعا من سكن (ب) إلى سكن (ج) حسب صفة السكن المجاور، وتدعو أصحاب العلاقة المعنيين تقديم اعتراضاتهم أن وجدت لدى بلدية طلال الجديدة / منطقة الجدعا خلال مدة أسبوعين من تاريخ نشر إعلان التعديل في الجريدة الرسمية والصحف المحلية مدعاه بالمخططات الرسمية اللازمة.

المهندس لما المجالي

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء القصر

* * * * *

إعلان

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للواء الطيبة قد قررت بقرارها (٨٧/١) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لمنطقة دير السعنه رقم (٨٧/٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١ ومضمونة الموافقة على اعتماد الدخلة الإفرادية سعة (٦٦) تنظيمياً والمفرزة من القطع رقم (٦١، ٦٢، ٦٣) حوض رقم (٦) الجب الواقع داخل التنظيم وذلك للحاجة إليها من أجل خدمة المواطنين القاطنين في هذه المنطقة وحسب المخطط المرسوم لهذه الغاية بحق لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم مرفقة بالأوراق الثبوتية اللازمة لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة دير السعنه لمدة شهر اعتباراً من تاريخ صدورها في الجريدة الرسمية والجرالد المحلية.

المهندس حسني مساعده

رئيس اللجنة اللوائية للواء الطيبة

* * * * *

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم للواء الموقر بأنها قررت بقرارها رقم (٩١) تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٩ الموافقة على معاملة أحداث شوارع سعة (١٠) وأحداث طرق سعة (٦) ضمن الحوض رقم (٨) المطبة في بلدة الحاتمية من أراضي لواء الموقر والواردة بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٣/٥١٨) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٦ وحسب المخططات المعدة لهذه الغاية. وإعلان إداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر في مديرية الشؤون البلدية للواء الموقر أثناء أوقات الدوام الرسمي وتقديم الاعتراضات إن وجدت إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة مدعاه بالوثائق المطلوبة خلال الفترة القانونية.

المهندس مالك المومني

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء الموقر

إعلان

قررت اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية لواء الموقر بقرارها رقم (٢٠٠٤/١٠/٧) بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الفيضانية رقم (٢٠٠٤/٨/٤) بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٧ والمتضمن الموافقة على إلغاء طريق سعة (٦) مع نهاية منطقة ضمن القطعة رقم (٨٨) حوض (٤) الخفيت من أراضي منطقة الفيضانية وحسب المخطط التعديلي الملون والمعد لهذه الغاية بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور أعلاه في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة الفيضانية أثناء الدوام الرسمي ولمدة (شهر) من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال الفترة القانونية.

المهندس محمود الراداه

رئيس بلدية لواء الموقر

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية لواء الموقر

* * * * *

إعلان

يعن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية (المشتركة) للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والابنية لمنطقة حسيان في بلدية حسيان الجديدة رقم (١٥/٢) تاريخ ٢٠٠٤/٤/١٣ المتضمن الموافقة على إلغاء الشارع ذو سعة (١٢) وأحداث شارع بديل سعة (١٢) معيد على الواقع وتوسعة الطريق سعة (٨) لتصبح (١٢) ضمن القطع ذوات الأرقام (٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨) ضمن الحوض رقم (١٠) الخربة من أراضي حسيان وتغيير صفة استعمال جزء من القطعة رقم (٢٣) المحصور بين الشارع المقترح لإغاده والشارع المقترح أحداثه من سكن (ج) إلى حدية حسب المنطقة المجاورة وحسب المخططات التعديلية المرفقة. قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (١١٥) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإعلان إداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة حسيان في بلدية حسيان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

المهندس إبراهيم المصبريات

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور

رئيس بلدية ناعور الجديدة

* * * * *

إعلان

يعن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية (المشتركة) للواء ناعور اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والابنية لمنطقة المشرف في بلدية حسيان الجديدة رقم (٨/١) تاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٤ المتضمن الموافقة على تعديل الشارع ذو سعة (١٢) المار بالقطعة رقم (٥٤) حوض (٤) سلام الفضيلي من أراضي المشرف وذلك تفادياً لهدم البناء القائم في سعة الشارع وحسب المخططات التعديلية المرفقة. قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٦٠) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإعلان إداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة المشرف في بلدية حسيان الجديدة أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

المهندس عماد العبدالله

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور

رئيس بلدية ناعور الجديدة

إعلان

تعلن اللجنة الوافية المشتركة لبلديات لواء الجزيرة للتنظيم والأبنية بأنها قررت بقرارها رقم (١٢١) لعام ٢٠٠٤م والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أم الرصاص رقم (٣٤) لعام ٢٠٠٤م المتضمن الموافقة على استثناء قطع الأراضي الواقعة ضمن موقع أم الرصاص (محمية أم الرصاص) من التنظيم حسب المخطط المعد من وزارة السبلحة بناء على كتاب وزارة السبلحة والالتزام رقم (١٠٣٨٠/٥/٦٣) تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٩ وكتاب وزارة الشؤون البلدية رقم ١٧٨٦٨/٩/٩٥/١ تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٧. فعلى جميع الراغبين في الاطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة المحلية في منطقة أم الرصاص / بلدية أم الرصاص / لواء الجزيرة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق القانونية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومطولة إلى رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمد عبد المحسن أبو الخنم

رئيس بلدية الجزيرة الجديدة

رئيس اللجنة الوافية المشتركة لبلديات لواء الجزيرة

إعلان

تعلن لاطلاع عموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة الوافية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت اللجنة الوافية المشتركة الموافقة على أحداث شوارع لخدمة المنطقة المقترح تغيير صفة استعمالها من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (ب) وبمساحة (١٢، ١٦) وحسب المخطط للتصلي للمرافق علماً بأن طبيعة الأرض زراعية نوعاً ما والقطع هي نوات الأرقام (٢٣٨، ١٤١، ١٤٩، ١٥٠، ١٤٨، ١٥١، ١٣٩، ١٤٠، ١٩٠، ٢٧٩، ٢٦٠، ٩٣، ٢٥٨، ٢٦٩، ٣٨٦، ٣٨٧) وأجزاء من القطع (٣٠، ٣٦٢، ١١١) ضمن الحوض رقم (٧) التأسيسية من أراضي أم الدنانير. وإعلانه للاعتراض لمدة أسبوعين لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة أم الدنانير وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات توضيحية ووثائق ثبوتية باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة أم الدنانير خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس خليل محمد المياص

رئيس بلدية عين الباشا الجديدة

رئيس اللجنة الوافية المشتركة / لواء عين الباشا

إعلان

تعلن لاطلاع عموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة الوافية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على تغيير صفة استعمال جزء من القطع نوات الأرقام (١٦٢، ١٦٣) حوض (٥) أم عرسجه من تنظيم موقع مسجد إلى تنظيم سكن (ب) وحسب المجاور وذلك بإشارة لكتاب مدير أوقاف محافظة البلقاء رقم ٢٥٨٥/١/١/٤ بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٩. وإعلانه للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة صافوط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات توضيحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة صافوط خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس خليل محمد المياص

رئيس بلدية عين الباشا الجديدة

رئيس اللجنة الوافية المشتركة / لواء عين الباشا

إعلان

تعلن للعوام في بلدة كفرجة منطقة (بلاص) بأن اللجنة الوافية للتنظيم المدن والقرى في لواء كفرجة قد قررت بقرارها رقم (٥١) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٣١ (الموافقة) على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرجة منطقة (بلاص) رقم (٢٦) بند (١) تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٩ المتضمن إلغاء وتعديل شوارع تنظيمية بالقطعة رقم (١٣٢)، حوض (١١) بلاص وذلك تلافياً لعدم الأبنية القائمة وحدوث فضلات من القطعة (١٣٢) وحسب الترسيم المعد بذلك. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (خمسة عشر يوماً) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز للدوي العلاقات تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس زهاد المقبل

رئيس اللجنة الوافية للتنظيم لواء كفرجة

إعلان

تعلن لاطلاع عموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة الوافية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الفحيص لسنة ٢٠٠٤ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع التنظيمي المار بالقطعة رقم (٢١٨) حوض (٤) النمر للاستفادة من فضلة الطريق الزراعي ورفع الضرر عن القطعة وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر لدى اللجنة المحلية لبلدية الفحيص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات توضيحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس محمود النصور

رئيس اللجنة الوافية المشتركة لواء الفحيص

مكذوب الأصل

إعلان

أطلعت اللجنة الولائية لبلدية معاذ بن جبل على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الشونة رقم (٢/١٦) تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٠، والمتضمن تعديل مسار الشارع التنظيمي المار بين القطع ذوات الأرقام (٨٧، ٥٧، ٥٣، ٢٦٠، ١٦٧، ٨٨) حوض (١) البلد حي (١) الشونة الشمالية، وتخفيض سعة التنظيمية من (٨) إلى (٤)م، وذلك نظائراً لاستهلاك القطعة رقم (٨٨) الذي يمر الشارع فيها ولوجود ملجأ عام في سعة الشارع التنظيمي، وقررت اللجنة الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الشونة الشمالية خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس محمود أبو جابر
رئيس بلدية معاذ بن جبل
ونائب اللجنة الولائية

* * * * *

إعلان

قررت اللجنة الولائية المشتركة لقضاء بربين وبصفتها لجنة تنظيم محلية بقرارها رقم (٣١/٧) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢ الموافقة على الشوارع المصدقة تصديقاً مؤقتاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٢/٥٩٧) تاريخ ١٩٥/٥/٤ واعتماد طريق الرزازي سعة (٦)م تنظيمياً وذلك ضمن القطع ذوات الأرقام (١٣٩، ١٦٧، ١٢) من حوض (٣) خضيبية الشمالي من أراضي صروت وذلك لغايات الخدمات وحسب المخطط المعد وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية وتقديم اعتراضاتهم للجنة الولائية لقضاء بربين إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعوماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس يوسف سواقة
ونائب اللجنة الولائية المشتركة لقضاء بربين

* * * * *

إعلان

أطلعت اللجنة الولائية المشتركة لنواء الهاشمية على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة قرى بني هاشم رقم (٢٠٠٤/٢٣/١) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٦ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع المار من أمام القطعة رقم (٧٠١) من لوحة (٩١) حوض (٢) الرحيل الغربي من (١٢) إلى (١٠)م وذلك تلافياً لهدم البناء والأسوار القائمة على القطعة أعلاه. وعليه قررت اللجنة الولائية بقرارها رقم (١٢٨/٦٠/٢٢٦) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٥ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة أعلاه ورفع القرار والمخطط والإعلان للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حسب الأصول ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التعديلية لدى اللجنة المحلية لمنطقة قرى بني هاشم وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مصطحبين معهم المخططات الإيضاحية والوثائق الثبوتية حسب الأصول.

المهندس أحمد الموحدة
ونائب اللجنة الولائية المشتركة لنواء الهاشمية

إعلان

أطلعت اللجنة الولائية المشتركة لنواء الهاشمية على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة الهاشمية رقم (٢٧/٥٠) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٥ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع المار أمام القطع رقم (١٠٣، ٢٧٧، ٣٣٤، ٣٣١، ٥٢، ٤١) حوض (٧) الوادي الغربي حي (٣) الميدان من (١٦) إلى (١٢)م وذلك تلافياً لهدم جزء من البناء الواقع على القطعة رقم (٢٧٧) وحسب الرسم المرفق، وبعد الكشف على الواقع والاطلاع والمناقشة على الاستدعاء المقدم من السيد سالم عبد الله أرشد الزويد صاحب القطعة رقم (٢٧٧) حوض (٧) الوادي الغربي حي (٣) الميدان والقرار أعلاه. قررت اللجنة الولائية بقرارها رقم (١١٦/٦٣/١٣٣) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٣١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية أعلاه ورفع القرار والمخطط والإعلان للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حسب الأصول ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم لدى اللجنة المحلية لمنطقة الهاشمية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مصطحبين معهم المخططات الإيضاحية والوثائق الثبوتية حسب الأصول.

المهندس أحمد الموحدة
ونائب اللجنة الولائية المشتركة لنواء الهاشمية

* * * * *

إعلان

يعن لاطلاع العموم أن اللجنة الولائية المشتركة لتنظيم المدن والقرى في بلدية الحسبية الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٤/١٢) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الحسبية رقم (٢٠٠٤/٣٢/٣) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٩ والمتضمن اعتماد شوارع إفرانسية بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٧٠٥، ٧٢٢، ٧٢١، ٧١٨، ٧١٧، ٧١٦، ٧١٥، ٧١٤، ٧١١، ٧١٠، ٧٠٩، ٧٠٨، ٧٠٧، ٧٠٦، ٧٠٢، ٧٠١، ٧٢١، ٧٢٠، ٧١٩، ٧١٨، ٧١٤، ٧١٣، ٧١٢، ٧١١، ٧٠٤، ٧٠٣) ضمن حوض (٢٣) لوحة (٢٢)، واستحداث استمرارية للشارعين الأولى ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠١، ٧٠٢) حوض (٢٣) لوحة (٢٢) والقطع (٧٤٣، ٧٤٢) حوض (١١) لوحة (٣٤) بعرض (١٠)م، والأخرى ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٣، ٧٠٢) حوض (٢٣) لوحة (٢٢) والقطع (٧٤٨، ٧٥٠) حوض (١١) لوحة (٥٤) بعرض (١٠)م وحسب المخطط المعد من اللجنة المحلية، وذلك لربط الشارعين بشارع عرض (٢٠)م ضمن حوض (١١) الطويلات. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لمنطقة الحسبية خلال المدة القانونية.

المهندس جمال أبو مريش
رئيس بلدية الحسبية الجديدة
ونائب اللجنة الولائية للتنظيم

مكاتب الأصل

المواصفات القياسية

إعلان

نشر قواعد فنية بالجريدة الرسمية

وافق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم ٢٠٠٤/٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٦ على اعتماد المواصفات القياسية التالية كقواعد فنية إلزامية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

الرقم	اسم المواصفة	رقم المواصفة
١-	الأنظمة الثابتة لإطفاء الحريق - أنظمة الخراطيم - الخراطيم شبه الصلبة	٢٠٠٤/١٥٩١
٢-	المنظفات الكيميائية - مزيل البقع من الملابس الملونة	٢٠٠٤/١٥٦١
٣-	المياه - مياه برك السباحة	٢٠٠٤/١٥٦٢
٤-	المياه - مياه شواطئ الاستحمام	٢٠٠٤/١٥٦٣
٥-	الصابون - صابون الزينة السائل - الخصائص	٢٠٠٤/١٧٧
	لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٩	
٦-	الصابون - رقائق الصابون - الخصائص	٢٠٠٤/٥٦٦
	لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٨	
٧-	الحليب ومنتجات الحليب - مزيج الأجبان المطبوخة والأجبان المطبوخة	٢٠٠٤/١٥٢٠
	القابلة للدهن مع الزيوت و / أو دهون نباتية	
٨-	الحليب ومنتجات الحليب - مزيج الأجبان الطرية مع الزيوت و / أو	٢٠٠٤/١٦٠٥
	الدهون نباتية	

الرقم	اسم المواصفة	رقم المواصفة
٩-	الدهانات (الطلاء) والورنيش - الدهان الزخرفي (المبني على المستحلب المائي الراتنجي الصناعي)	٢٠٠٤/٩٨٩
	لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٤	
١٠-	الطلاءات المرسية	٢٠٠٤/٥٠٧

وذلك استنادا للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠م ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات في المؤسسة .

المدير العام
د. أحمد الهنداوي

مكتبة الأصل

إعلان

نشر مواصفات قياسية بالجريدة الرسمية

وافق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم (٢٠٠٤/٤) المتعقبة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٦ على اعتماد المواصفات القياسية التالية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

الرقم	اسم المواصفة	رقم المواصفة
١-	الخضار والفواكه ومنتجاتها - التمور	٢٠٠٤/٥٤٩
	لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٨.	
٢-	الخضار والفواكه ومنتجاتها - التين الطازج	٢٠٠٤/١١٣٨
	لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٦	
٣-	الخضار والفواكه ومنتجاتها - الاشتراطات العامة للخضار والفواكه الطازجة	٢٠٠٤/٢٠
٤-	المواد الخلووية البولييمرية المرنة - رغوة متعدد اليوريثان (الإسفنج الصناعي)	٢٠٠٤/١٦٠٦
	المعدة للاستخدام كصفائح - الخصائص	
٥-	الورق الصحي - المناديل الورقية	٢٠٠٤/٣٩٧
	لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ٢٠٠٠	
٦-	الأنابيب - أنابيب متعدد الإثيلين عالي الكثافة المترابط شبكياً - الأبعاد	٢٠٠٤/١٠٢٢
	لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٥.	
٧-	المنظفات الكيميائية - طرق فحص منظف الزجاج السائل	٢٠٠٤/١٥٨٢
٨-	طرق تقييم الأداء الحراري لمراحل البخار والماء الساخن والمواضع الناقلة ذات درجات الحرارة العالية - الجزء (١) الإجراءات المختصر	٢٠٠٤/ ١ - ١٦٠٨
٩-	الأسلاك الفولاذية السحوية لأحبال المصاعد - المواصفات	٢٠٠٤/٧٨٦
	لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩١	

الرقم	اسم المواصفة	رقم المواصفة
١٠-	اللدائن - رقائق الأغشية المتلدنة بالحرارة للاستخدام في الزراعة والبستنة (اللش)	٢٠٠٤/٥٨٨
	لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٨	
١١-	مواد التعبئة والتغليف - الأكياس - المصطلحات والأنواع - الجزء ١ : الأكياس الورقية	٢٠٠٤/١-١٥٩٧
١٢-	مواد التعبئة والتغليف - الأكياس - المصطلحات والأنواع - الجزء ١ : الأكياس المصنعة من الغشاء المرن المتلدن بالحرارة	٢٠٠٤/٢-١٥٩٧
١٣-	مواد التعبئة والتغليف - الأكياس - الوصف وطريقة القياس - الجزء الأول : الأكياس الورقية الفارغة	٢٠٠٤/١-١٦٠٠
١٤-	مواد التعبئة والتغليف - الأكياس - الوصف وطريقة القياس - الجزء الثاني : الأكياس الفارغة المصنعة من الغشاء المرن المتلدن بالحرارة	٢٠٠٤/٢-١٦٠٠
١٥-	القضبان والأنابيب والمقاطع الميثوقة من الألمنيوم المشكل ومن سبيكة الألمنيوم	٢٠٠٤/٤-٣٨٠
	الجزء ٤ : المقاطع الميثوقة - التفاوتات في الشكل والأبعاد	
١٦-	أسلاك التسييج الفولاذية المطوية بالخارصين	٢٠٠٤/٩٤٧
١٧-	النحاس وسبائك النحاس - المصطلحات والتعاريف - الجزء ١ : المواد	٢٠٠٤/١-١١٧
١٨-	الورق الصحي - ورق التواليت	٢٠٠٤/١٥٦
	لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ٢٠٠٠	
١٩-	الخراطيم - خراطيم المياه للدائنية القابلة للطي المقواة بالخيط النسيجية للأغراض العامة - الخصائص	٢٠٠٤/٤٨
	لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٨	

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠م ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات في المؤسسة .

المدير العام
د. أحمد الهنداوي

مركز من الأصل

الإعلانات

إعلانات

صادرة عن وزير الداخلية المهندس سمير الحباشنة

- يعلن للعموم بأنه تم تسجيل جمعية باسم الجمعية الأردنية لأخلاقيات العمل والمهنة كجمعية عادية وفقاً لإحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.
- يعلن للعموم بأنه تم تسجيل جمعية باسم جمعية الصداقة الأردنية الاسترالية كجمعية عادية وفقاً لإحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.
- يعلن للعموم بأنه تم تسجيل جمعية باسم جمعية مصدري ومنتجي الآثاث الأردنية كجمعية عادية وفقاً لإحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.
- يعلن للعموم بأنه تم تسجيل جمعية باسم جمعية اهالي قرية دير قدس كجمعية عادية وفقاً لإحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

إعلانات

صادرة عن وزير التنمية الاجتماعية السيد رياض أبو كركي

- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة الخير/ اربد والمسجلة تحت الرقم (٢٠٤٥) في اليوم الثامن من شهر آب لسنة ٢٠٠٤. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة جلة الاحلام النموذجية تحت الرقم (٢٠٥٨) في اليوم الخامس والعشرين من شهر تموز لسنة ٢٠٠٤. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة حمامة الصخرة المشرفة والمسجلة تحت الرقم (٢٠٥٩) في اليوم الخامس عشر من شهر آب لسنة ٢٠٠٤. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.

- يعلن بأنه تم تغيير اسم حضارة الحقل الاخضر/ عمان والمسجلة تحت الرقم (٥٩٨) في اليوم العشرين من شهر حزيران لسنة ١٩٩٤ الى حضارة (جنان الخلود). وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تغيير اسم حضارة بامبي والمسجلة تحت الرقم (٩١٦) في اليوم التاسع والعشرين من شهر تموز لسنة ١٩٩٩ الى حضارة (دالة الدولية) الفرع الثاني.
- يعلن بأنه تم تغيير اسم حضارة فلونه والشناكل والمسجلة تحت الرقم (٢٠٣٨) في اليوم الحادي والعشرين من شهر اذار لسنة ٢٠٠٤ الى حضارة الشناكل على ان تحمل نفس رقم وتاريخ التسجيل. وذلك وفقاً لنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.
- يعلن انه في اليوم الرابع من شهر آب من عام ٢٠٠٤ تم تسجيل جمعية المفرق للغايات بمرضى السكري والسرطان محافظة المفرق تحت رقم (١٤٦٢) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٤ استناداً لإحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

إعلانات

صادرة عن مدير عام الجمارك

- تعلن دائرة الجمارك بأن البضائع والأشياء المدرجة بأدناه قد مضى على وجودها في جمرات عمان المدة القانونية الممنوحة بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٢٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية سنداً لإحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور إذا لم يبادر اصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
آدم سيمونسون	قطع أثرية
باسل دودين	حاوية ألمشنة ٤٠ قدم
محمد أبو بكر	قضيبي اصطناعي
الجم للاحتجاج	مصل حاوية ٢٠ مربع

مكزن من الأصل

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
عبد العظيم	مواد تنظيف
زوائد	لمبات
المفارة الانونيسية	طرد مطق
تيمور كمال	طرد مطق
زوائد جمرات العتبة	حاويات خشب
زوائد	حاويات اغطية زجاجات

* * * *

اليزابيث	قطع اثرية ٣ طرود
الكسلندر	تمثال مصور ٢ طرد
زوائد جمرات المطار	بضاعة متنوعة
لؤي علي مصطفى	طلقة عيار ٩ ملم
فوزي حسن	ابريق نحاس اثري
	شاهد قبر ميشيل
نضال عبدالسلام	بيبيسي
سلانه علي	بيبيسي

المطالبات

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته وأحكام المادة (٦٧) فقرة (أ) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (٢٠٠١/١٩). يرجى من السادة المذكورة أسماؤهم بالكشف المرفق المبادرة بدفع المبالغ المستحقة عليهم لحساب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

المدير العام
المكتور خالد الوزني

مكراً من الأصل

اسم المنشأة	أسماء المالكين	العنوان	المبلغ المستحق
كراج زكريا مهيد لتجليس السيارات ٣٩٥٨/١٢٢٣	زكريا محمود إبراهيم مهيد	عمان/ماركا الشمالية	١٣١
شركة أنا للإتشاءات والصناعة والتجارة ٣٩٩١/١٠٧٣٤	الحجز على موجودات الشركة	جبل عمان	١١٤٣
شركة مغنيسيا الأردن (المساهمة العامة) ٣٩٩٢/١١٧٤٨	الحجز على موجودات الشركة	الكرك	٢٨١٠٦
مؤسسة الصفاء للخدمات العامة ٣٩٩٥/٣٩٩٥	محمود أمين محمد القطاونه	الكرك/المنزار	١٥٥٩٢
شركة الوادي للاستشارات السياحية ٣٩٩٦/١٢٤٥٦	الحجز على موجودات الشركة	وادي موسى	١٣١٩٦
غرفة تجارة العقبة ١٠٣٢٨/٣٩٩٧	الحجز على موجودات الغرفة	العقبة	٨٤٨٢
شركة الشمس للطيران ٤٠٠٥/١٦٠٠٥	أسماء موسى محمد الحباري دانا نبيل صلاح طوقان فيصل عبد الله محمد المبارك	ماركا الشمالية	٩٩٣
شركة على الكركي للتعميدات	علي عبد الحميد سليمان الكركي	الكرك	٥٤٩٦
شركة صناعة الأبواب الخشبية	موجودات الشركة	سحاب ص.ب (١١)	٤١٨٤,٢٨٩
مصنع القنس للصناعات القطبية	وليد محمد الحيطان	عمان/سحاب	٢٠٠٢,٤٨٩

٧٠٠٢٠	جبل الحسين قرب وزارة الصحة ص.ب (٩١٦٣)	تحسين محمود أبو زيد الفريد حنا موري	شركة الأنوار الكهربائي
٢٤٦٠	اللويدة قرب مسجد العمري	وفا الدجاني حنان أبو الوفا الدجاني مها أبو الوفا الدجاني وفيقه عارف الحاج داود الدجاني وائل أبو الوفا الدجاني محمد أبو الوفا الدجاني محمد إسماعيل	شركة وفا الدجاني الكهربائي
٤٢٩٢	(٣٥٢٧٤)	منير فؤاد مصطفى اغا	مطعم عمر الخيام
٥٠٧٣,٦١٥	الشميساني/بجانب النادي الفيصلي	زيد محمد حمدان الحاج	مؤسسة زيد الحاج للمقاولات
٣٤٠	جبل الحسين بجانب سلطنة المياه	عماد الدين عوني عادل يوسف عيسى محمود إسماعيل حسين	شركة فلافل عيسى ١٢٨٩٨
٢٣١٠٠	شارع الملك حسين عمان	موجودات المنشأة	شركة السلام للنقل
٣٠٣٣٦,٢١٨	المدينة الصناعية/سحاب مقابل المؤسسة الوطنية للمنسوجات. ص.ب (١٤٩) ر.ب (١١٥١٢) هـ (٤٠٢٣٣٠)	الياس جميل سلمان	شركة فيلادلفيا للصناعات النسيجية

تكملة من الأصل

مختبر فكويث الحديث	مصطفى درويش محمود أبو جراده خميس درويش أبو جراده فخري درويش أبو جراده اتشراح درويش أبو جراده خوله محمود أبو جراده فاطمة محمود أبو جراده محمد محمود أبو جراده خاتم محمد أبو جراده رحمة محمود أبو جراده سعاد محمود أبو جراده أحمد محمود أبو جراده سناء محمود أبو جراده حسين محمود أبو جراده نور محمود أبو جراده	شارع الملك فيصل مقابل البنك العربي	٧٥٨
الشرق الأوسط للزراعة	موجودات الشركة	العبدلي جسر الملك حسين ص.ب. (٤٧٠)	٧١٥٠
مخبز الشرق	خميس يحيى عبد القادر الطباخي	العبدلي قرب وزارة المالية ص.ب. (٧٦٦٠)	٦٥٢
الشركة الإثيوبية لصناعة الأغذية	موجودات الشركة	الزرقاء ص.ب. (٤٧٠) ر.ب. (٩١١٠)	٢٤٥٠

إعلان

• عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السادة المذكورة أسماؤهم بالكشف المرفق المبادرة بدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب مؤسسة تنمية أموال الأيتام والميمنة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) سئون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تغلّطهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

المكتور أحمد طاش

مدير عام مؤسسة تنمية أموال الأيتام

اسم المدين	المبلغ المستحق	عنوان المدين
معن رفيق المجنوب	٦١٤	الدوار الثالث - شارع الأمير محمد - مبنى الأيتام
شركة رجوان الحسيني وشركاه	٥٦٤	الدوار الثالث - شارع الأمير محمد - مبنى الأيتام
نسيم صادق محمد الحاج محمود	٩٧٥٥	الدوار الثالث - شارع الأمير محمد - مبنى الأيتام
عثمان موسى عثمان درويش	١٦٥٩	وسط البلد - شارع الهاشمي - مبنى الأيتام (الأندلس)
رامي عزمي أحمد سلامة	٤٢٥٩	وسط البلد - شارع الهاشمي - مبنى الأيتام (الأندلس)
حسني أحمد الحاج عبدالله	٤٧١	وسط البلد - شارع الهاشمي - مبنى الأيتام (الأندلس)
نبيل موسى إبراهيم الحميدات	١٢٧٣	وسط البلد - شارع الهاشمي - مبنى الأيتام (الأندلس)
أسامة محمد سليمان عشا		وسط البلد - شارع الهاشمي - مبنى الأيتام (الأندلس)
عبد السلام فايز محمد بلبل	٢٠٥٤	وسط البلد - شارع الهاشمي - مبنى الأيتام (الأندلس)
وليد بركات حمود المعاينة	٦٠٣٢	الكرك - شارع القلعة - الحي الجنوبي
إبراهيم أحمد خليل نجم	١٦٠٠	شارع القدس - قبل إشارات الإذاعة
سليمان محمود سليمان شحادة	١٣٠٤	دوار الشرق الأوسط - بجانب عفاة للسفرات

مكتور أحمد طاش

شريعة حسن محمود صالح	٤٠٠	الرصيفة - المشيرفة - بجانب سوق خاطر التجاري
عادل ابو الفتح مسعود	١٨١٠	الرصيفة - المشيرفة - بجانب سوق خاطر التجاري
نايف عبدالكريم احمد الاغراب	٦٤٦٤	الرصيفة - المشيرفة - بجانب سوق خاطر التجاري
خليل محمد احمد خليل		الرصيفة - المشيرفة - بجانب سوق خاطر التجاري
محمد علي زين الدين قراير	١٥٤٢٢	الرصيفة - المشيرفة - بجانب سوق خاطر التجاري
هاني كمال فيليب علم	٨٥٠	الدوار الأول - شارع الرينبو - مقابل مسرح هشام يانس
خالد احمد علي الحباري	٣٣٥	الدوار الأول - شارع الرينبو - مقابل مسرح هشام يانس
المحامي طلال محمد أيوب	٢٠٠	الدوار الأول - شارع الرينبو - مقابل مسرح هشام يانس
محمد أيمن هاشم الحنبلي	٤٠١	الدوار الأول - شارع الرينبو - مقابل مسرح هشام يانس
مصطفى خليل علي زعتر	١٦٤٤	الدوار الأول - شارع الرينبو - مقابل مسرح هشام يانس
يوسف محمد يوسف ابو هطاش	٨٣٤	الدوار الأول - شارع الرينبو - مقابل مسرح هشام يانس
عثمان صلاح حمزة	١٧٠	الدوار الأول - شارع الرينبو - مقابل مسرح هشام يانس
نضال حسين محمد شحادة	١٠٨٠	الدوار الأول - شارع الرينبو - مقابل مسرح هشام يانس
هشام محمود محمد ابراهيم	١٨٥٢	الدوار الأول - شارع الرينبو - مقابل مسرح هشام يانس
ابراهيم محمد رشيد خليفة	٣٢٢	الدوار الأول - شارع الرينبو - مقابل مسرح هشام يانس
معمود هائل معمود الفواز	٦١٣	الدوار الأول - شارع الرينبو - مقابل مسرح هشام يانس
المحامي محمود عيسى قطيشات	٤٠٠	الدوار الأول - شارع الرينبو - مقابل مسرح هشام يانس
حسن سليمان قاسم العقربوي	١٦٢٤	الدوار الأول - شارع الرينبو - مقابل مسرح هشام يانس

جان كيورك أوهنيس مرجبان	١٩٢	الشابسوغ - مقابل بنك القاهرة عمان - مبنى الأيتام (السلام)
عبدالفتاح حسن العقاد	٣٦٢٤	الشابسوغ - مقابل بنك القاهرة عمان - مبنى الأيتام (السلام)
سليم خليل محمد ابولسان		الشابسوغ - مقابل بنك القاهرة عمان - مبنى الأيتام (السلام)
المحامي جاهد كامل سليمان رشيد	٦٢٠	الشابسوغ - مقابل بنك القاهرة عمان - مبنى الأيتام (السلام)
طارق ابراهيم احمد هادي	١٠٣٣	الشميساني - بجانب مسجد الفيحاء
مدوح محمد عبدالسلام الشرقاوي	٣٠٦	الشميساني - خلف شركة القوقا (دوار المدينة الرياضية)
عبداللطيف غازي حسن هوش	٣٤١٦	الشميساني - خلف شركة القوقا (دوار المدينة الرياضية)
احمد ابراهيم محمد الشافعي	٣٥٣	الجاردنز - مقابل مطعم جبري المركزي - مبنى الأيتام
محمد علي محمود ابو عواد	٢٥١١	الجاردنز - مقابل مطعم جبري المركزي - مبنى الأيتام
رائد محمد احمد عمرو	٨٧٢٥	الجاردنز - مقابل مطعم جبري المركزي - مبنى الأيتام
فراس محمد فارس ياسين	٤٥٠	الجاردنز - مقابل مطعم جبري المركزي - مبنى الأيتام
انشراح محمد مصطفى سالم	٤١٦٢	الجاردنز - مقابل مطعم جبري المركزي - مبنى الأيتام
زيد سامي عيسى الطل	١٩٨٣	الجاردنز - مقابل مطعم جبري المركزي - مبنى الأيتام
حسام ابراهيم عطية السيد	١٨٢٠	الجاردنز - مقابل مطعم جبري المركزي - مبنى الأيتام
وليد ياسين عيسى الجبارين	١٩١٢	الجاردنز - مقابل مطعم جبري المركزي - مبنى الأيتام

مطالبات

صادرة عن مدير عام الجمارك

- يتحقق بذمة السادة/ شركة مصانع الزيوت النباتية الاردنية مبلغ (٥٤٩٦١,٢٨٠) اربعة وخمسين الفا وتسعمائة وواحد وستين ديناراً و (٢٨٠) فلساً ضريبة عامة على المبيعات نتيجة للتدقيق اللاحق بموجب اللائحة رقم (٢٠٠٤ / ١٠٦)، فطى المذكورين المبادرة إلى تسديد المبلغ المطلوب منهم خلال مدة شهرين من تأريخ نشر هذه المطالبة في الجريدة الرسمية وخلاف ذلك سوف يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم وفقاً للقانون تحصيل الأموال الأميرية.

* * * * *

يتحقق على:

- احمد عبدالرحيم ماضي العمر/ الزرقاء
مبلغ (٨٦٤٦ ص) ثمانية الاف وستمائة وستة واربعين ديناراً و ٥٠٠ فلس سناً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ١٩٩٩/٣٩٧ المبلغ لاصحاب العلاقة.
فطى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

يتحقق على:

- جهاد هاشم غنام/ اردني/ البادوده/ سوهر ماركيت غنام
مبلغ (٨ ر ٦٧٠) ستمائة وسبعين ديناراً و ٨٠٠ فلس سناً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٠/٤٧٧ المبلغ لاصحاب العلاقة.
فطى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

يتحقق على:

- محمد عطا الله احمد خويله
مبلغ (٧٠٣٥١) سبعمائة وثلاثة وثلاثين و ٥١٠ فلسات سناً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ١٩٩٩/٣٦٣ المبلغ لاصحاب العلاقة.
فطى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

• يتحقق على:

- عبدالعزيز محمد ضيف الله الرشيدان/ الرمثا
مبلغ (٤٣٠٧) اربعمائة وثلاثين ديناراً و ٧٠٠ فلس سناً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ١٩٩٩/٣٩٨ المبلغ لاصحاب العلاقة.
فطى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

- د. فايز محمد الربيع
مبلغ (١٣٢٣ ر ١٨) الف وثلاثمائة وثلاثة وعشرين ديناراً و ١٨٠ فلساً سناً لقرار تقرير المبلغ لاصحاب العلاقة.
فطى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

- ضبيان خليفه ضبيان
مبلغ (٧ ر ١٤٠٦١) اربعة عشر الفا وواحد وستين ديناراً و ٧٠٠ فلس سناً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠١/٢٠١ المبلغ لاصحاب العلاقة.
فطى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

- معاوية سالم الشواورة/ اردني/ مؤتة/ تربية المزار الجنوبي،
مبلغ (١١١٣ ر ٤١) الف ومائة وثلاثة عشر ديناراً و ٤١٠ فلسات سناً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٩/٥٥٩ المبلغ لاصحاب العلاقة.
فطى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

مكراً من الأصل

● يتحقق على:

عبد العزيز محمد ضيف الله الرشيدان/ الرمثا
مبلغ (١٩ ار ٣٦١) ثلاثمائة وواحد وستين ديناراً و ١٩٠ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٩/٣٦٤ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

ربيع حسن حمدان جويعد/ عراقي الجنسية
مبلغ (٩ ار ٢١١٤) ألفين ومائة وأربعة عشر ديناراً و ٩٠٠ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠١/٤٧ والمصدق بقرار الاستئناف رقم ٢٠٠١/٦٨ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

حكم موسى العبادي/ اردني/ مرج الحمام/ اسكان عاليه
مبلغ (٤٢٠) اربعمائة وعشرين ديناراً سنداً لقرار تفريم المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

علي مصطفى علي زيتون/ من عجلون/ سكان منطقة عرجان
مبلغ (٤٥٦) اربعمائة وستة وخمسين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٩/٣٢٨ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

جبرين لمر يعقوب اشنتي/ ماركا الشمالية
مبلغ (١٩ ار ٤١٣) اربعمائة وثلاثة عشر ديناراً و ٦٩٠ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ١٩٩٩/٤٤١ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

● يتحقق على:

تيسير موسى احمد ابو زيد
مبلغ (١٤ ار ٦٠٣٧) ستة الاف وسبعة وثلاثين ديناراً و ١٤٠ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠١/١٧٠ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

شاهر محمد حسن الدرايسه/ اردني/ الرمثا
مبلغ (٣ ار ٦٣٧) ستمائة وسبعة وثلاثين ديناراً و ٣٠٠ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ١٩٩٩/٣٤٠ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

محمد ملثر محمد سعيد بني هالي/ سكان اربد البارحة.
مبلغ (٩٧ ار ٥٢٧) خمسمائة وسبعة وعشرين ديناراً و ٩٧٠ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠١/١٠٨ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

هاشم عبد الحسن هاشم/ عراقي/ سكان الزرقاء.
مبلغ (٧٥ ار ٦١٤) ستمائة وأربعة عشر ديناراً و ٧٥٠ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ١٩٩٩/٤١٤ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

مكذّب من الأصل

● يتحقق على:

عليه حسن فادي النعيمي/ صالحية النعيم/ الرويشد
مبلغ (١٧٤٤ ر) ألف وسبع مائة وأربعة وأربعين ديناراً و ٢٠٠ فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠١/١٤٨ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فقط المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

زكريا عبداللطيف يوسف
مبلغ (٧٨٩٨ ر) سبعة آلاف وثمان مائة وتسعين ديناراً و ٥٠٠ فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠١/٢٢٢ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فقط المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

علي محمد ذيب سماره/ اردني/ الرمثا
مبلغ (١٢٦٥ ر) ألف ومائتين وخمسة وستين ديناراً و ٤٤٠ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٠/٢٥٩ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فقط المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

احمد محمد الفاعوري/ اردني
مبلغ (٢٣١٠٠ ر) ثلاثة وعشرين ألفاً ومائة ديناراً و ٦٠٠ فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ١٩٩٩/١٢٠ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فقط المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

● يتحقق على:

خلاد خلف محمد العيسى/ المفرق
مبلغ (٤٥٦٢٢ ر) خمسة وأربعين ألفاً وست مائة وثلاثة وثلاثين ديناراً و ٢٠٠ فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠١/١٨٣ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فقط المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

مؤسسة فرسان للخضار والفواكة
مبلغ (٢٧٠٧ ر) ستة آلاف ومائة وواحد وتسعين ديناراً و ٢٠٧ فلسات سنداً لقرار تحصيل وتحرير المبلغ لأصحاب العلاقة.
فقط المذكورين اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

شركة الشرق للملاحة/ جمرک العقبة
مبلغ (٧٦٨٢٨ ر) ستة وسبعين ألفاً وثمان مائة وعشرين ديناراً سنداً لقرار تحصيل المبلغ لأصحاب العلاقة.
فقط المذكورين اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

١ - بلسل ضامن اسعد ابو زكي/ الارزقي الشمالي
٢ - كمال محمد كمال الخطيب
مبلغ (٣٦٣٣ ر) تسعمائة وأربعة عشر ديناراً و ٣٣٣ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠١/١٨٥ المبلغ لأصحاب العلاقة.
فقط المذكورين اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

مكّن من الأصل

● يتحقق على:

- ١ - عيسى موسى رجا التواصره/ اردني/ عمان
 - ٢ - شادي عبدالكريم محمد الزعبي/ الرمثا
- مبلغ (١٠٥٦ ر ١٦) ألف وستة وخمسين ديناراً و ٩٦٠ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠٠/١٠ المبلغ لاصحاب العلاقة.
- لغنى المذكورين اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلاهياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

- عبدالله عبدالفتاح حسن محمد/ مصري الجنسية/ المفرق.
- مبلغ (٢٠٨٨ ر ١) ألفين وثمانية وثمانين ديناراً و ١٠٠ فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ١٩٩٩/٣١٦ المبلغ لاصحاب العلاقة.
- لغنى المذكور اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلاهياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

- ١ - ليبد عايد حميد السكران الغياث/ سكان الرويشد.
 - ٢ - اربيع عايد حميد السكران الغياث/ سكان الرويشد.
- مبلغ (٦٦١٣٩ ر ٥) ستة وستين ألفاً ومائة وتسعة وثلاثين ديناراً و ٥٥٠ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٢٠٠١/٧ المبلغ لاصحاب العلاقة.
- لغنى المذكورين اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلاهياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

* * * * *

● يتحقق على:

- ١ - عبده قطام مضخور/ عراقية الجنسية
 - ٢ - سليمه اسماعيل قاسم/ عراقية الجنسية
 - ٣ - ابراهيم محمد ساري وردات/ اردني
 - ٤ - فوزيه عكر حسن محمد/ عراقية الجنسية
- مبلغ (١٩٣٥ ر ٣١) ألف وتسعمائة وخمسة وثلاثون ديناراً و ٣١ فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٩/٣٨٧ المبلغ لاصحاب العلاقة.
- لغنى المذكورين اعلاه المبادرة لدفع المبلغ خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلاهياً لتحصيلها بالطرق القانونية.

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته، يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب امانات/ مركز ايداع الاوراق المالية والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال الفترة اقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.
- عسر العمري
مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ
٢٠٠٤	١٦٤	شركة الغزل والنسيج الاردنية	٤٩٠٠,٠٠٠

* * * * *

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته، يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب امانات/ مركز ايداع الاوراق المالية لدى وزارة المالية مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال الفترة اقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.
- عسر العمري
مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ
٢٠٠٤	٤٧٩	الدوليه لإنتاج الأقمشة	١٢٥٠,٠٠٠
٢٠٠٤	٤٨٠	العصريه للصناعات الغذائية والزيت النباتية	١٢٥٠,٠٠٠
٢٠٠٤	٤٨١	امانه للاستثمارات الزراعيه والصناعيه	١٢٥٠,٠٠٠
٢٠٠٤	٤٨٢	شركة توزيع الكهرباء	٢٠٠٠,٠٠٠

مكزن الأصل

إعلان

علا بإحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لصالح إيرادات للخزينة/ وزارة التربية والتعليم.

لدى وزارة المالية-مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

عصر الصري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

رقم	سنة	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٤٨٤	٢٠٠٤	عمر محمد محمود شاهين	٢٩١,٩٦٥	
٤٩٧	٢٠٠٤	ضيف الله حيدر بن سريش المطاوعة	٢١٢,٨٢٠	
٤٩٢	٢٠٠٤	حسن علي صالح محمد جلال	١١٧,٠٤٢	
٤٩٤	٢٠٠٤	جمال علي عواد الحلاطه	٧١,٤٦٠	
٤٩٥	٢٠٠٤	عوض سليمان محمد الجباري	٢٧,٧٤٦	
٥٤١	٢٠٠٤	ضيف الله حيدر بن سريش المطاوعة	٢١٢,٨٢٠	
٥٤٢	٢٠٠٤	حسن علي صالح محمد جلال	١١٧,٠٤٢	
٥٤٣	٢٠٠٤	جمال علي عواد الحلاطه	٧١,٤٦٠	
٥٤٤	٢٠٠٤	عوض سليمان محمد الجباري	٢٧,٧٤٦	

إعلان

علا بإحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لصالح إيرادات للخزينة/ وزارة التربية والتعليم.

لدى وزارة المالية-مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

عصر الصري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

رقم	سنة	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٤٨٤	٢٠٠٤	عمر محمد محمود شاهين	٢٩١,٩٦٥	
٤٩٧	٢٠٠٤	ضيف الله حيدر بن سريش المطاوعة	٢١٢,٨٢٠	
٤٩٢	٢٠٠٤	حسن علي صالح محمد جلال	١١٧,٠٤٢	
٤٩٤	٢٠٠٤	جمال علي عواد الحلاطه	٧١,٤٦٠	
٤٩٥	٢٠٠٤	عوض سليمان محمد الجباري	٢٧,٧٤٦	
٥٤١	٢٠٠٤	ضيف الله حيدر بن سريش المطاوعة	٢١٢,٨٢٠	
٥٤٢	٢٠٠٤	حسن علي صالح محمد جلال	١١٧,٠٤٢	
٥٤٣	٢٠٠٤	جمال علي عواد الحلاطه	٧١,٤٦٠	
٥٤٤	٢٠٠٤	عوض سليمان محمد الجباري	٢٧,٧٤٦	

إعلان

علا بإحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب إمانات/مؤسسة المناطق الحرة.

لدى وزارة المالية-مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

عصر الصري

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

رقم	سنة	اسم المكلف	المبلغ	اسم الشريك
٤٨٩	٢٠٠٤	بهنام سعيد بهنام عقراري	١٨٧٤,٥٥٠	وسام الدين محمد ابراهيم حسن
٥٦٦	٢٠٠٤	شركة عدن لتجارة البخور ومستلزمات السجائر	٣٣٤,٣٥٠	سهيل محمد صبحي طويي
٥٦٧	٢٠٠٤	شركة محمد شافي وشريكه	١٧٩,٢٠٠	مؤيد لافي حيدر زق القحبي
٥٦٨	٢٠٠٤	شركة الملوحة للتجارة العامة	٤٤٢,٢٣٠	محمد فيروز ابراهيم باعورشا
٥٦٩	٢٠٠٤	شركة صادق محمد عبدالحسن الحسني وشريكه	٦٠٩,١٠٠	صافي جابر علي المولاي

مكراً من الأصل

المحاكم

قرار اتهام

صادر من قبل النائب العام السيد زاهي الشلبي

المأذون بإصدار قرار الاتهام باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم ٢٠٠٠/١٦٧

التاريخ ٢٠٠٢/٣/١٣

بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٥ قرر مدعي عام معان في القضية التحقيقية رقم ٩٩/١٦ الظن على المشتكى عليهم:-

- ١ - احمد ابراهيم عصري ابو درويش/ من معان وسكانها عمره ٢٦ سنة موقوف بتاريخ ٩٩/١/٢٤ ومغلى سبيله بالكفالة بتاريخ ٩٩/٢/١٣.
 - ٢ - خالد ضاحي عبدالحى ابو هلاله/ معان وسكانها حي الطور عمره ٢٧ سنة موقوف بتاريخ ٩٩/١/٢٤ ومغلى سبيله بالكفالة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٣.
 - ٣ - احمد ضاحي عبدالحى ابو هلاله/ معان وسكانها، عمره ٣٢ سنة موقوف بتاريخ ٩٩/١/٢٤ ومغلى سبيله بالكفالة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٣.
 - ٤ - السيد فاروق السيد، مصري الجنسية عامل محاجر، عمره ٢٩ سنة موقوف بتاريخ ٩٩/١/٢٤ ومغلى سبيله بالكفالة بتاريخ ٩٩/٢/٢٠.
 - ٥ - مأمون محمد صبح ابو درويش/ معان وسكانها/ حي الطور سائق في شركة عيسى جراد عمره ٣٠ سنة موقوف بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢ ومغلى سبيله بالكفالة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٥
- بجناية:- السرقة الموصوفة بالاشتراك خلافاً لاحكام المادتين ١٠٤ و ٧٦ عقوبات.
- كما اسند للمشتكى عليهما:-
- ١ - خالد ضاحي عبدالحى ابو هلاله، معان وسكانها.
 - ٢ - مأمون محمد صبح ابو درويش، معان وسكانها.
- الجرم:-

- ١ - اساءة الامانة خلافاً لاحكام المادة ٤٢٢ عقوبات للمشتكى عليه مأمون.
 - ٢ - حيازة سلاح ناري دون ترخيص قانوني خلافاً لاحكام المواد ١١/٤/٣ ج من قانون الاسلحة للمشتكى عليه خالد.
- وتتلخص وقائع القضية بما يلي:-

بالتدقيق في اوراق القضية وفي التحقيقات التي اجراها المدعي العام، أجد انه وبتاريخ ٩٩/٩/١٧ اقدم المشتكى عليهم على خلق باب الغرفة التي يسكن بها المشتكى ساير عجرم وذلك بواسطة اداة صلبه ومن ثم الدخول إلى داخل الغرفة وسرقة اسطوانات غاز وجهازي تلفاز وساعة توقيت والخروج بالمسروقات بذات الطريقة التي دخلوا بها وبعد ذلك قاموا بخلق الاطفال المشبه على باب المستودع العائد للشاهد المشتكى يوسف موسى وذلك بواسطة اداة صلبة (عتله) وتمكنوا من سرقة ثمانمائة وخمسين كيلو غرام من مادة نترات الامونيوم ومائة حبه

عادية ومائة وخمسين كبسولة كهربائية و سبعمائة متر فتيل حيث قاموا بتحميل المسروقات بواسطة السيارة البكب التي بحوزتهم حيث تمت مشاهدتهم انذاك من قبل الشاهد المشتكى ساير وكان المشتكى عليه فاروق يركب برفقتهم حيث قدمت الشكوى وجرت الملاحقة وتم ضبط جزء من المسروقات ومخزئين من العائد تعود للمشتكى عليه خالد ضاحي.

بالتدقيق:- وحيث ورد من الأدلة ما يكفي لصحة الاتهام الموجه للمشتكى عليهم لاتهامهم بما اسند اليهم قرر:-
أولاً: عملاً بإحكام المادة ١٣٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية اقرر الموافقة على قرار المدعي العام المتضمن منع محاكمة المشتكى عليه خالد ضاحي عن جرم حيازة سلاح ناري دون ترخيص خلافاً لاحكام المواد ١١/٤/٣ ج من قانون الاسلحة حيث ان الجرم يتلقى واحكام المادة ١٥٥ و ١٥٦ من قانون العقوبات المتمثلة بحمل وحيازة اداة خطيرة على السلامة العامة.

ثانياً: عملاً بإحكام المادة ١٣٣ من قانون اصول المحاكمات الجزائية اقرر اتهام المشتكى عليهم جميعاً لعمد ابراهيم عصري ابو درويش وخالد ضاحي عبدالحى ابو هلاله واحمد ضاحي عبدالحى ابو هلاله والسيد فاروق السيد ومأمون محمد صبح ابو درويش بجناية السرقة الموصوفة بالاشتراك خلافاً لاحكام المادتين ١٠٤ و ٧٦ عقوبات ولزوم محاكمتهم جميعاً عن هذه الجناية امام محكمة جنابات معان صاحبة الصلاحية والاقتصاص في تقدير الالته ووزن البينة على ان يحاكم المشتكى عليه خالد ضاحي عن جرم حمل وحيازة اداة خطيرة على السلامة العامة خلافاً لاحكام المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون العقوبات ويحاكم المشتكى عليه مأمون محمد صبح عن جرم اساءة الامانة امام ذات المحكمة تبعاً وتوحيداً.

٣ - إعادة اوراق القضية إلى مدعي عام معان لاعداد لائحة الاتهام وتسمية بينات النيابة وتبليغها للمشتكى عليهم واحالة الأوراق للجهة المختصة.

قرار صدر بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٣

النائب العام

زاهي الشلبي

مكتبة من الأصل

لائحة اتهام

لدى محكمة جنابات معان

بالقضية رقم ٩٩/١٦ تحقيق مدعي علم معان

طالب للتبليغ: مدعي علم معان/ بالإضافة لوظيفته.

المطلوب تبليغه: السيد فاروق السيد/ مصري الجنسية. عمل في محلجر معان عمره ٢٩ سنة

لائحة اتهام مع قرار اتهام

لدى محكمة جنابات معان

الحق العام ضد المتهمين:-

١. احمد ابراهيم عصري ابو درويش من معان وسكانها/ عمره ٢٦ سنة / موقوف بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٤ ومخلى سبيله بالكفالة بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٣.
- ٢- خالد ضاحي عبد الحى ابو هلاله/ من معان وسكانها/ حي الطور/ عمره ٢٧ سنة/ موقوف بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٤ ومخلى سبيله بالكفالة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٣.
٣. احمد ضاحي عبد الحى ابو هلاله/ من معان وسكانها / عمره ٣٢ سنة/ موقوف بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٤ ومخلى سبيله بالكفالة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٣.
٤. السيد فاروق السيد/ مصري الجنسية/ عامل محاجر عمره ٢٩ سنة/ موقوف بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٤ ومخلى سبيله بالكفالة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٠.
٥. مأمون محمد صبح ابو درويش/ من معان وسكانها حي الطور سابق في شركه عيسى جرراد/ عمره ٣٠ سنة موقوف بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢ ومخلى سبيله بالكفالة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٥.

جرم:-

١ - جنابة السرقة الموصوفة بالاشتراك خلافاً لاحكام المادتين ٤٠٤ و ٧٦ عقوبات. كما اسند للمشتكى عليهما:-

١ - خالد ضاحي عبدالحى ابو هلاله/ من معان وسكانها.

٢ - مأمون محمد صبح ابو درويش/ من معان وسكانها.

جرم:-

١ - اساءة الامانة خلافاً لاحكام المادة ٤٢٢ عقوبات بالنسبة للمتهم الخامس مأمون.

٢ - حمل حيازة اداة خطرة على السلامة العامة خلافاً لاحكام المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون العقوبات للمتهم الثاني خالد ضاحي.

الوقائع:-

انه بتاريخ ١٧/٩/١٩٩٩ اقدم المتهمون على خلع باب الغرفة التي يسكن بها المشتكى ساير عجرم وذلك بواسطة اداة صلبة ومن ثم الدخول الى داخل الغرفة وسرقة اسطوانات غاز وجهازي تلفاز وساعة توقيت والخروج بالمسروقات بذات الطريقة التي دخلوا بها، وبعد ذلك قاموا بخلع الاقفال المثبتة على باب المستودع العائد للشاهد المشتكى يوسف موسى وذلك بواسطة اداة صلبة (عتلة) وتمكنوا من سرقة ثمانمائة وخمسين كيلو غرام من مادة نفترات الامونيوم ومائة حبة عادية ومائة وخمسين كبسولة كهربائية وسبعمائه متر فتيل حيث قاموا بتحميل المسروقات بواسطة السيارة البكب التي بحوزتهم حيث تمت مشاهدتهم آنذاك من قبل الشاهد المشتكى ساير وكان كذلك المتهم فاروق يركب برفقتهم حيث قدمت الشكوى وجرت الملاحقة وتم ضبط جزء من المسروقات ومخزنين من العتاد تعود للمتهم خالد ضاحي.

الطلب:-

عملاً باحكام المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ من قانون اصول المحاكمات الجزائية فائني لقيم دعوى الحق العام ضد المتهمين احمد ابراهيم عصري ابو درويش وخالد ضاحي عبدالحى ابو هلاله واحمد ضاحي عبدالحى ابو هلاله والسيد فاروق السيد ومأمون محمد صبح ابو درويش بجنابة السرقة الموصوفة بالاشتراك خلافاً لاحكام المادتين ٤٠٤ و ٧٦ عقوبات لدى محكمة جنابات معان صاحبة الصلاحية والاختصاص ملتمساً بعد المحاكمة تجريمهم بالجنابة المسندة اليهم وانزال العقوبة الرادعة بحقهم وفق احكام القانون على ان يتم محاكمة المتهم خالد ضاحي عن جرم حمل وحيازة اداة خطرة على السلامة العامة خلافاً لاحكام المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من قانون العقوبات ومحاكمة المتهم مأمون محمد صبح عن جرم اساءة الامانة خلافاً لاحكام المادة ٤٢٢ عقوبات أمام ذات المحكمة تبعاً وتوحيداً وادانتهم بما اسند اليهم وانزال العقوبة الرادعة بحقهم.

تحريراً في ٢٠٠٢/٤/٣

المدعي العام

مكراً من الأصل

قرار اتهام

صادر عن نائب عام معان السيد يوسف الطراونة

المأذون بإصدار قرار اتهام باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم ٢٠٠٤/٣٨٨

التاريخ ٢٠٠٤/٧/٤

بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ قرر مدعي عام معان في القضية التحقيقية رقم ٢٠٠٣/٣٨٨ الظن على المشتكى عليه:-
شاهر احمد صياح ابو هلاله/ من معان أصلاً وسكانها/ فار من وجه العدالة والصادر بحقه مذكرة اخذ وقبض.
بجناية:- السرقة خلافاً لاحكام المادة ٤٠١ من قانون العقوبات.

بالتدقيق:- في ملف القضية والتحقيقات التي أجراها مدعي عام معان أجد انه في الشهر السادس من عام ٢٠٠٣ حضر المشتكى عليهما شاهر احمد صياح ومشهور احمد صياح إلى مكان سكن المشتكى رمضان جمال ابراهيم عبدالكريم وكان الوقت عصراً أي بحدود الساعة الرابعة وكان المشتكى عليه شاهر يحمل بيده خنجراً والمشتكى عليه مشهور كان يحمل بيده عصا وطلبوا من المشتكى مبلغ ثمانين ديناراً على شكل (خاوه) على أساس إنهم يدعوا بأن المشتكى يعمل في أرضهم واستخراج ما يتبقى من الحجارة ويقوم بالعمل بها علماً بأن الأرض لا تعود لهما وإن المشتكى قد استأذن من المتعهد الذي يعمل في المشروع وهو مشروع الجامعة ونتيجة لذلك رفض المشتكى اعطائهم المبلغ الذي طلبوه ونتيجة لذلك قام المشتكى عليهما بضربه بواسطة العصا على رأسه وبواسطة الخنجر الذي كان بحوزة المشتكى عليه شاهر وفي أنحاء متفرقة من جسمه ونتيجة لذلك خاف المشتكى منهم وقام باعطائهم المبلغ الذي طلبوه وبعد ذلك توجه إلى المركز الأمني وتم إحالته إلى مستشفى معان الحكومي حيث تم إدخاله إلى قسم الجراحة من أجل العلاج لمدة يوم واحد واحتصل على تقرير طبي بذلك ثم جرت الملاحظة وفي تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٣ وردت صورة طبق الأصل عن شهادة وفاة تفيد بأن المشتكى عليه مشهور احمد صياح قد توفي بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٤ في مدينة معان.

بالتدقيق:- وحيث ورد من الأدلة ما يكفي لاتهام المشتكى عليه فأقرر:-

أولاً: عملاً باحكام المادة ٢/١٣٣ من الأصول الجزائية اتهم المشتكى عليه شاهر احمد صياح ابو هلاله بجناية السرقة خلافاً لاحكام المادة ٤٠١ من قانون العقوبات ولزوم محاكمته عن هذه الجناية أمام محكمة جنابات معان صاحبة الصلاحية والاختصاص في تقدير الأدلة ووزن البينة.
ثانياً: إعادة الأوراق لمدعي عام معان لإعداد لائحة الاتهام وتسمية بينة النيابة العامة وتبليغها للمتهم وإحالة الأوراق للمحكمة المختصة.

قراراً صدر في ٢٠٠٢/٤/٢٥

النائب العام/ معان

يوسف الطراونة

لائحة اتهام

لدى محكمة جنابات معان

بالقضية رقم ٢٠٠٣/٣٨٨ تحقيق مدعي عام معان

طلب التبليغ: مدعي عام معان/ بالإضافة لوظيفته.

المطلوب تبليغه: شاهر احمد صياح ابو هلاله من معان أصلاً وسكانها/ فار من وجه العدالة.

لائحة الاتهام مع قرار اتهام

لدى محكمة جنابات معان

الحق العام ضد المتهم:-

شاهر احمد صياح ابو هلاله/ من معان أصلاً وسكانها/ فار من وجه العدالة

التهمة:- السرقة خلافاً لاحكام المادة ٤٠١ من قانون العقوبات

الوقائع:-

بالتحقيقات الذي أجرته في هذه القضية أجد ان واقعتها تنلخص انه في الشهر السادس من عام ٢٠٠٣ حضر المتهمان شاهر احمد صياح ومشهور احمد صياح إلى مكان سكن المشتكى رمضان جمال ابراهيم عبدالكريم وكان الوقت عصراً أي بحدود الساعة الرابعة وكان المتهم شاهر يحمل بيده خنجر والمتهم مشهور كان يحمل بيده عصا وطلبوا من المشتكى مبلغ ثمانون ديناراً على شكل (خاوه) على أساس انهم يدعوا بأن المشتكى يعمل في أرضهم واستخراج ما يتبقى من الحجارة ويقوم بالعمل بها علماً بأن الأرض لا تعود لهما وإن المشتكى قد استأذن من المتعهد الذي يعمل في المشروع وهو مشروع الجامعة ونتيجة لذلك رفض المشتكى اعطائهم المبلغ الذي طلبوه ونتيجة لذلك قاما المتهمان بضربه بواسطة العصا على رأسه وبواسطة الخنجر الذي كان بحوزة المتهم شاهر وفي أنحاء متفرقة من جسمه ونتيجة لذلك خاف المشتكى منهم وقام باعطائهم المبلغ الذي طلبوه وبعد ذلك توجه إلى المركز الأمني وتم إحالته إلى مستشفى معان الحكومي حيث تم إدخاله إلى قسم الجراحة من أجل العلاج لمدة يوم واحد واحتصل على تقرير طبي بذلك ثم جرت الملاحظة وفي تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٣ وردت صورة طبق الأصل عن شهادة وفاة تفيد بأن المتهم مشهور احمد صياح قد توفي بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٤ في مدينة معان

محكمة معان الأصل

الطلب:-

- ١ - عملاً بأحكام المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ من قانون اصول المحاكمات الجزائية فالتني اقيم دعوى الحق العام ضد المتهم شاھر احمد صياح ابو هلاله بجرم السرقة خلافاً لاحكام المادة ٤٠١ من قانون العقوبات اسم محكمة جنابات معان صاحبة الصلاحية والاختصاص والحق في وزن البينة وتقدير الادلة.
 - ٢ - ملتصقاً بعد محاكمته تجريم المتهم بما اسند اليه والزال العقاب الرادع بحقه.
- قائمة بنات النيابة في القضية التحقيقية رقم (٢٠٠٣/٣٨٨).
- ١ - شهادة المشتكى رمضان جمال ابراهيم عبدالكريم والمأخوذة على الصفحة (١٤) من محاضر التحقيق.
 - ٢ - ملف القضية الصلحية رقم (٢٠٠٣ / ١٠٦٢) بكافة محتوياتها.
 - ٣ - ملف التحقيق بكافة محتوياته.

تحريراً في ٢٠٠٢/٧/٧

المدعي العام

* * *
* * * * *
* * * * *

مكذبا من الأصل